جامعة الأزهر الشريف
كلية أصول الدين والدعوة
قسم الحديث الشريف وعلومه

طرق التخريج وقواعده

دراسة نظرية تطبيقية

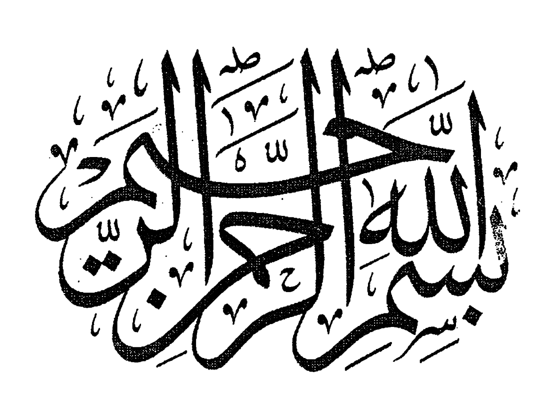
إعداد

د/ سامح عبد الله عبد القوي متولي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

رفع

علي بطيخ سالم


بسم الله الرحمن الرحيم

طُرق التَّخريج وقَواعده

دِراسَةٌ نَظريَّةٌ تَطبِيقِيَّةٌ

المُقَدَّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدمة

الحمد لله مُتمّم النِّعم والإحسان، ومُعلم الحكم للإنسان، الذي نور بكتابه القلوب، وأنزله في أوجز لفظ وأعجز أسلوب، والصَّلاة والسَّلام على لبنة التمام، صلاة مُتصلة البقاء والدوام، وعلى آله وأصحابه الغُرِّ الميامين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد،

فلقد أَسس المُحَدِّثُونَ لدراسة السُّنَّة النَّبويَّة المطهرة قواعد نَقديَّة حاكمة، وضوابط مَنهجيَّة عُليا، ظهرت في اصطلاحاتهم، وبرزت في دواوينهم، أشاد بها القاصي والدَّاني والموافق والمخالِف على السَّواء؛ فشهد المنصفون للمدرسة الحديثيَّة عبر قرونها المتطاولة، وأجيالها المتواترة، بالتَّفوق في صياغة مناهج البحث، وقواعد الضَّبط صياغةً علمية مُحكَمَةً، ومن أبرز تلك المناهج: المنهج الاستقرائي النَّقديّ، حيث تتبعوا أخبار الرُّواة بدقة، وسبروا مروياتهم حديثًا حديثًا، وحكمُوا عليها بما يليق بحالها، ويتناسب مع أحوال رُواتها، بما لا يحتمل الشَّك أو الجدل أو المُنازعة.

وقد أحدث علم الحديث نقلة منهجيَّة في تشكيل العقليَّة الإسلاميَّة

من حيث التَّعامُل مع النَّص ثبوتًا وتوثيقًا وترتيبًا وتبويبًا.

ومن علوم السُّنة التي تفرَّعت عن مناهج النَّقد والتَّرتيب الحديثي للمرويات علم التَّخريج الذي يُعنَى بعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصليَّة إلى أمَّهات الكتب المروية بأسانيد مؤلفيها أو بترتيبهم كما سيأتي تفصيله، ويُعرِّج على ذكر طُرقها وشواهدها، ويبيِّن ألفاظها ورواياتها، ويُشير إلى صِحَّتها وضعفها، فهو يشتمل على علوم مُتعددة من علوم السُّنة، ويحتاج إلى اطلاع واسع ودراية كبيرة ودقة متناهية، وكل هذه الجهود التي بُذلت من المحدِّثين تُرينا صورة مشرقة من الحفاظ على السُّنة.

والمُطالِع في كُتب التَّخريج يرى صورة واضحة زاهية للجهود التي بذلها المحدِّثون في شتى الجوانب خدمة للسُّنة من ناحية الرِّواية والدراية، وضبط الألفاظ، ومعرفة التَّصحيفات، ومعرفة المُتفق والمُفترق، والمُؤتلِف والمُختلف، وجَرح الرُّواة وتعديلهم، وعِلل الأسانيد والمتون.

فعلم التَّخريج علم عمليّ، يحتاج الباحث لامتلاك الملكة فيه إلى ممارسة التَّخريجات العمليَّة بنفسه، وإدمان المُطالعة والنَّظر في صنيع المتقدِّمين من الأئمة وعلى رأسهم أئمة هذا الشَّأن كالبُخاري ومُسلم، ومن تبعهما من العلماء كابن خُزيمة وابن حِبّان والبيهقي وغيرهم.

والعناية أيضًا بتصانيف المُتأخِّرين، وعلى رأسهم الإمام الزيلعي

رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ صاحب «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية»، والحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في «التَّلخيص الحَبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز».

وقد انتظم الكتاب في: (مقدمة - وبابين).

● **الباب الأول:** طرق تخريج الحديث النَّبويِّ، **وينتظم الباب في** أربعة فصول:

♦ **الفصل الأول:** تخريج الحديث بواسطة معرفة موضوع الحديث.

♦ **الفصل الثاني:** تخريج الحديث بواسطة معرفة صِفة من صِفات الحديث.

♦ **الفصل الثالث:** تخريج الحديث عن طريق الكمبيوتر وبرامج الحاسوب.

♦ **الفصل الرابع:** ترتيب مصادر التَّخريج، وبيان أمثلة تطبيقية للتَّخريج على المتابعات التامة فالقاصرة، والتَّخريج على الخلاف على الرُّواة.

● **الباب الثاني:** تحقيق النُّصوص.





البَابُ الأوَّل

طرق تخريج الحديث النَّبويِّ

الفصل الأول

تخريج أحاديث كتب المذاهب الفقهية

كتاب نصب الرَّاية لتخريج أحاديث الهداية

التعريف بالإمام الزَّيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ

اسمه ونسبه ولقبه:

هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الزَّيلعي[1].

أما عن لقبه الذي ذكره غالب مَن ترجم له مقرونًا باسمه، هو جمال الدِّين، أما نسبته التي اشتهر وعرف بها فهي الزَّيلعي، وهي نسبة إلى زيلع، وهي قرية على ساحل البحر من ناحية الحبشة، وأهلها جيل من السُّودان، وهم مُسلمون ويُعرفون بالزَّيلع.

مولده:

تاريخ ولادة هذا الإمام لم أقف عليه مُصرحًا به في شيء من كتب التَّراجم، وقد بيَّض له ابن فهد في «لحظ الألحاظ»، ومع ذلك يُمكن استنباط تاريخ ولادته مما ذكره ابن طولون في الغرف العلية عن ابن حجر أنَّ الزَّيلعي توفي وهو في نحو الأربعين من العمر، وبالتَّالي تكون ولادته في العقد الثَّاني من القرن الثَّامن، أي في حدود سنة (٧٢٢هـ)، ويؤيد هذا

---

(١) ينظر في ترجمته المصادر الآتية: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»: (١١/ ١٠)، «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص٨٨)، «الدرر الكامنة»: (٣/ ٩٥ - ٩٦).

التَّقدير ما ذكره السُّيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ في آخر ترجمة الزَّيلعي، حيث قال: «ومحله في الطبقة الآتية إلا أنه تَقدَّمت وفاتُه فقدَّمتُه»، والمراد تقدَّمت وفاته عن أقرانه وأهل طبقته، فالإمام العراقي الذي كان قرينه وصاحبه في الاشتغال بالتَّخريج كانت وفاته سنة (٨٠٦هـ).

مؤلفاته:

تفوق الزيلعي في علوم عدة، إلا أنه اشتهر وتعمق في علم الحديث أكثر من غيره من العلوم، **فمن مؤلفاته في الحديث وعلومه:**

(أ) نصب الرَّاية في تخريج أحاديث الهداية.

(ب) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري.

(ج) مختصر معاني الآثار للطحاوي.

وهذا الكتاب لم يذكره المتقدمون ممن ترجموا للزيلعي، وذكره «سزكين» في تاريخ التراث العربي ضمن مختصرات معاني الآثار، وذكر أنه ضمن مخطوطات مكتبة «كوبريلي» في تركيا.

وذكره أيضًا محمد يوسف البنوري في مقدِّمة نصب الرَّاية فقال: «وأفادني الأستاذ الكوثري أنَّ من مُؤلفات الإمام الزَّيلعي (مختصر معاني الآثار) للطحاوي، وهو من محفوظات مكتبة رواق الأتراك بالأزهر والكوبريلي بالأستانة، وقد نص النُّعماني على أنَّ الكوثري ذكر ذلك في كتابه «الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي».

ثناء العلماء عليه:

قال تقي الدِّين بن فهد المكي: تفقه وبرع وأدام النَّظر والاشتغال وطلب الحديث، واعتنى به فانتقى وخرج وألف وجمع.

وقال تقي الدِّين أبو بكر التَّميمي في «الطبقات السُّنية»: اشتغل ولازم مُطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية وأحاديث الكشاف، فاستوعب ذلك استيعابًا بالغًا.

وقال ابن حجر في «الدُّرر الكامنة»: «ذكر لي شيخنا العراقي أنه كان يُرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها، فالعراقي لتخريج أحاديث الإحياء والأحاديث التي يشير إليها التِّرمذي في الأبواب، والزَّيلعي لتخريج أحاديث الهداية وتخريج أحاديث الكشاف، فكان كل واحد منهما يعين الآخر»[1].

وقال ابن تغري بردي: «وتوفّى الشَّيخ الإمام البارع المحدِّث العلامة جمال الدِّين عبد الله بن يوسف ابن محمد الزّيلعيّ الحنفيّ في الحادي والعشرين من المحرّم. وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ فاضلًا بارعًا في الفقه والأصول والحديث والَّنحو والعربية وغير ذلك، وصنّف وكتب وأفتى ودرّس وخرّج أحاديث الكشّاف في جزء وأحاديث الهداية في الفقه على مذهب أبي حنيفة في أجزاء وأجاد، أظهر فيه على اطلاع كبير وباع واسع»[2].

---

(١) ينظر «الدُّرر الكامنة» لابن حجر: (٣/ ٩٦ رقم ٢٢٥١).

(٢) ينظر: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»: (١١/ ١٠).

وقال الشيخ محمد أنور الكشميري، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «كان الحافظ جمال الدين الزيلعي، من المشائخ الصوفية، الذين ارتاضت نفوسهم بالمجاهدات والخلوات، وتزكت قلوبهم عن الرذائل والشهوات، كما كان من أكابر المحدِّثين الحفاظ، بحور العلم والحديث، وترى من آثار تزكية نفسه أنه لا يتعصب لمذهبه شيئًا، بل يمشي مع الخُصوم، ويُسايرهم بغاية الإنصاف»[١].

وفاته:

فقد كانت في المحرم سنة (٧٦٢هـ)، وحدد المقريزي وابن تغري بردي يوم وفاته بالحادي والعشرين من المحرم في القاهرة المحروسة[٢].

عناية العلماء بالكتاب وثناؤهم عليه ونقولهم عنه:

لخص الحافظ ابن حجر كتاب «نصب الراية»، وسماه «الدراية في تلخيص نصب الرَّاية»[٣].

هذا وللشيخ المحدث قاسم بن قطلوبغا الحنفي ذيل على هذا التخريج، سماه: «منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي»[٤].

---

(١) ينظر: مقدمة «نصب الراية» (ص: ٧).

(٢) ينظر: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»: (١١/ ١٠).

(٣) طبع مرارًا، ومن أفضل طبعاته ط دار أضواء السَّلف بتحقيق الدكتور/ محمد الثاني بن عمر بن موسى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٤) طبع بتحقيق الشيخ الكوثري، دار الكليات الأزهرية.

فالكتاب يعتبر من أفضل كتب التخريج، سواء من حيث الاستيعاب، أو من حيث تأصيل قواعد التخريج كما سيأتي في التطبيق على القواعد، فالكتاب مع أنه في الفقه الحنفي إلا أنه تبوأ مكانة رفيعة بين أصحاب المذاهب الأربعة، والعلة في ذلك ما تحلى به صاحبه من تحقيق وتدقيق وتحرير وإنصاف، قال ابن حجر: «جمع تخريج أحاديث الهداية، فاستوعب فيه ما ذكره صاحب الهداية من الأحاديث والآثار في الأصل، وما أشار إليه إشارة، ثم اعتمد في كل باب أن يذكر أدلة المخالفين، ثم هو في ذلك كثير الإنصاف يحكي ما وجده من غير اعتراض ولا تعقب غالبًا، فكثر إقبال الطوائف عليه.

ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج الهداية وأحاديث الكشاف واستوعب ذلك استيعابًا بالغًا[(١)].

وقال الكتاني في الرسالة المستطرفة: «وأحاديث الهداية في الفقه الحنفي للزَّيلعي، وهو المسمى: نصب الراية لأحاديث الهداية، وهو تخريج نافع جدًّا، به استمد من جاء بعده من شراح الهداية، بل منه استمد كثيرا الحافظ ابن حجر في تخاريجه، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرِّجال، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال»[(٢)].

التَّعريف بكتاب «نصب الراية»:

اسم الكتاب: كتاب نصب الرَّاية، أشهر وأكبر كتب الزَّيلعي، ولم

---

(١) ينظر: «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر: (٣/ ٩٦).

(٢) ينظر: «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» للكتاني (ص: ١٨٨).

يذكر أحد من المتقدمين ممن ترجموا للزَّيلعي اسم نصب الراية، واكتفوا بأنه خرج أحاديث الهداية، والزَّيلعي نفسه لم يذكر لكتابه اسمًا، لأنه لم يجعل لكتابه مقدمة، ومع ذلك فقد ثبت هذا الاسم في أول نُسخ الكتاب المخطوطة، وسماه عدد من المتأخرين: «نصب الراية».

تسمية الكتاب:

لم أقف على كلام للزَّيلعي أنه هو الذي سمى الكتاب، وإنما الذي سماه الذين اطلعوا عليه من العلماء، وهذه تسمى «تسمية لقب».

موضوع الكتاب:

تخريج أحاديث كتاب الهداية للمرغيناني، هو شرح لمتن بداية المبتدي للمؤلف نفسه، وهو من كتب الفقه الحنفي المعتبرة المشتهرة؛ لأنه شرح فيه مسائل الجامع الصغير والقدوري، ثم قام بشرحه شرحًا مطولًا وشرحه شرحًا مختصرًا هو «الهداية شرح البداية».

وقد قال المرغيناني في مقدمته: «وقد جرى على الوعد في مبدأ بداية المبتدي أن أشرحها شرحًا وأرسمه بكفاية المنتهي ... فصرفت العنان إلى شرح آخر موسوم بالهداية، أجمع فيه بين عيون الرواية ومتون الدراية حتى إن مَن سمَت همتُه على مزيد الوقوف يرغب في الأطول والأكبر، ومَن أعجله الوقت عنه يقتصر على الأقصر والأصغر.

ومؤلف الهداية هو الشيخ الإمام برهان الدِّين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، من كبار فُقهاء الأحناف، وكان فقيهًا

محدِّثًا مفسرًا، وقد أقر له عُلماء عصره بالفضل والتقدم، وقد صَنَّف كُتبًا كثيرة، وكلها جيدة مقبولة، لا سيما الهداية، فإنه لم يزل مرجعًا للفُضلاء، ومُنظرًا للفُقهاء، وقد توفي سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة.

طريقة الزَّيلعي في التَّخريج:

هي العزو إلى مصادر الحديث الأصلية، يخرج بالعزو إلى المصادر، ويسوق الحديث سندًا ومتنًا، فيقول: أخرجه الطبراني في معجمه، ويسوق الحديث سندًا ومتنًا، وهذا في الغالب.

وأحيانًا يعزو عزوًا إجماليًّا فيقول: أخرجه البخاري ومُسلم وأبو داود وغيرهم من غير ذكر للإسناد، لكن مع عنايته بذكر صحابي الحديث.

ويعتني الزَّيلعي أيضًا بتخريج المتابعات والشَّواهد للأحاديث[1].

ويخرج أيضًا الأحاديث المعلولة مثل قوله: «حديث آخر أخرجه البيهقي في سننه عن هدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة، أنَّ النَّبي ﷺ «**أَمَرَ بِالمَضمَضَةِ وَالاستِنشَاقِ**». انتهى. وقال: رواه مرة أخرى، فأرسله، لم يقل فيه: عن أبي هريرة، وأظن هدبة أرسله مرة، ووصله أخرى، وتابعه داود بن المحبر، عن حماد فوصله. وخالفهما - إبراهيم بن سليمان الخلال، شيخ ليعقوب ابن سفيان - فقال: عن حماد، عن عمار، عن ابن عباس - بدل أبي هريرة - ولم يثبت[2].

---

(١) ينظر: «نصب الراية» للزيلعي: (١/ ٢٤، ٤٣٤، ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣١٠، ٣٧٧، ٤/ ٤١٠).

(٢) ينظر: «نصب الراية» للزيلعي: (١/ ١٦).

طريقة الزَّيلعي في الحكم على الحديث:

أما حكمه على الحديث فأحيانًا ينقل كلام أهل العلم فيقول: أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

وأحيانًا يحكم هو على الحديث، وحكمه أقل من نقله.

وأحيانًا يذكر حال كثير من الرواة للإشارة بهم إلى درجة الحديث.

طريقة التَّخريج بالكتاب:

(أ) إما عن طريق معرفة موضوع الحديث.

(ب) أو عن طريق معرفة طرف الحديث، وذلك من خلال كتاب نيل الغاية في ترتيب أحاديث وآثار نصب الراية لأبي عبد الله طالب بن محمود.

(ج) أو عن طريق معرفة أحد رواة الحديث، وذلك من خلال كتاب تحقيق الغاية في ترتيب الرُّواة المترجم لهم في نصب الراية لحافظ ثناء الله الزاهدي.

قواعد التَّخريج من خلال كتاب «نصب الراية» للإمام الزيلعي:

أولًا: قواعد في تخريج المتن مع ذكر مثال أو أكثر لكلٍّ قاعدة:

(١) مُراعاة لفظ الحديث: ويعبر عنها بقولهم: بلفظه أو: بمثله، أو: بمثله سواء، وكثيرًا ما يستعمل الإمام مسلم هذه العبارات في صحيحه.

قال الزيلعي (١/ ١٨٠) عند تخريجه حديث:

«وَلِيَستَنج بِثَلَاثَةِ أَحجَارٍ». قال: رَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ مِن حَدِيثِ القَعقَاعِ بن حَكِيمٍ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّمَا أَنَا لَكُم مِثلُ الوَلِدِ، إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُم إِلَى الغَائِطِ، فَلَا يَستَقبِل القِبلَةَ، وَلَا يَستَدبِرهَا بِغَائِطٍ وَلَا بَولٍ، وَلِيَستَنج بِثَلَاثَةِ أَحجَارٍ**». وَنَهَى عَن الرَّوثِ وَالرِّمَّةِ، وَأَن يَستَنجِيَ الرَّجُلُ بِيَمِينِهِ، انتَهَى. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ، وَابنُ مَاجَه، وَابنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَأَحمَدُ فِي مُسنَدِهِ كُلُّهُم بِلَفظِ: «**وَكَانَ بِثَلَاثَةِ أَحجَارٍ**». فَلِذَلِكَ عَزَونَاهُ لِلبَيهَقِيِّ؛ لِأَنَّهُ بِلَفظِ الكِتَابِ، وَمَعنَى الحَدِيثِ فِي مُسلِمٍ مِن حَدِيثِ سَلمَانَ، قِيلَ لَهُ: قَد عَلَّمَكُم نَبِيُّكُم كُلَّ شَيءٍ حَتَّى الخِرَاءَةَ! فَقَالَ سَلمَانُ: أَجَل، نَهَانَا أَن نَستَقبِلَ القِبلَةَ بِغَائِطٍ أَو بَولٍ، أَو أَن نَستَنجِيَ بِاليَمِينِ، أَو نَستَنجِيَ بِأَقَلَّ مِن ثَلَاثَةِ أَحجَارٍ أَو نَستَنجِيَ بِرَجِيعٍ، أَو عَظمٍ. انتَهَى.

(٢) مراعاة اللفظ المقارب للحديث، والتي يعبر عنها بقولهم: بلفظ مقارب، أو: بنحوه، وهي تحوي ثمانين في المائة تقريبًا من لفظ الحديث.

قال الزيلعي في كتابه نصب الراية (١/ ١٨٠) عند ذكره لحديث المُغيرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَيهِ عَلَى خُفَّيهِ وَمَدَّهُمَا مِن الأَصَابِعِ إِلَى أَعلَاهُمَا مَسحَةً وَاحِدَةً، وَكَأَنِّي أَنظُرُ إِلَى أَثَرِ المَسحِ عَلَى خُفِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ خُطُوطًا بِالأَصَابِعِ قُلت: غَرِيبٌ[1]، وَيَقرُبُ مِنهُ مَا رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ فِي مُصَنَّفِه:

---

(١) قلت: ومعنى غريب أي أنه لم يجده، وليس هذا حكمًا على الحديث كما وقع في هذا بعض المعاصرين.

حَدَّثَنَا الحَنَفِيُّ، عَن أَبِي عَامِرٍ الخَزَّازِ، ثَنَا الحَسَنُ، عَن المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةَ، قَالَ: رَأَيت رَسُولَ اللهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ جَاءَ حَتَّى تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ وَوَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى خُفِّهِ الأَيمَنِ، وَيَدَهُ اليُسرَى عَلَى خُفِّهِ الأَيسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَعلَاهُمَا مَسحَةً وَاحِدَةً، حَتَّى أَنظُرَ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى الخُفَّينِ.

(٣) مراعاة الحديث بمعناه، والتي يعبر عنها بقولهم: «بمعناه».

قال الزيلعي (٤/ ١٣٥) عند تخريجه حديث: «إِنَّ مِنَ السُّحتِ عَسبَ التَّيسِ»: «قُلت: غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفظِ، وَمَعنَاهُ أَخرَجَهُ البُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيّ، عَن علي بنِ الحَكَمِ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَن عَسبِ الفَحلِ» انتَهَى.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أيضًا: (١/ ١٠) عند ذكره أحاديث الأمر بالسواك قال: «حَدِيثٌ آخَرُ فِي المَعنَى[1]: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعجَمِهِ الوَسَطِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ قُتَيبَةَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي السَّرِيِّ، ثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، ثَنَا عِيسَى بنُ عَبدِ اللهِ الأَنصَارِيُّ، عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَن عَائِشَةَ، قَالَت: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يَذهَبُ فُوهُ يَستَاكُ؟ قَالَ: «**نَعَم**». قُلتُ: كَيفَ يَصنَعُ؟ قَالَ: «**يُدخِلُ إِصبَعَهُ فِي فِيهِ**» انتَهَى.

(١) مراعاة الحديث ببعض معناه، والتي يعبر عنها بقولهم: «ببعض معناه، أو: ببعضه».

---

(١) قولهم: بالمعنى تعطي المعنى كله، أما في المعنى تعطي جزءًا منه.

فمثلًا حديث: إن النبي ﷺ قال: «أَصحَابِي كَالنُّجُومِ، بِأَيِّهِمُ اقتَدَيتُمُ اهتَدَيتُم».

هذا الحديث بهذا اللفظ موضوع؛ إلا أنَّ الإمام مسلمًا أخرج بعض معناه ولفظه: «**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصحَابِي، فَإِذَا ذَهَبتُ أَتَى أَصحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**»[(١)]. فعند التخريج نقول: هذا الحديث بهذا اللفظ موضوع؛ إلا أن الإمام مسلمًا أخرج بعض معناه.

(٥) مراعاة القولي والفعلي:

قال الزيلعي (١/ ٩) عند تخريجه حديث: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِندَ فَقدِ السِّوَاكِ يُعَالِجُ بِالإِصبَعِ.

قُلت: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَرُوِيَ ذَلِكَ مِن قَولِهِ ﷺ، قَالَ البَيهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ، بَاب وَقَد وَرَدَ فِي الِاستِيَاكِ بِالإِصبَعِ: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ. ثُمَّ أَخرَجَ عَن عِيسَى بنِ شُعَيبٍ، عَن عَبدِ الحَكَمِ القَسمَلِيِّ، عَن أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**يُجزِئُ مِنَ السِّوَاكِ الأَصَابِعُ**» انتهى.

(٦) مراعاة الزِّيادات في المتن، وهذه الزِّيادات **لها ثلاثة أحوال**:

(أ) أن تكون في أول المتن، وعند التَّخريج تقول: أخرجه فلان مع

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم، بَابُ بَيَانِ أَنَّ بَقَاءَ النَّبِيِّ ﷺ أَمَانٌ لِأَصحَابِهِ، وَبَقَاءَ أَصحَابِهِ أَمَانٌ لِلأُمَّةِ (٢٥٣١)(٢٠٧).

زيادة في أوله، ولا نذكر الزيادة.

(ب) أن تكون في أثنائه، وعند التَّخريج تقول: أخرجه فلان مع زيادة في أثنائه، ويذكر المخرج لفظ الزيادة إن كان لها تعلق ببحث أو غيره.

(ج) أن تكون في آخره، وعند التَّخريج تقول: أخرجه فلان مع زيادة في آخره، ويذكر المخرج لفظ الزيادة إن كان لها تعلق ببحث أو غيره.

ثانيًا: قواعد في تخريج الإسناد:

(أ) مُراعاة الصحابي: إذا كان الحديث مرويًّا عن عدد من الصحابة، يذكرهم الزيلعي أولًا على سبيل الإجمال، ثم يخرج أحاديث كل صحابي على حدة، وإذا لم يجده من حديث هذا الصحابي ينبه على ذلك ويقول: غريب من حديث ابن عمر مثلًا، أي: لم أجده من حديث ابن عمر، وإنما وجدته من حديث أبي هريرة.

قال الزَّيلعي: (١/ ١٠) عند ذكره الأحاديث التي جاءت في صفة الوضوء: «الَّذِينَ رَوَوا صِفَةَ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ مِن الصَّحَابَةِ عِشرُونَ نَفَرًا: عَبدُ اللهِ بنُ زَيدِ بنِ عَاصِمٍ، وَعُثمَانُ بنُ عَفَّانَ، وَابنُ عَبَّاسٍ، وَالمُغِيرَةُ بنُ شُعبَةَ، وَعَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ، وَالمِقدَامُ بنُ مَعدِي كَرِبَ، وَالرُّبَيِّعُ بِنتُ مُعَوِّذٍ، وَأَبُو مَالِكٍ الأَشعَرِيُّ، وَأَبُو هُرَيرَةَ، وَأَبُو بَكرَةَ، وَوَائِلُ بنُ حُجرٍ، وَنُفَيرٌ أَبُو جُبَيرٍ الكِندِيُّ، وَأَبُو أُمَامَةَ، وَعَائِشَةُ، وَأَنَسٌ، وَكَعبُ بنُ عمرو اليمامي، وَأَبُو أَيُّوبَ الأَنصَارِيُّ، وَعَبدُ اللهِ بنُ أَبِي أَوفَى، وَالبَرَاءُ ابنُ عَازِبٍ، وَأَبُو كاهل، وكلهم حكوا في المضمضمة وَالِاستِنشَاقِ».

ثم بدأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بعد ذلك يخرج هذه الأحاديث حديثًا حديثًا، فقال: «أَمَّا حَدِيثُ عَبدِ الله بن زيد، فراوه الأَئِمَّةُ السِّتَّةُ فِي كُتُبِهِم من حديث مالك بن عَمرِو ابنِ يَحيَى المَازِنِيِّ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: شَهِدت عَمرَو ابنَ أَبِي حَسَنٍ سَأَلَ عَبدَ اللهِ بنَ زَيدٍ عَن وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ...

وَأَمَّا حَدِيثُ عثمان بن عَفَّانَ، فَرَوَاهُ البُخَارِيُّ وَمُسلِمٌ مِن حَدِيثِ حُمرَان مَولَى عُثمَانَ أَنَّهُ رَأَى عُثمَانَ بنَ عَفَّانَ دَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَفرَغَ عَلَى يَدَيهِ مِن إِنَائِهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ...

وَأَمَّا حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ، فَرَوَاهُ البُخَارِيُّ مِن حَدِيثِ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ عَنهُ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجهَهُ، أَخَذَ غُرفَةً مِن مَاءٍ ...

(ب) إذا دخل إمام من طريق إمام، يُقدم المتقدم منهما: ثم يقول: وعنه فلان، إن كان شيخه، أو يقول: ومن طريق فلان، إن لم يكن شيخًا له، وهذه ليست قاعدة مطردة، وإنما ذلك في الغالب.

فمثلًا يقول الباحث: أخرجه عبد الرَّزاق في «مصنفه»، وعنه أحمد بن حنبل في «مسنده».

أخرجه العُقيلي، ومن طريقه رواه ابن الجوزي في الموضوعات.

قال الزيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (١/ ١٠٣) عند تخريجه حديث أنس أنَّه سَمِعَ رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَغتَسِلُوا بِالمَاءِ الَّذِي يُسَخَّنُ فِي الشَّمسِ ... قال: رَوَاهُ العُقَيلِيُّ فِي كِتَابِ الضُّعَفَاءِ مِن حَدِيثِ علي بنِ هِشَامٍ الكُوفِيِّ، ثنا

سَوَادَةُ، عَن أَنسٍ، وساق الحديث.

ثم قال: وَمِن طَرِيقِ العُقَيلِيِّ رَوَاهُ ابنُ الجوزِيِّ فِي المَوضُوعَاتِ، وَنَقَلَ كَلَامَهُ بِحُرُوفِهِ، وَأَمَّا موقُوفُ عُمَرَ، فَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ: أَخبَرَنَا إبرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ الأَسلَمِيُّ، أَخبَرَنِي صَدَقَةُ بنُ عَبدِ اللهِ، عَن أَبِي الزُّبَيرِ، عَن جَابِرٍ، أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَكرَهُ الِاغتِسَالَ بِالمَاءِ المُشَمَّسِ، وَقَالَ: إنَّهُ يُورِثُ البَرَصَ، انتَهَى. وَمِن طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ.

(ج) إذا كثرت المصادر، وكان المراد هو الاحتجاج، وتساوت المتابعة فيها يقدم الأصح فالأصح.

قال الزَّيلعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (١/ ١١٥) عند تخريجه حديث: «**أَيُّمَا إهَابٍ دُبِغَ فَقَد طَهُرَ**». قُلت: رُوِيَ مِن حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ. وَمِن حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ، أَمَّا حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ، فَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» فِي كِتَابِ الفَرعِ وَالعَتِيرَةِ، وَالتِّرمِذِيُّ. وَابنُ مَاجَه فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ مِن حَدِيثِ زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ وَعلَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَيُّمَا إهَابٍ دُبِغَ فَقَد طَهُرَ**» انتهى. قَالَ التِّرمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(د) وأحيانًا يُرتب المصادر على حسب الأشهر.

قال الزَّيلعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (١/ ٥٠) وَأَمَّا المَرَاسِيلُ فَهِيَ أَربَعَةٌ: أَشهُرُهَا مُرسَلُ أَبِي العَالِيَةِ. وَالثَّانِي: مُرسَلُ مَعبَدٍ الجُهَنِيِّ. وَالثَّالِثُ: مُرسَلُ إبرَاهِيمَ النَّخَعِيّ. وَالرَّابِعُ: مُرسَلُ الحَسَنِ.

أَمَّا مُرسَلُ أَبِي العَالِيَةِ، فَلَهُ وَجهَانِ: أَحَدُهُمَا: رِوَايَتُهُ عَن نَفسِهِ مُرسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(هـ) مُراعاة التاريخ: وهذا إذا كانت المتابعة واحدة في كل المصادر.

قال الزيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (٣/ ٢):

«وَحَدِيثُ سُلَيمَانَ بنِ كَثِيرٍ: أَخرَجَهُ أَحمَدُ فِي «مُسنَدِهِ»، والدارقطني فِي «سُنَنِهِ»، وَالحَاكِمُ فِي «المُستَدرَكِ»، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرطِ الشَّيخَينِ، وَلَم يُخَرِّجَاهُ، وَلَفظُهُ: قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: **«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَيكُم الحَجَّ»**. فَقَامَ الأَقرَعُ بنُ حَابِسٍ، فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **«لَو قُلتهَا لَوَجَبَت، وَلَم تَستَطِيعُوا أَن تعمَلُوا بِهَا، الحَجُّ مَرَّةٌ، فَمَن زَادَ فَتَطَوُّعٌ»** انتَهَى.

(و) مُراعاة الكتب السِّتة:

قال الزيلعيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (١/ ٢١٩): «حَدِيثٌ آخَرُ أَخرَجَهُ مُسلِمٌ عَن أَبِي الزُّبَيرِ عَن جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ نَتَمَسَّحَ بِعَظمٍ أَو بَعرٍ، انتَهَى. وَاقتَصَرَ شَيخُنَا عَلَاءُ الدِّينِ مُقَلِّدًا لِغَيرِهِ عَلَى حَدِيثٍ عَزَاهُ الدَّارَقُطنِيُّ عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَ: **نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن يُستَنجَى بِعَظمٍ أَو** رَوثٍ، وَهَذَا ذُهُولٌ فَاحِشٌ، فَإِنَّهُ فِي الكُتُبِ السِّتَّةِ، فَالمُقَلَّدُ ذَهَلَ، وَالمُقَلِّدُ جَهِلَ».

كتاب البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير

لابنِ الملقن (ت ٨٠٤هـ)

مؤلفه:

هو الإمام سراج الدين عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن الملقن.

وفاته:

توفي ابن الملقن في ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة (٨٠٤هـ).

موضوعه وسبب تأليفه:

صنف الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ثلاثة كتب في الفقه الشَّافعي: أكبرها البسيط، ثم الوسيط، ثم الوجيز.

وقد اعتنى عُلماء الشَّافعية بكتاب «الوجيز»، فهو يُعدّ من المتون المهمة في كتب الفقه الشَّافعي، ومن أشهر المصنفات المتعلقة به كتاب «شرح الوجيز» لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرَّافعي ت ٦٢٣هـ، والمسمى بفتح العزيز في شرح الوجيز، قال عنه ابن الصَّلاح: «لم يُشرح الوجيز بمثله»[1]. ثم جاء ابن الملقن فصنع تخريجًا

---

(١) ينظر: «طبقات الشَّافعية» لابن قاضي شهبة: (٢/ ٧٥).

لهذا الشرح النَّفيس مُتعقبًا ابن الصَّلاح بقوله: «لم يُصنَّف في المذهب مثله»، ثم نقل بإسناده عن الشَّيخ أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري (ت٧٢٩هـ) قوله غير مرة: «ما يعرف قدر الشَّرح للرَّافعي إلا بأن يجمع الفقيه المتمكن في المذهب الكُتب التي كان الإمام الرَّافعي يستمد منها، ويصنف شرحًا للوجيز، من غير أن يكون كلام الرَّافعي عنده، فحينئذ يعْرف كل أحد قصوره عما وصل إليه الإمام الرَّافعي»[١].

ولعظم قدر هذا الكتاب وجلالته تصدى عُلماء الشَّافعية لخدمته والعناية به، من اختصار له، وإجابة عما أورده من السُّؤالات، والإشارة إلى حل إشكاله[٢]، ووضعِ حاشيةٍ[٣]، وتعليق عَليه[٤]، وشرحٍ لغريبه[٥]؛ وتخريجٍ لأحاديثه[٦].

---

(١) ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن: (١/ ٣٣٠).

(٢) كصنيع الشيخ إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني المتوفى (ت ٦٥٥هـ)، وسماه «نقاوة فتح العزيز» ينظر: «كشف الظنون»: (٢/ ٢٠٠٣).

(٣) كفعل الشيخ محمد بن أحمد المعروف بابن الربوة، سمَّى حاشيته «الدر العظيم المنير في شرح إشكال الكبير» - كما في «كشف الظنون»: (٢/ ٢٠٠٣).

(٤) كما فعل شمس الدِّين محمّد بن محمّد الأسدي القدسيّ (ت٨٠٨هـ)، وسمَّى تعليقته: «الظهير على فقه الشرح الكبير» في أربع مجلدات. «كشف الظنون»: (٢/ ٢٠٠٣).

(٥) كما صنع العلاّمة أحمد بن محمّد بن عليّ الفيّومي (عاش إلى بعد ٧٧٠هـ) في كتابه «المصباح المنير».

(٦) ينظر: مقدمة الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى في تحقيقه لكتاب «التلخيص الحبير» (ص: ١/ ٨).

طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أراد الباحث تخريج حديث من الكتاب فعليه الاعتناء بمعرفة موضوع الحديث، وينظر في فهرس الموضوعات وبذلك يصل إلى بغيته سريعًا، ثم يذهب إلى الموضع المحدد، فيجد ابن الملقن خرَّج الحديث ودرسه وحكم عليه.

والباحث قد يستفيد من هذا الكتاب بطريقة أخرى، ألا وهي عن طريق مطلع الحديث والبحث عنه في فهرس الأحاديث أو الآثار من مجلدَي الفهارس، وبهذه الطريقة يصل الباحث إلى مراده.

فإذا كان عندي حديث: «**مَن تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلبِهِ**».

فالباحث يعرف أن هذا الحديث في كتاب الجمعة، فينظر في فهرس الموضوعات، فيجد كتاب الجمعة في المجلد الرابع ص: ٥٨١، وفي أول كتاب الجمعة يجد ما نصه من ابن الملقن: «هَذَا الحَدِيث صَحِيح، رَوَاهُ أَحمد وَالبَزَّار فِي مُسنديهما، وَأَصحَاب السّنَن الأَربَعَة، وَالحَاكِم فِي «مُستَدركه»، وَأَبُو حَاتِم بن حبَّان فِي «صَحِيحه» (من) رِوَايَة أبي الجَعد الضمرِي رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، وَاللَّفظ المَذكُور لفظ روايتهم، إِلَّا التِّرمِذِيّ فَإِن لَفظه: «**مَن تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَهَاوُنًا طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلبِهِ**». (وَإِلَّا) إِحدَى روايتي ابن حبَّان فَإِن لَفظه فِيهَا: «**مَن تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِن غَيرِ عُذرٍ فَهُوَ مُنَافِقٌ**». وَإِلَّا الإِمَام أَحمد فَإِن لَفظه: «**مَن تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا مِن غَيرِ**

عُذرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلبِهِ». وَإِلَّا البَزَّار فَإِن لَفظه: «مَن تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِن غَيرِ عُذرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلبِهِ»[1].

ميزاتُ الكتاب:

(١) جمع المؤلف لطرق الحديث، وهذا له أثر واضح في معرفة حال الحديث من حيث القبول أو الرَّد.

(٢) جمع الألفاظ والاعتناء بزيادات الرِّوايات، ويعتني المؤلف ببيان حالها قبولًا أو ردًّا.

(٣) جمع أكبر قدر ممكن من أقوال العلماء على الحديث، بل أحيانًا يأتي بأقوال لعلماء من كتب مفقودة، وفي بعض الأحيان يحكم على الأحاديث بنفسه بعد دراستها.

مآخذ على الكتاب:

(١) وجود بعض الأوهام القليلة في عزو الأحاديث لمصادرها.

(٢) قد يعزو الحديث إلى مصدر وسيط مع وجوده في الأصل.

(٣) استعمال مصطلحات على غير ما وضعت له عند المحدِّثين، كمصطلح: «غريب»، ويقصد به ما لم يقف عليه أو ما لم يعرفه[2]، وهذا بخلاف المعنى الاصطلاحي عند أهل الحديث.

---

(١) ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن: (٤/ ٥٨٣).

(٢) وعادة الزَّيلعي أن يقول فيما لم يجده: غريب، أو غريب جدًّا، اصطلاحًا منه على اصطلاح القوم، وتابعه على هذا الاصطلاح ابن الملقن في تخريج الرَّافعي الكبير. ينظر: مقدمة «منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي» (ص: ٥).

كتاب التَّلخيص الحبير[1]
في تخريج أحاديث الرافعي الكبير
لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)

مؤلفه:

هو الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

يعتبر كتاب ابن الملقن البدر المنير أوسع الكتب في تخريج أحاديث الفقه الشَّافعي؛ لذا قصد الحافظ ابن حجر إلى تلخيصه، وهذه عادة حميدة من عادات الحافظ أنه يذهب إلى عُمد الفنون فيلخصها ويهذبها مع إضافات وتحريرات دقيقة في غاية التَّدقيق والتَّحرير، وقال الحافظ عن سبب تأليفه: «أطاله -يعني ابن الملقن في كتابه البدر المنير- بالتكرار،

---

(١) شُهر هذا الكتاب باسم «التَّلخيص الحبير»، والرَّاجح في اسم هذا الكتاب كتاب «التَّمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز»، وقد قال مُحقق الكتاب: وتسمية الكتاب بـ «التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز» **هي المختارة عندي والمرجحة لديّ لما يلي:**
أولًا: اتفاق مترجميه في الجملة على ذِكر الكتاب بهذا الاسم دون غيره، ومنهم أثبت الناس في معرفته والتخصص به وبمصنفاته، وهو الحافظ شمس الدين السَّخاوي، ويليه في ذلك قرينه برهان الدِّين البقاعي.
ثانيًا: وجود هذا العنوان بخط الحافظ ابن حجر نفسه على طُرة نسخة مكتبة «تشستربتي» بأيرلندا فقد كتب الحافظ على طرتها ما نصه: «كتاب التمييز في تخريج شرح الوجيز، تلخيص الفقير أحمد بن علي بن حجر عفا الله عنه بمنه وكرمه.......» أ.هـ من مقدمة د. محمد الثاني بن عمر ابن موسى.

فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخصه في مجلدة لطيفة أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمنَّ الله بذلك».

ويلخص منهج الحافظ في التَّلخيص من منطوق كلامه بما يلي:

- الالتزام بتحصيل مقاصِده الَّتي أخلَّ بها الحافظ ابن الملقن في كتابه «خُلاصَة البدر المنير»، حيثُ اختصر به الأصل.

- تَتَبّع الزَّوائد والفوائد الّتي عند غيره مِمَّن عُني بتخريج أحاديث شرح الوجيز، وضمِّها إليه.

- إضافة ما عند الحافظ الزَّيلعي في «نصب الراية» من تنبيهاته على ما يحتجّ به مخالفو الأحناف عند محاجاتهم، فقد قصد أن يكون التَّلخيص بزياداته جامعًا لأدلة المذاهب.

والكتاب مُرتب على الأبواب الفقهية، وليس هذا التَّرتيب من وضع الحافظ بن حجر، وإنما لمَّا كان الكتاب تخريجًا لأحاديث كتاب الشرح الكبير للرافعي فقد ساق الأحاديث حسب ورودها في الأصل.

طريقة التَّخريج بالكتاب:

يخرج الحديث من هذا الكتاب عن طريقة معرفة موضوع الحديث الفقهي، فإذا عرف الباحث موضوع الحديث فما عليه إلا البحث في الكتاب تحت هذا الباب الفقهي، وبذلك يجد بغيته، فمثلًا حديث:

«مَن ثَابَرَ عَلَى اثنَتَي عَشَرةَ رَكعَةً مِنَ السُّنَّةِ....»، **موضوع الحديث صلاة التطوع**، وبنظرة سريعة على الفهرس يجد باب صلاة التطوع في المجلد الثاني ص: ٨٥٨، يجد ما نصه من ابن حجر: «حديث عائشة: **«مَن ثَابَرَ عَلَى اثنَتَي عَشَرةَ رَكعَةً مِنَ السُّنَّةِ بَنَى اللهُ لَهُ بَيتًا في الجَنَّةِ؛ أَربَعٌ قَبلَ الظُّهرِ....»** والباقي كما في حديث ابن عمر.

الترمذي والنَّسائي وابن ماجه من حديث المغيرة بن زياد، عن عطاء عنها. والمغيرة، قال النّسائيّ: ليس بالقوي، وقال التَّرمذي: غريب، ومغيرة قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه[١].

وبعد ذلك يذهب الباحث إلى الكُتب الأصلية المعزو إليها، كجامع التِّرمذي وسنن النَّسائي وابن ماجه، فيخرِّج الحديث منها سندًا ومتنًا، ويفعل ذلك في كل كتب التَّخريج بالعزو.



---

(١) ينظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر: (٢/ ٨٥٨).

الفصل الثاني

التَّخريج عن طريق النَّظر في حال الحديث متنًا وسندًا(١)

متى نلجأ إلى هذه الطريقة:

نلجأ لهذه الطَّريقة بعد إمعان النَّظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن الحديث أو سنده، ثم البحث عن مخرج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصِّفة في المصنفات التي أُفردت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصِّفة في المتن أو السَّند، **وقد تكون تلك الصِّفة عائدة إلى**:

١- المتن فقط.　　　　٢- أو السَّند فقط.

٣- أو إليهما -أي السَّند والمتن- معًا.

أولًا: الصِّفات التي في المتن:

ومن أنواع الحديث التي تندرج تحت هذا القسم:

[١] الأحاديث القدسية:

الحديث القُدسي: وهو ما نسبه النَّبي ﷺ إلى الله تعالى مما سوى القرآن الكريم.

---

(١) ينظر: «طرق تخريج الحديث» أد/ عبد المهدي عبد القادر (ص٢٩٣، وما بعدها) بتصرف.

إذا كان الحديث من الأحاديث القدسية، وهي التي يضيفها ويسندها رسول الله ﷺ إلى ربه ﷻ من غير القرآن الكريم، فأقرب الطُّرق للبحث عنه هي الكتب التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية، فإنها تذكر الحديث وتذكر من أخرجه، منها:

١- «الأحاديث الإلهيات» لزاهر بن طاهر الشحامي (ت ٥٣٣هـ).

٢- «المقاصد السَّنية في الأحاديث الإلهية»[1]: لأبي القاسم على بن بلبان المقدسي (ت ٦٨٤هـ).

روى في هذا الكتاب بإسناده مائة حديث قدسي، منها الصَّحيح، ومنها الحسن، ويوجد فيها الضَّعيف، والموضوع ولكنه قليل، ويعزو كل حديث إلى مصدره، وقد ضمن كتابه حكايات وعظية، وأشعارًا زُهدية، وقد قَسَّم المؤلف الكتاب إلى عشرة أقسام يحتوي كل قسم منها على عشرة أحاديث قُدسية، ولم يكن غرضه من هذا التَّقسيم إلا مجرد التنظيم.

٣- «الإتحافات السَّنية في الأحاديث القدسية»: للمناوي (ت ١٠٣١هـ) جمع فيه (٢٧٣) حديثًا بدون السَّند، وعزاها إلى مصادرها، ورتبها على حُروف المعجم.

٤- «الإتحافات السَّنية في الأحاديث القدسية»: للشيخ محمد

---

(١) الكتاب مطبوع في دار ابن كثير بدمشق، بتحقيق محيي الدين مستو، والدكتور محمد العيد الخطراوي.

المدني (ت ١٢٠٠ هـ) جمع فيه (٨٦٣) حديثًا بدون السَّند، وعزاها إلى مصادرها، وقسمها في ثلاثة أبواب، وخاتمة:

الأول: في الأحاديث المبدوءة بـ(قال).

والثاني: في المبدوءة بـ(يقول).

والثالث: فيما لم يصدر بهما، بل يذكر في أثناء الحديث كلام الله - تعالى - ممزوجًا بالحديث.

والخاتمة: فيما يتعلق بتعريف الحديث القدسي وما يتعلق به.

٥- «الأحاديث القدسية»: تأليف مجموعة من العلماء، جمعوا فيه (٤٠٠) حديث بأسانيدها من الكتب السِّتة وموطأ مالك، ورتبوها على الأبواب، وشرحوها، وهو مطبوع، طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر.

[٢] مختلف الحديث ومشكله:

مُختلِف الحديث: هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما.

أما مُشكِل الحديث: فهو الحديث المقبول الذي عُورض بقاطع من عقل أو حس، أو علم، أو أمر مقرر في الدِّين[1].

---

(١) ينظر: «المنهج الحديث في علوم الحديث» للشيخ محمد السماحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص: ١٥٢).

إذا كان الحديث المراد تخريجه من هذا النَّوع؛ بأن لاحظت في حديثك أن ظاهره يتعارض مع ظاهر حديث آخر، أو آية في القرآن الكريم، أو يتعارض ظاهره مع الإجماع أو العقل أو الواقع؛ فإن الكتب المصنفة في هذا الفن تُساعد في تخريجه، فضلًا عن الفائدة الأهم لهذه المصنفات، وهي التَّوفيق بين الأحاديث التي في ظاهرها التَّعارض، **ومن الكتب المؤلفة في هذا الفن:**

١- «اختلاف الحديث»: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشَّافعي، والكتاب مطبوع في ذيل «الأم»، ومطبوع وحده.

وقد روى الشَّافعي فيه أحاديث كثيرة في ظاهرها التَّعارض، ولكن الشَّافعي يوفق بينها، وقد يرجح حديثًا على آخر لسبب ما، أو يبين أن حديثًا ناسخ لآخر، والأحاديث مقسمة على أبواب الفقه، لكن على غير الترتيب المعروف، فهو يذكر نكاح البكر، ثم بابًا في النجش، وينتقل إلى غسل القدمين وهكذا.

٢- «شرح مشكل الآثار»: للإمام المحدِّث الفقيه المفسر أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحاوي (ت٣٢١هـ).

٣- كتاب «تهذيب الآثار»: للإمام أبي جعفر ابن جرير الطَّبري، وهو كتاب يتضمن كثيرًا من الأحاديث التي يبدو في ظاهرها التعارض، أو فيها إشكال ما، وقد عالج الإمام الطبري هذا التعارض، وأزال الإشكالات.

[٣] ناسخ الحديث ومنسوخه:

إذا كان الحديث الذي نود تخريجه من هذا النوع، فيستعان بمصنفات ناسخ الحديث ومنسوخه، ومنها:

١ - «ناسخ الحديث ومنسوخه»: للحافظ الإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت٣٨٥هـ).

٢- «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»: للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤ هـ).

٣- «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار»: لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ).

[٤] أسباب ورود الحديث:

إذا كان الحديث المراد تخريجه له سبب ورود، ومعنى سبب ورود الحديث: هو الأمر الذي صدر الحديث من الرسول ﷺ بشأنه، وقد يذكر في الحديث، وقد يغفل، فعلينا أن نلجأ إلى أحد الكتب الآتية:

١ - «أسباب ورود الحديث الشَّريف»، أو «اللمع في أسباب ورود الحديث»: للحافظ جلال الدين السُّيوطي.

٢- «البيان والتَّعريف في أسباب ورود الحديث الشَّريف»: لابن حمزة الحسيني، إبراهيم بن محمد بن كمال الدِّين المشهور بابن حمزة الدمشقي (ت ١١٢٠هـ).

رتب الأحاديث التي جمعها على حروف المعجم، يذكر متن الحديث أو طرَفه، ويذكر بعده سبب وروده، ثم يذكر من أخرج الحديث من أئمة الحديث، والراوي الأعلى الذي روى الحديث، ويذكر كل روايات الحديث، خُصوصًا إذا ورد بألفاظ متعددة، ويتكلم على أسانيد بعض الأحاديث، ناقلًا كلام العلماء فيها.

ثانيا: الصِّفات التي في السند:

ومن أنواع الحديث التي تندرج تحت هذا القسم:

[١] المتواتر:

إذا وصف الحديث بالتَّواتر رجع الباحث إلى كُتب الأحاديث المتواترة، وهي ليست كتبًا مُسندةً ولكنها تُعين في معرفة الصَّحابة الذين روَوا الحديث الموصوف بالتواتر، مما يعين على تخريجه من خلال اسم الصَّحابي، **ومن الكتب التي صُنِّفت في الأحاديث المتواترة:**

١ - «الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة»: للحافظ جلال الدين السُّيوطي، وهو مرتب على الأبواب الفقهية.

٢ - «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»: للحافظ السيوطي أيضًا، اختصر فيه كتابه «الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة».

٣- «لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة»: لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ).

٤- «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»: لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ).

[٢] المرسل:

وهو في اصطلاح المحدِّثين: ما أضافه التَّابعي صغيرًا كان أو كبيرًا إلى النَّبي ﷺ، ويُطلق بمفهوم آخر وهو أي انقطاع في أثناء الإسناد، فإذا كان الحديث المراد تخريجه من هذا النَّوع فيمكن الاستعانة في تخريجه بكتب المراسيل ومنها:

١- «المراسيل»: لأبي داود (ت ٢٧٥هـ)، جمع الإمام أبو داود في كتابه هذا (٥٤٤) حديثًا مُرسلًا، ورتبه على الأبواب الفقهية، فإذا كان الحديث المراد تخريجه مُرسلًا، وأردت أن تعرف إسناده من أجل دراسته والحكم عليه، فإنك قد تجده في هذا الكتاب، عِلمًا بأن غالب هذه المراسيل ليست على المشهور من المعنى الاصطلاحي، وهي التي رفعها التَّابعي إلى رسول الله ﷺ، وإنما عنى بها ما هو أعم من هذا فجعلها شاملة كل ما فيه سقط، وهذا اصطلاح لبعضهم(١).

٢- «المراسيل»: للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرَّازي (ت٣٢٧ هـ). ذكر ابن أبي حاتم في كتابه هذا قريبًا من خمسمائة رجل ممن يوجد في مروياتهم إرسال،

(١) ينظر: «طُرق تخريج الحديث» لشيخنا الأستاذ الدُّكتور/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ (ص: ٣٠١).

ورتبهم على حروف المعجم، مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يستعمل المرسل بمعناه المشهور المتداول، وهو قول التَّابعي: قال رسول الله ﷺ، ولكنه استعمله بمعناه الأعم، وهو ما كان في إسناده انقطاع في أي جزء من السَّند، والكتاب يرويه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زُرعة رَحِمَهُمَااللَّهُتَعَالَى، ولا غنى للمشتغل في التَّخريج عنه؛ إذ إنه يُرشد إلى الكثير من الأسانيد المنقطعة التي يُظن بأنها متصلة في حين أن فيها انقطاعًا.

ووجه الاستفادة بهذا الكتاب من حيث إنَّ مؤلفه قد يذكر بعض الأحاديث المرسلة في تضاعيف التراجم التي تضمنها هذا المرجع.

٣- «جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل»: للحافظ أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١ هـ).

٤- «تحفة التَّحصيل في ذكر رواة المراسيل»: لولي الدِّين أحمد بن عبد الرَّحيم بن الحسين أبي زُرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ)، زاد ولي الدِّين في كتابه هذا على العلائي جملة من الرُّواة، مميزًا ما زاده العلائي على ابن أبي حاتم في أثناء التَّرجمة بقوله في أوله: «قال العلائي»، وفي آخره: «انتهى»، وما زاده عليه من ترجمة كاملة برقم صورة (ع) مقابله أو فوقه، وما زاده هو في أثناء ترجمة بقوله في أوله: (قلت)، وفي آخره: (انتهى)، وما زاده من ترجمة كاملة برقم (ز) مقابله أو فوقه.

ثالثًا: الصِّفات التي في السَّند والمتن:

ومن أنواع الحديث التي تندرج تحت هذا القسم:

[١] الحديث الضَّعيف:

فإذا كان الحديث المراد تخريجه ضعيفًا، أو غلب على ظن الباحث أنه ضعيف، فيمكنه الاستعانة بالكتب التي جمعت الأحاديث الضَّعيفة، وبالكتب التي صُنفت في الضُّعفاء من الرُّواة، فإن هذه الكُتب تورد في كثير من الأحيان أحاديث ضعيفة عند الترجمة للضُّعفاء.

ومن الكتب المصنفة في الأحاديث الضعيفة:

أ- «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»: لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ).

وقد جمع فيه الإمام ابن الجوزي أكثر من ألف وخمسمائة حديث من الأحاديث الواهية، ورتبه على كتب الفقه ليسهل الانتفاع به، قال في مقدمته: «وقد جمعت في هذا الكتاب الأحاديث الشديدة التزلزل، الكثيرة العلل، ورتبته على كتب الفقه ليسهل الأخذ به». وهو يُفصل القول عند كل حديث مُبينًا سبب ضعفه، مُسترشدًا بأقوال جهابذة هذا الفن، فأتى كتابه جامعًا لأقوال مَن تقدمه.

وقد انتقده بعض العلماء في كثير من الأحاديث، قال السَّخاوي: «ثم العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه «العلل المتناهية» كثيرًا مما أورده في

الموضوعات، كما أورد في الموضوعات كثيرًا من الأحاديث الواهية».

ب- «حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر»: للشيخ محمد بن درويش، الشَّهير بالحوت البيروتي (ت ١٢٧٦ هـ)، والمؤلف في هذا الكتاب يُبين ما في الأحاديث والأخبار والآثار التي جمعها في كتابه من ضعف واختلاف، وهو يذكر مواضعها في مصادرها مع بيان درجتها، والكتاب مرتب على أبواب الفقه.

ومن الكتب المصنفة في الرُّواة الضُّعفاء:

أ- «الضُّعفاء الكبير»: للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢ هـ).

ولم يُكثر الإمام العقيلي في كتابه هذا من ذكر الأحاديث في تراجم الرُّواة كما فعل ابن عدي في كتابه «الكامل»، وأحيانًا لا يذكر إلا حديثًا واحدًا، والأحاديث التي يذكرها من نوع الواهي والضَّعيف والمنكر، وينبه إذا صح الحديث بإسناد آخر.

ب- «الكامل في ضعفاء الرِّجال»: للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ).

وقد حاول الإمام ابن عدي في هذا المصنف أن يستوعب الرواة الضعفاء والمتكلم فيهم من الثقات، ولهذا سماه «الكامل»، ولكن فاته شيء كثير.

ومنهج المؤلف في هذا الكتاب أن يروي بإسناده جملة من أحاديث الراوي الذي يترجم له، ويطيل أحيانًا حتى إنه يذكر في بعض التراجم أكثر من ثلاثين حديثًا، وهذه الأحاديث إذا كانت في تراجم المتكلم فيهم، فإنه يذكرها لبيان الأوهام والمناكير الموجودة في رواياتهم، أو ليبين أنه سَبَر حديث الراوي فلم يجد ما أخطأ فيه، فيرد عنه كلام من تكلم فيه، وعِدة ما فيه - كما ذكر مصنفه - اثنا عشر ألف حديث مسند، ومثلها مقطوع.

ج- «المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين» لابن حبان أبي حاتم محمد بن حبان البستي التَّميمي (ت ٣٥٤ هـ).

فابن حبان هو الآخر يُعنى بذكر بعض الأحاديث الواهية والضَّعيفة والموضوعة في تراجم الرُّواة.

[٣] المبهمات:

أي معرفة مَن أُبهم اسمه في المتن أو الإسناد.

ومَن صنَّف في هذا الفن قد يَروي الأحاديث بأسانيدها، وقد يشير إلى من أخرج هذه الأحاديث في مصنفاتهم، ولا يخفى ما في ذلك من فائدة للمشتغل بالتخريج، فضلًا عن الفائدة الأهم لهذه الكتب، وهي تعيين الاسم المبهم في المتن أو الإسناد.

ومثال ذلك: حديث طلحة بن عبيد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى

رَسُولِ اللهِ ﷺ مِن أَهلِ نَجدٍ ثَائِرَ الرَّأسِ، يُسمَعُ دَوِيُّ صَوتِهِ وَلَا يُفقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسأَلُ عَنِ الإِسلَامِ ...»[1].

رجل مبهم، والمبهم هو الذي لم يسم، وكان من عادة بعض العلماء أنهم يهتمون بهؤلاء المبهمين لفوائد يرونها، فألَّفوا كُتبًا في محاولة التَّعرف على المبهمين.

فإذا ما وجدنا مثل هذا الحديث نجد أنهم يَجمعون طُرق هذا الحديث لينظروا هل وُجد في بعض الطرق أنَّ هذا الرَّجل المبهم سُمي؟ فيجدون هذا المبهم مثلًا في طريق طلحة بن عبيد الله لم يسم، ولكنه سُمي في طريق أنس فقد جاء في آخره: «وَأَنَا رَسُولُ مَن وَرَائِي مِن قَومِي، وَأَنَا ضِمَامُ بنُ ثَعلَبَةَ، أَخُو بَنِي سَعدِ بنِ بَكرٍ»[2]. فعُرف أن هذا المبهم هو ضمام بن ثعلبة رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، فجَمعُ طرق الحديث وسيلة مهمة لمعرفة المبهمين والمبهمات.

وفائدة هذا التَّعيين في المتن أن نعرف زمن إسلام الرَّاوي المبهم أو سماعه للحديث، ومدى قربه أو بعده من وقوع حادثة ما، وهذا يُساعد في معرفة ما إذا كان الحديث ناسخًا أو منسوخًا.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الإيمان - باب: الزَّكاة من الإسلام (١/ ١٨ ح رقم ٤٦)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان - باب بيان الصَّلوات التي هي أحد أركان الإسلام (١١)(٨).

(٢) أخرجه النَّسائي في المجتبى، كتاب الصِّيام - باب وجوب الصِّيام (٤/ ١٢٣ ح رقم ٢٠٩٣).

أما تعيين المبهم في الإسناد فهذا يُساعد في الحكم على الحديث؛ إذ إننا بتعيين المبهم نستطيع أن نعرف هل هو ثقة أم ضعيف، ونستطيع بعدُ معرفةَ صحة الحديث أو ضعفه.

ومن المصنفات في هذا الفن:

١- «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي.

٢- «الغوامض والمبهمات»: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ).

٣- «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد»: للإمام أبي زُرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ).



الفصل الثالث

التَّخريج عن طريق الكمبيوتر وبرامج الحاسوب[١]

التَّعريف بها:

إنَّ التقنيات المُعاصرة بإمكاناتها المُذهلة، وسُرعتها الفائقة، وخدماتها الجليلة في بعض جوانبها، صرفت غالب الباحثين إلى التَّخريج بواسطة هذه الوسائل، وكادت أن تهجر طرق التَّخريج السَّابقة أو بعضها، وهذه البرامج كانت فتحًا عظيمًا في مجال البحث الشَّرعي، ويسَّرت على الباحث الجادّ البحث اللفظي الذي لا يحتاج إلى إعمال ذهن، والذي يجب أن يكون الخطوة الأولى للبحث الحقيقي، بحث الدِّراسة والفحص والتَّحليل والنَّقد وجمع النَّتائج للخروج بحلٍّ لإشكال على تساؤل أو بإضافة معرفيَّة، لقد انتهى بهذه البرامج عهد البحوث التي تعتمد على مجرد الجمع اللفظي وما قاربه من أعمال الجمع؛ لأن أمثال هذا الجمع أصبح لا جُهد ولا عمل فيه، وأصبحت مهمة الباحث عسرة بعد توفر كل هذه المصادر، وليست سهلةً كما يدَّعي البعض ممن لا يعرف شيئًا عن هذه الصِّناعة، لأن هذا يحتاج من الباحث الدِّقة في جمع الطُّرق والمُقارنة، وهما يستلزمان منه جُهدًا كبيرًا.

---

(١) للمزيد من المعرفة عن الحاسب واستخداماته في السُّنة وعُلومها ينظر بحث بعنوان: «الحاسب الآلي واستخداماته في علوم السُّنة» لشيخنا الأستاذ الدُّكتور/ أحمد معبد عبد الكريم ضمن أبحاث موسوعة علوم الحديث الصادرة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (ص: ٣٣٦ - ٣٥٥).

فقبل وجود الحواسب كان الباحثون يعتزون بالاستكثار من مصادر العزو لصعوبة الوقوف عليها إلا على المطلع وبعد جهد في البحث، أما اليوم فما عادت كثرة المصادر تعني شيئًا اليوم، فلم يعد يظهر العلم بكثرة المصادر ... وإنما يظهر العلم وتعظم الإفادة في حسن الانتقاء منها، ما الذي ينفع ذكره منها، وما الذي لا فائدة من ذكره[1].

والطَّريقة الغالبة في التَّخريج بواسطتها هي عن طريق لفظة غريبة، أو عدد من الألفاظ الغريبة.

أبرز المزايا في الموسوعات الحديثية:

(١) اختصار الوقت، فالحديث الذي كان الباحث يأخذ في تخريجه والبحث عنه السَّاعات، وأحيانًا الأيام، وأحيانًا لا يصل لمراده، أصبح تخريجه بواسطة هذه الوسائل في ثوان معدودة.

(٢) البحث عن حديث ما عن طريق كلمة واحدة، أو عدة كلمات، أو راوٍ أو رواة، أو البحث عن طريق الكلمات والرُّواة معًا.

(٣) الوقُوف على الحديث في غير مَظانِّه ككتب التَّواريخ، والجرح والتَّعديل، وعُلوم الحديث المسندة، وكُتب غريب الحديث، وكُتب الأنساب.

---

(١) ينظر: «مُقرر التَّخريج ومنهج الحكم على الحديث» للدُّكتور الشريف حاتم العوني (ص: ١٧١).

(٤) الوقوف على علل الرِّوايات، فقد ساهمت هذه البرامج في تيسير الجمع والموازنة والمقابلة للتَّحقق من العلل والاختلاف في الرِّواية بين راوٍ وآخر، وبين رواية وأخرى، والجمع بين الأحاديث التي ظاهرها الاختلاف، وغير ذلك من دقائق هذا العلم ونوادره.

(٥) تنوع أساليب استخدامه، بحيث شملت كل الأساليب السابقة في التخريج عن طريق الكتب المطبوعة بطرقها الخمس، وزادت عليها الكثير.

(٦) استيعابه لمصادر هائلة من السُّنة النَّبويَّة وغيرها.

(٧) التَّشجير لطرق الخبر ورواياته، ورسم ذلك بصورة تسهل على الباحث جهد أيام من البحث والتَّحري والرَّسم والموازنة.

(٨) الحكم على الحديث بسهولة، سواء بالنَّظر في رجاله، أو بنقل أقوال أهل العلم القدامى والمحدثين فيه.

(٩) قدرة الحاسب على تخزين أحجام هائلة من المعلومات.

(١٠) سرعة الحاسب في الوصول للمعلومة، حيث يوفّر ساعات طويلة من البحث بين عشرات الكتب ويعرض نتائج البحث في ثوان.

(١١) تنوع البرامج الموسوعيّة للحاسب الآلي تتناول: علوم الحديث رواية ودراية، وتتناول علم الرِّجال، وجمع المصنفات فيهم، في برامج تيسر سبل الوقوف على متن الحديث، وأقوال الأئمة في حاله،

وكذا الوقوف على نقلة السنّة النَّبوية، ومعرفة رأي أئمة الجرح والتَّعديل فيهم.

أبرز المآخذ:

(١) وجُود العديد من الأخطاء في إدخال النُّصوص، وأحيانًا سقط بعض الكلمات.

(٢) التَّحريف والتَّصحيف مما يُسبب خللًا في مسيرة الباحث، وبخاصة إذا وقعا في أسماء الرُّواة.

ومما ينبغي أن يعتني به الباحث الرُّجوع إلى المصادر بنفسه، وهذه العقبة ذُللت بربط الموسوعات بالكتب المصورة بصيغة (**pdf**).

(٣) التَّعود على الكسل واختيار الأسهل في التَّخريج بهذه الوسيلة دائمًا بدلًا من الكتب.

(٤) إبعاد القارئ عن التَّعرف على المصادر ومناهجها، حتى إنَّ بعضًا من الباحثين تصوّر أنه يمكن أن يَستغنيَ بهذه البرامج عن الكُتب، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ الكمبيوتر بكل خصائصه مُستحيل أن يحل محلّ الكتاب، فالكتاب هو الوسيلة الصَّحيحة للتَّعلم، وتأتي التَّقنية كوسائل مساعدة فلا يُستغنى بالفرع عن الأصل.

(٥) هجر الكُتب المتخصصة التي هي الأساس في تحصيل هذا العلم؛ مما سيؤدي إلى شُيوع الجهل بكتب السُّنة لدى مستخدمي هذه الطَّريقة

والجهل بالتَّعامل معها، وهذا الأمر له خطورة على السُّنة ومؤلفاتها.

(٦) الاغترار بكثرة المصادر، فالبعض قد يظن أنَّ التَّخريج بكثرة المصادر، فإذا وقف على الحديث في مصادر متعددة ظنَّ أنه أعلم من الذي لم يقف على مصادره، وهذا ما يحصل من خلال الكمبيوتر الذي يوقفك على مصادر عديدة، وقد يغترّ بذلك الباحث، ولا شك أن هذا غير صحيح، وأنه عيب في مستخدم الكمبيوتر.

(٧) الجهل بأسباب الحكم على الرِّوايات والرُّواة؛ وذلك بالاعتماد على الأحكام الجاهزة في البرامج الحاسوبية.

فالحاسب الآلي كما يقول فضيلة شيخنا الأستاذ الدُّكتور عبد المهدي عبد القادر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يُعتبر فهرسًا يُنتفع به، كما يُنتفع بالفهارس على جميع الوجوه السَّابقة على: اسم الرَّاوي، أو الصَّحابي، أو لفظة في الحديث، وغيرها، ولا يعدو الحاسب الآلي إلا أن يكون فهرسًا، ويستحيل أن يكون قادرًا على الاستقلال في الحُكم، فالحُكم على الحديث ليس عملًا آليًا، بل هو عملٌ يحتاج إلى فقه واستنباط، وإعمال ذهن، ولا يتأتى جميع ذلك للكمبيوتر.



٤- أمثلة من البرامج الموجودة حاليًا:

عُمِلت برامج كثيرة للسُّنة النَّبويَّة، ومنها:

١- برنامج «حَرف» للكتب التِّسعة:

واسمه: (موسوعة الحديث الشريف)، وهو أفضل البرامج وأدقها، فهو مدقَّق ومشكَل، وفيه شرح الكتب السِّتة، وبه فهارس كثيرة تعين طالب العلم على الرُّجوع للحديث النَّبوي.

برنامج موسوعة الحديث الشَّريف.



١- برنامج شركة «حرف» لتقنية المعلومات

وصف البرنامج:

هو أقدم مُنتجات البرامج الحاسوبية التي ظهرت في العناية بالحديث النَّبوي الشَّريف، وتعتبر شركة «صَخر» الشَّركة التي حازت قصب السَّبق في إخراج المُنتج إلى النَّاس للاستفادة منه، وبدأت بكتاب صحيح البُخاري ثم صحيح مُسلم، ثم طورت شركة حرف البرنامج ليشمل الكتب التِّسعة.

وقد حوى البرنامج خدمات حاسوبية فائقة، ودقة تقنية وعلميَّة مُتميِّزة بين البرامج الأخرى، ولم يعتمد في البرنامج على طبعة واحدة للكتب

التِّسعة، وإنما ذكروا في مراجع البرنامج أنهم اعتمدوا في نص كل كتاب منها على أكثر من نُسختين.

محتويات البرنامج:

أ- موسوعة الحديث الشَّريف تضم كُتب الحديث التِّسعة: صحيحي البُخاري ومُسلم، وسنن أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابن ماجه، وسنن الدارمي، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، إضافة لأهم الشروح لها وبعض الكتب الأخرى المساندة والتي لا تظهر في واجهة البرنامج.

ب- يزيد عدد هذه الأحاديث في هذه الكُتب عن ٦٢ ألف حديث للنبي ﷺ.

ج- يناهز عدد صفحاتها نحو ٢٥ ألف صفحة، بالإضافة إلى شروحها.

د- قامت شركة حرف بمجموعة من الخدمات العلمية لهذه الأحاديث في هذا البرنامج، منها:

(١) تحقيق النَّص وضبط أسماء الرُّواة والأعلام.

(٢) ترقيم الكُتب والأبواب والأحاديث وتحليل مفرداتها.

(٣) معالجة لغوية تضمنت ضبط النَّص بالشَّكل ضبطًا كاملًا.

(٤) معلومات وافية عن الرُّواة ومراتبهم.

(٥) شرح غريب الألفاظ.

(٦) التَّخريج والإسناد وطرق الرِّواية.

(٧) توثيق المعلومات الشَّرعية، من أكثر من ٥٠٠ مُجلد من المكتبة الإسلاميَّة.

خدمات البرنامج:

هذا البرنامج من أقدم البرامج وأشهرها وأفضلها، وتميز بقوته البرمجية ودقته العلمية، وخدماته المتعددة، **ومنها ما يأتي**:

(١) خدمة العرض أو تصفح الكتاب:

من خلال قائمة «عرض» من الصفحة الرئيسية تظهر للباحث الاختيارات الآتية: رقم الحديث، تبويب المصادر، أطراف الأحاديث، فهارس المصادر، التعليقات، طباعة، خروج.

(٢) خدمة البحث:

وهي من أهم وأقوى الخدمات في البرنامج، وهي كذلك أكثر الخدمات حاجة لدى الباحثين، وللباحث خيارات مُتعددة: البحث بدلالة رواة الحديث، البحث الصرفي، تخريج الحديث، موضوع البحث المتنوع.

(٣) خدمة المُقارنة:

وهي تُعنى بمقارنة النُّصوص، حيث يُمكن في صفحة نتيجة البحث تخريج الحديث من المصادر التِّسعة، أو اختيار جامع المُتون، ثم اختيار

«زر» مُقارنة المتون لتنقسم الشاشة إلى قسمين فيهما المتنان للمُقارنة بينهما.

(٤) خدمة التَّخريج:

في شاشة نتائج البحث، أو العرض، تظهر خدمة تخريج النص من المصادر التسعة، ويتم إعطاء نتيجة البحث في جدول أسفل الشاشة، كما يتم التوصل للحديث من خلال عرضه، مع إمكانية المقارنة بينه وبين الحديث الأصل.

(٥) خدمة السند:

من أبرز ميزات البرنامج وأقواها العناية بالإسناد، فالبرنامج يهتم ببيان حال الإسناد من حيث الاتصال والانقطاع، وحال رواته ونوعه، ويُعنى البرنامج بتشجير الأسانيد من خلال مصدر الحديث، أو من خلال المصادر التِّسعة جميعًا، وتظهر تقنية المعلومات في خدمة الألوان والرَّوابط التشعبية التي تظهر للمستخدم عند تحريك المؤشر على راو أو على صيغة الرِّاوية، مع ما يقدِّمه البرنامج من خدمة للسَّند، وإمكانية مُطابقته مع أسانيد رِوايات الحديث الأخرى في كل المصادر التِّسعة، ومن خدمة السَّند بيان حال رُواته جرحًا وتعديلًا.

(٦) خدمة التَّصنيف الموضوعي للأحاديث:

يُقدِّم البرنامج خدمة التَّصنيف الموضوعي لكل حديث، فالحديث الواحد يَرد في أكثر من تصنيف موضوعي، فلا يحتاج الباحث لمعرفة

حديث بعينه، ولكنه سيبحث عما ورد من نصوص نبوية في موضع معين، كما أن شاشة العرض تقدم خدمة عكسيَّة، وهي إظهار الموضوعات التي يُصنَّف تحتها الحديث الوارد في الشَّاشة، وهذه الخدمة تحتاج لجهد علميّ دقيق وكبير، وهو مما اهتمت به الشركة المنتجة، حيث تجمع شجرة الموضوعات أربعة عشر عنوانًا رئيسًا، ويندرج تحتها عناوين فرعيَّة كثيرة جدًّا.

(٧) خدمة ترقيم الأحاديث في أي كتاب من الكُتب التِّسعة:

حيث يُتيح البرنامج للمستخدم الاختيار بين عدة طبعات للمصادر التِّسعة، فهناك ترقيم خاص بالعالميَّة، وهي الشَّركة الأم لشركة حرف لتقنية المعلومات، وهناك ترقيمات أخرى، وهذا يُفيد الباحث في الوصول للنَّص النَّبوي في المراجع الورقيَّة.



٢- برنامج خادم الحرمين الشَّريفين للسُّنة النَّبويَّة من إصدرات شركة حرف لتقنية المعلومات

التَّعريف بالبرنامج:

(١) اشتمل البرنامج على (٣٣) كتابًا من كُتب المتون، و(٥٧) كتابًا خدميًا، و(١٤) كتابًا من أمهات كتب الشُّروح، و(١٨) كتابًا من أمهات كتب الرُّواة، و(٦) كتب من أمهات كتب التخريج، و(١٩) كتابًا من كتب المصطلح والعلل والفنون المرتبطة.

(٢) واشتمل على (٢٦٠٩٨١) حديثًا نبويًّا؛ منها (١٦٣٦) حديثًا قدسيًّا، (١٨٤٦٤١) حديثًا مرفوعًا، (٣٧٤٠٥) أحاديث موقوفة، (٣٤٦٨٣) أحاديث مقطوعة، (٥١٦٠) حديثًا له حكم الرَّفع.

مزايا البرنامج:

تميز البرنامج بمزايا عديدة لا توجد في سائر برامج الحاسب الحالية، أبرزها ما يأتي:

(١) مشجرات الإسناد: يحتوي البرنامج على خدمة تشجير جميع أسانيد الكتب المدخلة في البرنامج، وكل إسناد له مشجرات بصور ثلاثة: [عرض عادي، وعرض مجمع، وعرض فردي].

وخدمة التَّشجير توجد في القرص الخاص بالبرنامج.

(٢) صياغة التَّخريج: يحتوي البرنامج على خدمة صياغة التَّخريج لكل حديث على الصُّورة التي يصوغها الباحث في الدِّراسات الأكاديمية المتخصصة.

والتَّخريج على صور ثلاث: [إجمالي، ومتوسط، وتفصيلي].

ويُوجد فيه خدمة اختيار ترتيب مصادر التَّخريج على حسب [أصحيَّة الكُتب، أو الشُّهرة، أو وفيات المصنِّفين، أو متابعة السَّند، أو مُطابقة ألفاظ المتن، أو المدار والخلاف عليه].

(٣) الحكم على الحديث: يحتوي البرنامج على خدمة بيان درجة الحديث، وذلك بتحصيل جميع أحكام النُّقاد والحفاظ من المصادر المدخلة ووضعها مع الحديث.

(٤) تجميع المتون: يحتوي البرنامج على خدمة جمع الألفاظ والرِّوايات من جميع المصادر للحديث الواحد في موضع واحد.

(٥) الرُّواة: يحتوي البرنامج على خدمات متميزة للرواة المترجم لهم منها: تحصيل جميع مرويات الراوي في موضع واحد، وكذا بيان جميع الصور التي ورد فيها الرَّاوي في الأسانيد: (باسمه أو كنيته أو لقبه ...).

(٦) تحليل الحديث: وهو عبارة عن تحليل الحديث، ورواة الحديث، وبيان علوم الحديث المتعلقة بذلك.

(٧) غريب الحديث: وهو عبارة عن تحديد الألفاظ الغريبة في

الحديث، وشرحها من كتب الحديث، دون أن يكلف الباحث نفسه عناء التَّحديد والبحث.

(٨) الرَّبط بالمختلف: وهو عبارة عن ربط الحديث بما يعارضه في الظَّاهر من النُّصوص الأخرى، وهو ما يعرف بعلم مُختلِف الحديث.

(٩) تطبيقات علوم الحديث: وهي من الخدمات الجليلة التي اشتمل عليها البرنامج، بيان تطبيقات مُصطلح الحديث على الأحاديث.

(١٠) جمع أقوال النُّقاد في الحكم على الحديث، وعُلوم الحديث: وهي من الخدمات الجليلة التي اشتمل عليها البرنامج، جمع أقوال النُّقاد في الحكم على الحديث، وكذا في **علوم الحديث مثلًا:**

إذا طلبت أحكام أبو حاتم الرَّازي يجلب لك البرنامج جميع أقوال أبي حاتم في موضع واحد.



٣- برنامج جوامع الكلم[١]
من إصدرات شركة «أفق» للبرمجيات

التَّعريف به:

- برنامج جوامع الكلم هو برنامج مُتخصص في الحديث الشَّريف، بدأ في عام ١٩٨٨ م، وامتد العمل فيه لأكثر من ٣٠عامًا، وكان نتاج ذلك الجهد والعمل موسوعة حديثية شاملة، تضم بين جنباتها (١٤٠٠) مصدر حديثي، منها (٥٤٣) مخطوطًا لم يسبق طبعها أو تحقيقها، إضافة إلى تراجم سبعين ألف راو للحديث الشَّريف.

- يتميز البرنامج بتحقيق وتدقيق المصادر وتشكيلها، ووضع علامات التَّرقيم، وحصر عدد الأحاديث المُسندة في كل مصدر.

- **من أهم خصائص البرنامج:** ضم الحديث الواحد إلى مُكرراته وتخريجاته وشواهده، وبذلك تجتمع ألفاظ الحديث برواياته المختلفة، وكل طُرق رواية الحديث وأسانيده المتعددة.

- خدمات حديثية غير مسبوقة، يبلغ عددها (٦٩) خدمة، موضحة في الملف المرفق بالتعريف بالبرنامج.

---

(١) للاستزادة ينظر: بحث بعنوان: برنامج جوامع الكلم (عرض ونقد) د. محمد عبد العزيز الجمعان، المجلة الدولية للتطبيقات الإسلامية في علم الحاسب والتقنية، المجلد ٢، العدد ٣أيلول ٢٠١٤(٢٢ - ٣٣).

- خدمة المصادر التي ضمها البرنامج بتحقيق نصوصها وتدقيقها.

- تحليل سند الحديث ببيان مواضع الانقطاع والإرسال فيه، مع رموز خاصة لشيخ المُصنف ورواة الحديث والصَّحابي، وبيان المتابعات والشَّواهد.

- خدمة تخريج الرَّسائل العلميَّة، حيث يستدعي الباحث ملف رسالته من خلال قسم تخريج الرَّسائل في جوامِع الكلم، والذي يبدأ في قراءة الرسالة وتخريج آياتها وأحاديثها بطريقة آلية، كما يحدد للباحث الأخطاء الموجودة في إدخال نُصوص القرآن والسُّنة ضمن رسالته.... وغيرها من الخدمات الدَّقيقة.

ومن المميزات الفريدة للبرنامج، والتي تجدر الإشارة إليها، **وهي ميزات فرعية تندرج بعضها تحت المميزات السَّالفة:**

- حصر عدد أحاديث الصَّحابة في كتب البرنامج عامة من خلال قائمة عرض، عرض الصَّحابة، ومن خلال ذلك يُمكن معرفة عدد أحاديث كل صحابي واستعراض مروياته.

ويمكن استعراض المرويات بعدة طرق مُفيدة للباحثين من خلال المرويات - بلد الإقامة - بلد الوفاة - القبائل - الرتبة - السابقون.

- إمكانية تحديد قيود مفيدة للبحث بناء على بدايته، وذلك من خلال قائمة عرض نوع الحديث (قدسي - مرفوع).

نوع السُّنة (قولية - فعلية - تقريرية - شمائل).

طُرق الرِّواية (غريب - عزيز - مشهور - متواتر).

الحُكم على الحديث: (صحيح - حسن - ضعيف - ضعيف جدًّا - موضوع).

التَّقسيم الموضوعي للأحاديث، وذلك بقيام البرنامج بفهرسة الأحاديث الواردة في المصادر (١٤٠٠) من كتب الحديث فهرسةً موضوعية، بحسب دلالات الحديث ومعانيه.

ويلاحظ على هذه الموسوعة ما يأتي:

- وجود اصطلاحات خاصة بالبرنامج استخدمت فيها ألفاظ لها معان شهيرة عند المحدِّثين، ولا يُعرف ذلك إلا من خلال ملف المساعدة، وهذا فيه إيهام شديد للباحث الذي لا يقرأ ملف المساعدة، ومن ذلك:

مُصطلحات (غريب - عزيز - مشهور - متواتر)، وقد خالفوا فيها معانيَ هذه الألفاظ عند المحدِّثين، وكان الأحرى بالقائمين على البرنامج اختيار ألفاظ أخرى غير هذه الألفاظ التي يُتبادر منها إلى ذهن الباحث مصطلح المحدِّثين.

- وقوع تصحيفات في أسماء الرُّواة، ولعل السَّبب يرجع إلى اعتمادهم على طبعات غير مُحققة لبعض المصادر، وهذا يخالف ما ذكروه من قيامهم بتحقيق نُصوص هذه المصادر.

- أخطاء في تعيين الرُّواة، حيث يُبادر البرنامج بتعيين بعض الرُّواة وتحديدهم، بغير دليل ولا برهان، وقد يكون من أسباب ذلك كون الرَّاوي مجهولًا، فلا يجدون له ترجمة، ويكون في طبقته راوٍ يُشاركه في الاسم، فيظنون أنه ذلك الرَّجل.

- **الحكم على الأسانيد**: لم يبين القائمون على البرنامج منهجهم في الحُكم على الأسانيد، هل تم ذلك بطريقة آلية، أم بواسطة أهل العلم في هذا الفن، فلا نعلم منهجهم، ولا مَن قام بهذا العمل من فريق البرنامج؛ ليتبين لنا هل هو من أهل العلم والاختصاص، ومدى معرفته بهذا الشَّأن.

ومن هنا نجد أن الحكم على الأسانيد في البرنامج بشكل عام يحتاج إلى المُراجعة، ويشوبه الكثير من الأخطاء.

- عدم دقة نتائج البحث عن بعض ألفاظ الأحاديث برغم وجودها، وذلك عند وضع بعض القيود في نوع البحث (المرفوع، والقدسي، والموقوف، والمقطوع).



٤- المكتبة الشاملة

يعتبر برنامج المكتبة الشَّاملة أشهر وأبرز البرامج العلمية في الوقت الحالي، **وقد تميز بمزايا عديدة، أبرزها:**

(١) أنه برنامج مجاني مُتاح للجميع.

(٢) التَّحديثات المستمرة للبرنامج، فيمكن تحديث المكتبة من خلال الشَّاشة التي يظهر فيها وجود كتب جديدة مع خياري نعم أو لا، بالإمكان اختيار تحميل تلقائي لكل الكُتب، أو تحديد مجموعة معينة، ولا يتم إدخال قاعدة البيانات إلا بالخروج من البرنامج والعودة إليه.

(٣) يحتوي على أكبر عدد من المصادر من بين البرامج العلميَّة.

(٤) ربط الكُتب المدخلة بمصوراتها المطبوعة.

عدد الكتب: بلغ عدد الكتب في آخر إصدار للشَّاملة مطلع ١٤٤٠هـ أكثر من (٢٠٠٠٠) عنوانًا.

شرح الأوامر الرئيسية الموجودة في أعلى الشَّاشة:

(١) **اختيار كتاب:** استعراض الكتب المختصة بكل فن والتي تظهر في القائمة، وعند البحث عن كتاب معين يدخل اسم الكتاب في نافذة بحث يظهر لك الكتاب المخصص ومعه البطاقة التعريفية بالكتاب والطبعة.

يتم فتح الكتاب بضغطتين، ويمكن التنقل في الكتاب عن طريق

الشجرة، أو عبر الأزرار المعدة لذلك، وعليها أول الكتاب وآخر الكتاب.

(٢) بحث في القرآن الكريم أو الكتاب المفتوح:

وهو أهم برنامج صدر إلى الآن، حيث نستطيع إدخال أي كتاب فيه، بل نصحح أخطاءه إن كانت فيه أخطاء.

وفيه جل كتب السنة وشروحها، وهو يعتمد على أحدث وأدق الطبعات بشكل مستمر، حيث توضع فيه الطبعات المدققة والموافقة للمطبوع بشكل دوري.

وعنوانه:

وهذا البرنامج نستطيع من خلاله استخراج أي حديث:

سواء عن طريق أي لفظ فيه، أوعن طريق راويه، أو عن طريق السند، أو عن طريق مُخرِّجه، بشكل سريع جدًّا؛ مما يوفر على طالب العلم الجهد الكبير، والوقت الثمين.

وهذه نبذة عن هذا البرنامج (برنامج المكتبة الشاملة):

أ- **الهدف من برنامج المكتبة الشاملة:** هو كما يقول صاحبه، نقلًا عنه: «الهدف من هذه المكتبة ليس مجرد جمع بعض الكتب المجانية من الإنترنت في مكتبة واحدة، بل الأهم من ذلك هو إمكانية إضافة الكتب وتعديلها لتكون المكتبة الشَّخصية لطالب العلم».

ب- مزايا برنامج المكتبة الشَّاملة:

١- عرض تفاسير القرآن الكريم المتعددة بصورة مقارنة.

٢- الوصول إلى تراجم الرُّواة بسهولة، وبخاصة تراجم رجال الكتب السِّتة.

٣- سهولة إضافة أي كتاب أو ملف إليها بأيٍّ من الصِّيغ المشهورة للملفات النَّصية؛ كملفات الوورد أو الويب (صفحات النت)، وكذا إخراجه منها كذلك بصيغة المكتبة (**book**) أو الوورد أو الويب.

٤- إمكانية إضافة أقسام للكتب داخل المكتبة، مع إمكانية تعديلها أو حذفها.

٥- إمكانية ربط الكتاب الموافق للمطبوع بالمصور (**pdf**)، بحيث يمكن الاطلاع على صورة الكتاب أثناء تصفح أي صفحة من صفحاته داخل المكتبة؛ للتأكد من سلامة النص وصحة النقل، وهذا من أفضل الخدمات في هذه الموسوعة، ومن خلالها يستطيع الباحث أن يجمع بين السرعة (المتمثلة في الاعتماد على الحاسب)، والدِّقة (المتمثلة في الاعتماد على الكتب).

٦- إمكانية تحرير أي كتاب، (أي: التَّعديل فيه بالمسح والإضافة والتَّعليق) داخل البرنامج، ونقله لأي قسم آخر من أقسام المكتبة، أو حذفه.

٧- إمكانية البحث الهائلة داخل جميع كتب المكتبة، أو داخل أي قسم من أقسامها بمعاملات وبخيارات متنوعة، مثل: (البحث مع - البحث بأو - البحث باللواصق - البحث في النصوص - البحث في العناوين)، مع إمكانية حفظ مجالات البحث أو نتائج البحث، مع سرعة عالية في البحث.

٨- إمكانية تخريج الحديث والوصول لجميع طرقه الممكنة في كتب السُّنة.



٥- برنامج جامع الحديث النَّبوي

وهو من أهم البرامج لجمع السُّنة النَّبوية، وهو باكورة إنتاج شركة برمجيات مصرية، وهي شركة «إيجيكوم لإنتاج وتطوير البرمجيات»، تأسست عام ٢٠٠٢م، وقد صدر أولًا على قرص «ليزري»، ثم رفعت الشَّركة ملفات تحميل هذا البرنامج بعد إصداره على موقعها على النت؛ ليكون متاحًا، ولكن دون تشكيل، والبرنامج على النت أفضل بكثير.

مميزات البرنامج:

ويتميز هذا البرنامج بأنه يضم في قاعدة بياناته أربعمائة كتاب مسند من كتب السُّنة، تضمنت أكثر من نصف مليون حديث وأثر، بدءًا من الصِّحاح والسُّنن والمسانيد، ومرورًا بالمستدركات والمعاجم والمشيخات، وانتهاءً بالمنتخبات والأجزاء، وهو بحسب وصف القائمين عليه برنامج ضخم ودقيق جدًّا.

وهذه نُبذة عن هذا البرنامج (برنامج جامع الحديث النبوي):

أ- شرط هذا المشروع:

١- جمع كل كتب الحديث المسندة المطبوعة في الفترة من ابتداء عصر التدوين وجمع الحديث إلى وفاة حافظ المشرق الخطيب البغدادي، وحافظ المغرب ابن عبد البر، واللذان توفيا في عام واحد (٤٦٣ هـ).

٢- ضبط ألفاظ كل كتب الحديث سندًا ومتنًا، ولكن هذا لا يفيدنا كثيرًا؛ لأن خدمة نسخ النص من البرنامج مقيدة حاليًا، فهي لا تسمح بنسخ النَّص مصحوبًا بالتشكيل.

ب- مزايا برنامج جامع الحديث:

١- التَّعيين الكامل لجميع الرُّواة في أي إسناد لأي حديث في أي كتاب من كتب البرنامج، مع تقديم ترجمة موجزة عن هؤلاء الرُّواة، وقد كان هذا العمل -كما قالت الشركة المصدرة- أكبر وأهم عمل في الموسوعة.

٢- رسم شجرة الإسناد لكل حديث في البرنامج على حدة، بل حتى لكل طرق الحديث الواحد.

٣- بناء شجرة التَّقسيم الموضوعي للأحاديث، والتي تجعل البرنامج بالكامل كأنه كتاب فقهي واحد.

٤- إضافة خدمة تخريج الحديث، حيث قاموا بجمع الأحاديث المتفقة في الرَّاوي الأعلى مع اتفاقها في المعنى، ومع اتفاقها نوعًا ما في الألفاظ.

٥- خدمة شرح غريب الحديث، حيث تم اعتماد كتاب «النِّهاية في غريب الحديث والأثر» في شرح الكلمات الغريبة في أحاديث البرنامج،

فربطت الكلمات الغريبة بـ «النهاية».

٦- ويتميز أيضًا بالفهارس العديدة، من فهرس للقرآن، والقراءات، والأعلام، والأقوال، والرواة، والإبيات الشعرية، والأحاديث القدسية، وآثار الأمم السابقة ... وغير ذلك.

٧- إمكانية البحث بدلالة اسم الرَّاوي، مع حصر لجميع مرويات الرَّاوي في كتب البرنامج.

٨- إمكانية البحث على مستوى جذر الكلمة ومشتقاتها في نفس الوقت.

٩- إضافة قيِّمة للأبيات الشعرية، حيث ينسب كل بيت إلى بحره وقائله.

١٠- التَّعريف بكل كتاب من كتب جامع الحديث النَّبوي، مع ذكر أشهر طبعاته.

١١- التَّرجمة لجميع المصنفين.

ج- ملاحظات حول استخدام برنامج الجامع للحديث النَّبوي:

١- لا يتوافر في البرنامج عزو للكتب المطبوعة، وهذا ما وعد أصحاب البرنامج بإضافته في المرحلة القادمة.

٢- لا يُظهر البرنامج في نتيجة تخريج الحديث في بعض الأحيان

المراسيل المرتبطة بنفس طريق ومتن الحديث، الأمر الذي قد يجعل حكمنا على الحديث ليس نهائيًّا، بل قد يتغير؛ وذلك بأن نُعِلَّ الروايات المتصلة بالرواية المرسلة التي لم يوقفنا عليها البرنامج.

٣- يمكن استخدام البرنامج في معرفة: رتبة الراوي، وعدد أحاديثه في الصحيحين، وكيف أخرج له صاحبا الصحيحين في كتابيهما، بل من الممكن سبر روايات الرَّاوي عن شيخ معين في جميع كتب السُّنة، وهذا كله عن طريق خاصية البحث عن الرُّواة من قائمة البحث.



أمور تجب مراعاتها عند التخريج بالحاسوب:

١- على الباحث ألا يقتصر على البحث عن الحديث في المعجم على لفظة واحدة من ألفاظه، بل عليه أن يجرب البحث عنه تحت سائر الألفاظ.

٢- التَّخريج بالحاسوب قد يختلف عن غيره من حيث الدقة على مستوى النظر للحروف، وليس للكلمة، فلو بُدل حرف بحرف في الكلمة، ثم سئل عنها الحاسوب فإنه يتعامل مع هذه الكلمة كما لو كانت كلمة أخرى، مثال ذلك: (وذهب) (فذهب).

٣- على الباحث أن يُراعي مبدأ التثبت في الأخذ عن الحاسب الآلي؛ لأنَّ البرامج المعدة فيه قد لا تكون دقيقة، فقد تشتمل على شيء من الأخطاء؛ فلا ينبغي الأخذ بنتائجها مُسلَّمة.

٤- على الباحث أن يتثبت في نقل الإحالات عن الجهاز؛ فإن ذلك مظِنة للخطأ بأن يجعل إحالة حديث لحديث آخر، أو ينقل رقم حديث لحديث آخر.



مآخذ عامة على بعض برامج الحديث الحاسوبية:

ينبغي التنبه إلى الأخطاء الواقعة في بعض الموسوعات الحديثية التي قد تكون فادحة، ومنها:

١ - وضع كتاب بدل كتاب آخر.

٢ - استبدال كتاب بكتاب آخر في المضمون نفسه، إلا أن هذا لمؤلِّف وذاك لمؤلِّف آخر.

٣- إدخال حواشي محقق كتاب ما أو بعضها على متن الكتاب، فتصبح فيه حواشي المحقق مذكورة في متن الكتاب على أنها كلام المؤلف ... والله أعلم.



الفصل الرابع

ترتيب مصادر التخريج وبيان أمثلة تطبيقية للتخريج على المتابعات التامة فالقاصرة، والتخريج على الخلاف على الرواة

ترتيب مصادر التَّخريج:

للمحدِّثين بالاستقراء أربعة مناهج في ترتيب مصادر ومواضع الحديث في الكتب التي أخرَجته على ما يأتي:

أولًا: التَّخريج على الأصحيَّة:

ترتيب مصادر ومواضع التَّخريج حسب أصحيَّة أحاديث الكتاب، والرَّاجح من أقوالهم أصحيَّة البُخاري، ثم مُسلم، ثم من اشترط الصِّحة في كُتبهم، كابن خُزيمة، وابن حِبَّان وغيرهما، ثم يلي ذلك أصحاب السُّنن المعروفة.

فتُقدَّم الكُتب السِّتة، ثم الصِّحاح، ثم السُّنن، ثم المسانيد، وليس النَّظر إلى أعيان المصادر، بل إلى أنواعها، فالسُّنن في الجملة أقوى من المسانيد؛ لأن مَن يؤلِّف على الكتب والأبواب الفقهية يكون في معرض الاحتجاج، بخلاف من يؤلف على المسانيد لاقتصار مهمته على الجمع والحفظ في الغالب، قال ابن الصَّلاح: «كُتُبُ المسانِدِ غيرُ مُلتَحِقةٍ بالكتبِ الخمسةِ التي هي: «الصحيحانِ»، و«سننُ أبي داودَ»، و«سننُ النَّسائيِّ»

و«جامعُ التِّرمذيّ»، وما جَرَى مَجرَاها في الاحتجاجِ بها، والرُّكُونِ إلى ما يورَدُ فيها مُطلقًا، كمُسنَدِ أبي داودَ الطيالسيِّ، ومُسنَدِ عُبيدِ اللهِ بنِ موسى، ومُسندِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ومسندِ إسحاقَ بنِ راهويه، ومسندِ عَبدِ بنِ حُمَيدٍ، ومسندِ الدَّارميِّ، ومسندِ أبي يعلى الموصليِّ، ومسندِ الحسنِ بن سُفيانَ، ومسندِ البزَّارِ أبي بكرٍ، وأشباهِها، فهذهِ عادتُهُم فيها أن يُخَرِّجُوا في مُسندِ كُلِّ صحابيٍّ ما رَوَوهُ مِن حديثِهِ، غَيرَ مُتَقيِّدينَ بأن يكونَ حديثًا محتَجًّا بهِ؛ فلهذا تأَخَّرَت مرتبَتُها - وإن جَلَّت لِجلالةِ مؤلِّفيها - عن مرتبةِ الكُتُبِ الخمسةِ وما التحقَ بها مِنَ الكُتُبِ المصنَّفَةِ على الأبوابِ... واللهُ أعلمُ[1].

ثانيا: التَّرتيب حسب الوفيات:

أي: حسب وفيات المؤلفين، فُيقدَّم سعيد بن منصور على أحمد، ويلزم منه تداخل أنواع المُصنَّفات، فقد تُقدَّم بعض الأجزاء الحديثيَّة على الصَّحيحين.

ثالثًا: الترتيب عن طريق المتابعات التَّامة فالقاصرة:

تعريف المتابعة التامة: هو أن يشارك الراوي راويًا آخر في الرواية عن شيخ إلى منتهاه دون الصحابي في الإسناد والمتن معًا، ولا يضر الاختلاف اليسير في المتن.

تعريف المتابعة القاصرة: هو أن يُشارك الرَّاوي راويًا آخر في الرِّواية

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح (ص: ١٠٩).

عن شيخ الشَّيخ، أو مَن فوقه إلى الصَّحابي، وكلما ارتفع الإسناد درجة زاد قصور المتابعة، فيقال: مُتابعة قاصرة بدرجة أو بدرجتين.

أقسام المتابعات باعتبار نوع المتابعة:

تنقسم المتابعات باعتبار نوع المتابعة إلى قسمين:

الأول: متابعة موافقة.

وحقيقتها: الاتفاق في المتابعة التامة أو القاصرة على إسناد الحديث ومتنه، فلا يقع فيها اختلاف بين الرُّواة.

الثاني: مُتابعة مُخالفة.

وحقيقتها: وقوع الاختلاف بين الرُّواة عن الشَّيخ، لكن هذه المتابعة لم تتفق في نتيجتها مع اتحادها في المورد.

وكأن هذا النَّوع هو المراد بالاستدلال في قول أبي زُرعة لما ذكر حديثًا رواه عبد الله بن نافع عن أبيه، خالف فيه أصحاب أبيه: «وبمِثل هذا يُستدل على الرجل إذا روى مثل هذا، وأسنده رجل واحد». ومثال ذلك ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٥٢ رقم ٢٠٥): «حَدَّثَنَا عَبدَانُ، قَالَ: أَخبَرَنَا عَبدُ اللهِ، قَالَ: أَخبَرَنَا الأَوزَاعِيُّ، عَن يَحيَى، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن جَعفَرِ بنِ عَمرِو بنِ أُمَيَّةَ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: «**رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيهِ**». وَتَابَعَهُ مَعمَرٌ، عَن يَحيَى، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن عَمرٍو قَالَ: «**رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ** ...».

ويظهر من الرِّوايتين أنَّ ابن المبارك ومعمرًا اتفقا في الرِّواية عن يحيى بن أبي كثير، واختلفا في تعيين شيخ شيخهما؛ فهو في رواية الأول جعفر بن أمية، وفي رواية الثَّاني عمرو بن أمية.

مثالٌ آخر أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٤٣ رقم١٠٨٨): «حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي ذِئبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقبُرِيُّ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا يَحِلُّ لِامرَأَةٍ تُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ أَن تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَومٍ وَلَيلَةٍ لَيسَ مَعَهَا حُرمَةٌ**». تَابَعَهُ يَحيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَسُهَيلٌ، وَمَالِكٌ، عَنِ المَقبُرِيِّ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالرُّواة الأربعة: ابن أبي ذئب، ويحيى بن أبي كثير، وسهيل، ومالك، كلهم رووا الحديث عن المقبري، واختلفوا عليه؛ أهو مما حدَّث به عن أبيه، عن أبي هريرة، أو رواه عن أبي هريرة مباشرة؟

وأما الشَّاهد فيراد به في الغالب رواية صحابي آخر للحديث نفسه، فهو يرجع إلى معنى المتابعة؛ إذ الصَّحابي قد تابع الصَّحابي الآخر لكن جرى الاصطلاح على اعتبار رواية الصَّحابي حديثًا مُستقلًّا، وربما سمَّى بعض العُلماء الشَّاهد مُتابعًا كما يُسمِّي بعضهم المتابع شاهدًا، فإنه يشهد للمتابع أيضًا.

الشروط المختصة بالمتابعات:

- شرط في الاسناد، وهو اتحاد الصَّحابي.

- وشرط في المتابعة، وهو أن يكون الحديث المروي عن الصحابي نفسه هو عين الحديث الذي طلبت له المتابعة، ولا يضر تغيير يسير.

أما إذا كان في معناه، بحيث يبعد عن اللفظ المراد، فقد يُعِلُّ أحدهما الآخر؛ إذ مخرج الحديث صحابي واحد، وتغيير اللفظ عنه لا يُحتمل إلا من رواة ثقات أثبات.

المطابقة في اللفظ مطلوبة عند التَّخريج، ولكن إن تعارضت مع تمام المتابعة أو نقصها، فتُقدم المتابعة التامة، وأيضًا في ترتيب المصادر لا يلزم تقديم الأصح، فالتَّخريج على طريقة المتابعة الأتم فالأقل قاعدة لا يُعارِضها التَّاريخ ولا الأصحية، فإننا نعمل حساب الشُّهرة والأصحية عندما نجد الطُّرق كلها مُتفقة كما اتفقوا في راوٍ، فإذا وجدنا خمسة كتب التقوا في راوٍ نقول: يُقدَّم الصَّحيح، ويُقدَّم المشهور، ويُقدَّم الأقدم؛ لأنَّ هنا المتابعة لم تتغير ولم تُفِدنا في شيء، كلُّ ما في الأمر عندما يكون المصدر صحيحًا يُساعدنا أن نعرف أن هذا الطَّريق الحكم عليه في النِّهاية، فقد لا يكون فيه ضعف شديد، فنرتب حسب الأصحية، وحسب الشُّهرة، وحسب الأقدمية، في حالة اتفاق هذه المصادر مُجتمعة في مدار واحد.

وإذا تأملنا صنيع الأئمة نجد أنهم قد ساروا على هذا النَّهج ولم يُخالفوه، إلا لضرورة، **ومن الأمثلة على ذلك:**

قال الإمام البيهقي في «السُّنن الكبرى»: «أَخبَرَنَا أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ

ابنُ عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، وَأَبُو زَكَرِيَّا يَحيَى بنُ إِبرَاهِيمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحيَى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ الحَكَمِ، أنا ابنُ وَهبٍ، وَأَخبَرَنَا بَحرُ بنُ نَصرٍ، قَالَ: قُرِئَ عَلَى ابنِ وَهبٍ: أَخبَرَكَ يَحيَى بنُ عَبدِ اللهِ بنِ سَالِمٍ، وَمَالِكُ بنُ أَنَسٍ، وَعَمرُو بنُ الحَارِثِ، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن فَاطِمَةَ بِنتِ المُنذِرِ، عَن أَسمَاءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُمَا، أَنَّهَا قَالَت: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الثَّوبِ يُصِيبُهُ الدَّمُ مِنَ الحَيضَةِ فَقَالَ: «**لِتَحُتَّهُ، ثُمَّ لِتَقرُصهُ بِالمَاءِ، ثُمَّ لِتَنضَحهُ، ثُمَّ لِتُصَلِّ فِيهِ**». أَخرَجَهُ مُسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ فِي الصَّحِيحِ، عَن أَبِي طَاهِرٍ، عَنِ ابنِ وَهبٍ. وَأَخرَجَهُ البُخَارِيُّ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ، عَن مَالِكٍ».

ونُلاحظ هنا أنَّ البيهقي قد قدم مُسلمًا على البخاري، رغم تقدم وفاة البخاري على مسلم، ورغم أنَّ صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، وما ذلك إلا مراعاة للمتابعة الأتم، حيث رواه مُسلم عن أبي طاهر عن ابن وهب -وهو شيخ مالك في هذا السَّند- بينما رواه البخاري، عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، فصارت متابعة مُسلم أتم من مُتابعة البخاري، ولذا قدم البيهقي مُسلما على البخاري.

وقال البيهقي أيضًا: «حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ الأَصبَهَانِيُّ، إِملَاءً، أنبأ أَبُو سَعِيدٍ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ زِيَادٍ البَصرِيُّ بِمَكَّةَ، ح، وَأَخبَرَنَا أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، ثنا أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، قَالَا: ثنا الحَسَنُ بنُ علي بنِ عَفَّانَ العَامِرِيُّ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَن هِشَامِ بنِ

عُرْوَةَ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعتُ عَبدَ اللهِ بنَ عَمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنزِعُ العِلمَ انتِزَاعًا، يَنتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ وَلَكِن يَقبِضُ العُلَمَاءَ حَتَّى إِذَا لَم يَترُكْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَأَفتَوا بِغَيرِ عِلمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**». لَفظُ حَدِيثِ أَبِي العَبَّاسِ رَوَاهُ مُسلِمٌ فِي الصَّحِيحِ، عَن أَبِي كُرَيبٍ، عَن أَبِي أُسَامَةَ. وَأَخرَجَهُ البُخَارِيُّ وَمُسلِمٌ مِن أَوجُهٍ أُخَرَ، عَن هِشَامٍ (١٠/ ١٩٨)، يقال في هذا المثال نحو ما قيل في الذي قبله ...

وفي فتح الباري أحيانًا يُقدِّم ابن حجر البيهقي على أصحاب السُّنن، رغم تأخر وفاته عنهم، وذلك لأنَّ متابعته أتم.

وكذا العراقي في «طرح التثريب» يسير على هذا النهج.

عند اتحاد المتابعة عند مصدرين أو أكثر، فدخلوا جميعًا من طريق واحد، هنا نُقدِّم الأصحية، فيُقدَّم البُخاري على مُسلم.. وهكذا، أما إذا كانوا مُتساوين في الأصحية فيُقدَّم المتوفى أولًا، فيُقدَّم أبو داود الطيالسي ت ٢٠٤هـ، وبعده أحمد بن حنبل ت ٢٤١، بشرط أن تكون المتابعة واحدة في شُعبة مثلًا.

وعند اتحاد المتابعة، فإذا كان الحديث في مقام الاحتجاج والاستدلال، وليس مجرد ضبط أو توثيق النَّص، فنقدم الأصحية، بمعنى أن نقدم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم على أحمد بن حنبل، وإن كان المقصود إثبات أنَّ هذا الرَّاوي قال: (عن)، وهذا قال: (حدثنا)

ووجد عنده التَّصريح بالتَّحديث فيقدِّم أحمد مثلًا إذا كان عنده التَّصريح بالتَّحديث، فالأصل أنَّه عندما تتحد المتابعة تختلف مدارس التَّخريج فيما يقدم على حسب الغرض، فإن كان الغرض كما في كُتب أحاديث الأحكام إثبات الحكم فيُقدم الأصحية، وإن كان الغرض هو صيغة التَّحديث - مثلًا نريد التَّصريح بالتَّحديث في هذا المكان - نُقدم مَن صرَّح بالتَّحديث، ثم نذكر الَّذي عنعن.. وهكذا.

مثال: أخرجه البُخاري في «صحيحه» (٢٤٦) قال: «حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، وحدثني محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت سويد بن سعيد بن غفلة قال: لقيت أُبي بن كعب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: أصبت صرة فيها مائة دينار ...» الحديث.

الحديث أخرجه مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة.

وأخرجه البُخاري، ومُسلم، وأبو داود، والنَّسائي من حديث سفيان بن عُيينة عن الزُّهري، به.

وترتيب الطُّرق حسب المُتابعات يختص بالتَّخريج الموسع وما قاربه، ويُستعمل في الدِّراسات الأكاديمية، والبُحوث المتخصصة في السُّنة:

البدء بالمصدر الذي روى الحديث من طريق المؤلف نفسه إن وجد، ثم المصدر الذي تابع المؤلف في الحديث إن وُجد، ثم المصدر الذي رواه من طريق شيخ المصنف ... وهكذا.

مثلًا: إذا كان الحديث المراد تخريجه عند أبي داود في السنن عن القعنبي، عن مالك، ثم وجدناه في سائر الكتب الستة من طريق مالك، وخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق أبي داود، فإننا نُقدم البيهقي على البخاري ومسلم وسائر الستة ...

متى يلزم إظهار المتابعات وترتيبها:

١- الاختلاف في الحديث على الراوي، مما يحتاج فيه لمعرفة رواة الأوجه عن المدار، وكذا المتابعات للمدار ومن فوقه، لأجل دراسة الاختلاف وبيان الراجح من الأوجه، وهذا له أثر في الحكم.

٢- تقوية الحديث: فقد يكون في الإسناد راوٍ ضعيف أو صدوق، فهنا يلزم تتبع المتابعات وإبرازها في التخريج لهذا الراوي ومن فوقه، لأجل تقوية الحديث.

٣- رفع الغرابة إذا كان الحديث غريبًا، فإنه يلزم على المخرج تتبع الطرق وإبراز المتابعات لأجل رفع الغرابة عن الحديث.

٤- التَّصريح بالسَّماع في رواية المدلسين، وبيان المهمل والمبهم، وكشف التصحيف.

وهذا الأمر، وهو تتبع الطرق والأوجه وترتيبها حسب المتابعات، أشق شيء في عملية تخريج الحديث، وهو الذي يتميز به العارف من غيره.

٥- معرفة السَّقط في الإسناد، وهذه الفائدة في غاية الأهمية.

أمثلة تطبيقيَّة:

أخرج البخاري في «صحيحه» أَبوَابُ الِاستِسقَاءِ - بَابُ مَا يُقَالُ إِذَا مَطَرَت (٢/ ٣٢ رقم ١٠٢٣) قال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ المَروَزِيُّ، قَالَ: أَخبَرَنَا عَبدُ اللهِ، قَالَ: أَخبَرَنَا عُبَيدُ اللهِ، عَن نَافِعٍ، عَنِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى المَطَرَ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا**». تَابَعَهُ القَاسِمُ بنُ يَحيَى، عَن عُبَيدِ اللهِ، وَرَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ، وَعُقَيلٌ، عَن نَافِعٍ».

أخرج مسلم في «صحيحه» كِتَابُ الإِمَارَةِ - بَابُ خِيَارِ الأَئِمَّةِ وَشِرَارِهِم (١٨٥٥) (٦٦): «حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ رُشَيدٍ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ يَعنِي ابنَ مُسلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ، أَخبَرَنِي مَولَى بَنِي فَزَارَةَ، وَهُوَ رُزَيقُ بنُ حَيَّانَ، أَنَّهُ سَمِعَ مُسلِمَ بنَ قَرَظَةَ - ابنَ عَمِّ عَوفِ بنِ مَالِكٍ الأَشجَعِيِّ - يَقُولُ: سَمِعتُ عَوفَ ابنَ مَالِكٍ الأَشجَعِيَّ، يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُم وَيُحِبُّونَكُم، وَتُصَلُّونَ عَلَيهِم وَيُصَلُّونَ عَلَيكُم، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبغِضُونَهُم وَيُبغِضُونَكُم، وَتَلعَنُونَهُم وَيَلعَنُونَكُم**». قَالُوا: قُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُم عِندَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ... لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، أَلَا مَن وَلِيَ عَلَيهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأتِي شَيئًا مِن مَعصِيَةِ اللهِ، فَليَكرَه مَا يَأتِي مِن مَعصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنزِعَنَّ يَدًا مِن طَاعَةٍ**». قَالَ ابنُ جَابِرٍ: فَقُلتُ - يَعنِي لِرُزَيقٍ - حِينَ

حَدَّثَنِي بِهَذَا الحَدِيثِ: آللهِ، يَا أَبَا المِقدَام، لَحَدَّثَكَ بِهَذَا، أَو سَمِعتَ هَذَا مِن مُسلِمِ بنِ قَرَظَةَ يَقُولُ: سَمِعتُ عَوفًا، يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: فَجَثَا عَلَى رُكبَتَيهِ وَاستَقبَلَ القِبلَةَ، فَقَالَ: «إِي وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَسَمِعتُهُ مِن مُسلِمِ بنِ قَرَظَةَ، يَقُولُ: سَمِعتُ عَوفَ بنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ».

(١٨٥٥): «وحَدَّثَنَا إِسحَاقُ بنُ مُوسَى الأَنصَارِيُّ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، حَدَّثَنَا ابنُ جَابِرٍ، بِهَذَا الإِسنَادِ، وَقَالَ: رُزَيقٌ، مَولَى بَنِي فَزَارَةَ. قَالَ مُسلِمٌ: وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بنُ صَالِحٍ، عَن رَبِيعَةَ بنِ يَزِيدَ، عَن مُسلِمِ بنِ قَرَظَةَ، عَن عَوفِ بنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثلِهِ».

قال المزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٥٠ - ٣٥١): «أخبرنا به أبو الحسن بن البخاري، قال: أخبرنا أبو اليمن الكندي، قال: أخبرنا الحسين بن علي، قال: أخبرنا أبو الحسن بن النقور، قال: أخبرنا أبو القاسم عيسى بن علي بن الجراح، قال: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، قال: حدثنا سويد بن سعيد، قال: حدثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن حبشي بن جنادة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**عَلِيٌّ مِنِّي وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ، وَلَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا أَنَا أَوْ هُوَ**».

رواه ابن ماجه، عن سويد بن سعيد، فوافقناه فيه بعلو، ورواه الترمذي، عن إسماعيل بن موسى، عن شريك، فوقع لنا بدلا، ورواه النَّسائي، عن أحمد بن سليمان، عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق ...

رابعًا: التَّخريج على المخالفة لا المُتابعة، ويُسمى التَّخريج بالخلاف على الرَّاوي:

إذا اختلفت الطُّرق فيما فوق المدار، نحو اختلاف أصحاب المدار في شيخ المدار، فهذا يُسمى بالتَّخريج على المخالفة أو التَّخريج بالخلاف على الرَّاوي، وترى هذا النَّوع بكثرة في كُتب العِلل، وعلى رأسها كتاب «العلل» للإمام الدَّارقطني (ت٣٨٥هـ).

وينبغي على المُخرِّج بالخلاف على الرَّاوي أن يتبع المراحل السَّبع الآتية:

(١) الإشارة إلى الخلاف إجمالًا، فنقول: الحديث اختُلف فيه على فلان ...

(٢) تخريج على وجه بمفرده.

(٣) دراسة إسناد كل وجه وبيان درجته.

(٤) النَّظر في الخلاف في الجمع، ثم بالترجيح على هذا التَّرتيب، وذلك حسب قرائن كل من الجمع أو التَّرجيح، وهذه المرحلة خاصة بعلم العلل، ولا تدخل في التَّخريج الذي يخلو من الخلاف.

(٥) الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح المحفوظ حسب إسناده فقط، ثم حسب ما وجد له من مُتابعات.

(٦) يذكر من شواهد الحديث أقوى شاهد للحديث، أو الأخف

ضعفًا، ودراسة إسناده والحكم عليه، مع مُلاحظة أن شواهد الحديث لا تستوعب في التَّخريج إلا عند الحاجة.

(٧) الحكم العام على الحديث بمجموع طرقه المدروسة.



تطبيقات عمليَّة لصياغة التَّخريج

أولًا: تطبيقات على تخريج حديث بطريقة المتابعة التَّامة فالقاصرة:

(١) أخرج الإمام البخاري في «صحيحه» ح رقم (٥٣٥٣) قال: «حَدَّثَنَا يَحيَى ابنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَن ثَورِ بنِ زَيدٍ، عَن أَبِي الغَيثِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السَّاعِي عَلَى الأَرمَلَةِ وَالمِسكِينِ كَالمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوِ القَائِمِ اللَّيلَ الصَّائِمِ النَّهَارَ».

التخريج:

* أخرجه البُخاري في «صحيحه» كتاب الأدب - باب السَّاعي على الأرملة (٨/ ٩ ح رقم ٦٠٠٧) - ومن طريقه البغوي في شرح السُّنة (٣٤٥٨)، ومُسلم في «صحيحه» كتاب الزُّهد والرَّقائق - باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم (٢٩٨٢)(٤١) - ومن طريقه قوام السّنة في التَّرغيب والتَّرهيب - (١١٦١)، والنَّسائي في المجتبى، كتاب الزَّكاة - فضل السَّاعي على الأرملة (٥/ ٨٦ ح رقم ٢٥٧٧)، وفي السُّنن الكبرى، كتاب الزكاة - فضل الساعي (٣/ ٦٩ ح رقم ٢٣٦٩)، والبزار (١٤/ ٤٠٥ ح رقم ٨١٦٠) - وأحال بإسناده على سابقه بقوله بإسناده، والخلال في الحث على التِّجارة والصِّناعة (٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» باب النَّفقة - ذكر إعطاء الله جل وعلا السَّاعي على الأرامل والمساكين ما يُعطي المجاهد في سبيله (١٠/ ٥٥

ح رقم ٤٢٤٥)، والطَّبراني في «مكارم الأخلاق» (٩٩)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الوصايا - باب من أحب الدُّخول فيها والقيام بكفالة اليتامى لمن يرى من نفسه قوة وأمانة (٦/ ٤٦٣ ح رقم ١٢٦٦٦) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي، والبُخاري كتاب الأدب - باب السَّاعي على الأرملة (٨/ ٩ ح رقم ٦٠٠٦) وأحال بإسناده على سابقه بقوله بمثله - وعنه الطُّوسي في المستخرج (١٥٥٩) - عن إسماعيل بن أبي أويس، والطَّبراني في «مكارم الأخلاق» (٩٩) من طريق عبد الله بن يوسف،

ثلاثتهم: (القعنبي، وإسماعيل، وعبدالله بن يوسف) عن مالك، به، وزاد القعنبي عند البخاري في الرِّواية الثانية، ومسلم: «**كَالقَائِمِ لا يَفترُ، وَكَالصَّائِمِ لا يُفطِرُ**».

واقتصر القعنبي عند النَّسائي، والبزار، والطبراني في «مكارم الأخلاق»، وعبد الله بن يوسف عند الطبراني في مكارم الأخلاق على شطره الأول بلفظ: «**السَّاعِي عَلَى الأَرمَلَةِ وَالمِسكِينِ كَالمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ**». وعند البيهقي في الشُّعب بلفظ: «المساكين»، وعند إسماعيل بن أبي أويس بدون الشك.

* وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التِّجارات - باب الحث على المكاسب (٢/ ٧٢٤ ح رقم ٢١٤٠)، وأحمد في مسنده (٨٧٣٢)، وابن زنجويه في الأموال (١٥٤٧)، وابن أبي الدُّنيا في النَّفقة على العيال

(٦١٠)، والخلال في الحث على التِّجارة والصِّناعة (٨٥)، وأبو عوانة في المستخرج (١٤١٥)، والطَّبراني في مكارم الأخلاق (١٠٠) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، والطَّبراني في مكارم الأخلاق (١٠٠) من طريق يحيى بن فليح، **كلاهما**: (الدراوردي، ويحيى بن فليح) عن ثور بن زيد الديلي، به.

ورواية الدراوردي عند ابن ماجه، وابن أبي الدنيا، والخلال بدون الشَّك.

* وأخرجه البُخاري في «صحيحه» كتاب الأدب - باب السَّاعي على الأرملة (٨/ ٩ ح رقم ٦٠٠٦)، والتِّرمذي في «جامعه»، أبواب البر والصلة - باب ما جاء في السَّعي على الأرملة واليتيم (٤/ ٣٤٦ ح رقم ١٩٦٩)، ومالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن (٩٥٨)، ورواية أبي مصعب الزُّهري (١٩١٦) - وأحال بمتنه على سابقه بقوله: مثل ذلك. والطَّبراني في المعجم الأوسط (٣٠٦)، وتمام في الفوائد (٩٤٥)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى»، كتاب الوصايا - باب من أحب الدُّخول فيها والقيام بكفالة اليتامى لمن يرى من نفسه قوة وأمانة (٦/ ٤٦٣ ح رقم ١٢٦٦٣) من طريق صفوان بن سليم، عن أبي الغيث - سالم مولى عبد الله بن مطيع - به بنحوه.

واقتصر الطَّبراني على شطره الأول.

وعند تمام بلفظ: «**السَّاعِي عَلَى الأَرمَلَةِ وَاليَتِيمِ وَالمِسكِينِ كَالمُجَاهِدِ**

فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ، الصَّائِمِ نَهارَهُ، القَائِمِ لَيلَهُ».

وعند البيهقي بلفظ: عن صفوان بن سليم، أنه بلغه، أن رسول الله ﷺ، قال: «**أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ لَهُ أَوْ لِغَيرِهِ كَهَاتَينِ إِذَا اتَّقَى**». وأشار النبي ﷺ بأصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام.

وعند البُخاري، والتِّرمذي، ومالك، عن صفوان بن سليم مُرسلًا.

* وأخرجه عبد الرَّزاق في كتاب الجامع (٢٠٥٩٢) من طريق **رجل**، وإسحاق بن رهوايه في مسنده (٣٧٤) من طريق **إسماعيل بن أمية**، والطَّبراني في المعجم الأوسط (١٢١٥) من طريق **قيس المدني**، ثلاثتهم: (رجل غير مُسمى، وإسماعيل بن أمية، وقيس) عن أبي هريرة، به بنحوه.

وزاد الرَّجل غير المسمى: «**وَأَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ المُصلِحُ يَومَ القِيامَةِ فِي الجَنَّةِ كَهَاتَينِ**». وأشار بإصبعيه الوسطى والسبابة».

وزاد إسماعيل بن أمية: «**وَأَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ هَكَذَا**». وأشار بالسبابة والوسطى.

ولفظ قيس المدني: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسكِينِ كَالمُجَاهِدِ فِي سَبيلِ الله، أَو كَالقائِمِ لَيلَهُ، الصَّائِمِ نَهارَهُ، وَكَافِلُ اليَتِيم لَهُ أَوْ لِغَيرِهِ، إِذَا اتَّقَى اللهَ ﷻ، أَنَا وَهُوَ فِي الجَنَّةِ كَهَاتَينِ**». يعني: إصبعيه السَّبابة والوسطى.

(٢) أخرج الإمام أبو داود في «سننه» [الحديث الأول من السُّنن] قال: «حَدَّثَنَا عَبدُ اللهِ بنُ مَسلَمَةَ بنِ قَعنَبٍ القَعنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبدُ العَزِيزِ يَعنِي ابنَ مُحَمَّدٍ، عَن مُحَمَّدٍ يَعنِي ابنَ عَمرٍو، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَهَبَ المَذهَبَ أَبعَدَ».

التَّخرِيج:

* أخرجه تاج الدِّين السُّبكي في «معجم شيوخه»: (ص: ٣٩٨) من طريق اللؤلئي، عن أبي داود به.

* وأخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» (ص: ٢٧٥رقم ١٩٧) - ومن طريقه النَّسائي في «المجتبى»، كتاب: الطهارة، الإبعاد عند إرادة الحاجة (١/ ١٨ رقم ١٧)، وابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الوضوء، باب: التباعد للغائط في الصَّحاري عن النَّاس (١/ ٣٠ رقم ٥٠)، والطَّبراني في «المعجم الكبير» (١٠٦٣) - وابن ماجه في «سننه»، كتاب: الطَّهارة وسننها، باب: التَّباعد للبراز في الفضاء (١/ ١٢٠ رقم ٣٣١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٦٥)من طريق إسماعيل بن عُلية، وأحمد في مسنده (١٨١٧١) عن محمد بن عبيد، الدَّارمي في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: في الذهاب إلى الحاجة (١/ ٥٢٣ رقم ٦٨٦)، وابن المنذر في الأوسط (٢٤٩) من طريق يعلى بن عبيد.

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الطهارة، باب: ما جاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب: (١/ ٣١ رقم ٢٠) من طريق

عبد الوهاب الثقفي، وقال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن صحيح.

وابن الجارود في «المنتقى»، كتاب الطهارة - ما جاء في التَّباعد للخلاء (١/ ١٩ رقم ٢٧)، والحاكم في «المستدرك»: (ح رقم ٤٨٨) وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وعنه والبيهقي في السُّنن الكبرى، جماع أبواب الاستطابة، باب: التخلي عند الحاجة: (١/ ١٤٨ رقم ٤٣٤) - من طريق **يزيد بن هارون**، ستهم: (إسماعيل بن جعفر، وإسماعيل بن عُليَّة، ومحمد بن عبيد، ويع بن عبيد، وعبد الوهاب الثَّقفي، ويزيد بن هارون) عن محمد بن عمر به.

وزاد إسماعيل بن جعفر: قَالَ: «فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، وَهُوَ بِبَعضِ ارِهِ قَالَ: فَقَالَ: «ائتِنِي بِوَضُوءٍ» قَالَ: فَجِئتُهُ بِوَضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ، فَأَخرَجَ يَ مِن تَحتِ الجُبَّةِ، فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ.

ولفظ التِّرمذي: «كنت مع النبي ﷺ في سفر، فأتى النبي ﷺ ه، فأبعد في المذهب».

* وأخرجه الدَّارمي في «سننه»، كتاب الطهارة، باب: في ب إلى الحاجة (١/ ٥٢٤ رقم ٦٨٧)، وابن المنذر في الأوسط)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٧٦١)، والخطيب في ل للوصل المدرج في النَّقل» (٢/ ٨٧٤)، وأبو موسى المديني في ي رغبات السَّامعين»: (٤٢) من طريق **عمرو بن وهب**.

وأخرجه الطَّبراني في «المعجم الأوسط» (٦٢٩٢) من طريق **عروة بن**

الزبير، كلاهما: (عمرو بن وهب، وعروة بن الزبير) عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به بلفظه.

ولفظ عمرو بن وهب: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَبَرَّزَ تَبَاعَدَ».



ثانيا: تطبيقات على تخريج الحديث المعلول الذي وقع فيه اختلاف

إبدال صحابي بصحابي

قال ابن أبي حاتم في كتاب «العلل»: «وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرعَةَ عَن حديثٍ رَوَاهُ سَهلُ بنُ حمَّاد أَبُو عَتَّاب، عن عبد الله بن المثنَّى، عَن ثُمَامة، عَن أَنَسٍ، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُم، فَليَغمِسهُ فِيهِ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيهِ دَاءً وَفِي الآخَرِ شِفَاءً**». فَقَالَ أَبِي وَأَبُو زُرعَةَ جَمِيعًا: رَوَاهُ حمَّاد بنُ سَلَمة، عَنِ ثُمَامة بن عبد الله، عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ. قَالَ أَبُو زُرعَةَ: وَهَذَا الصَّحِيحُ.

وَقَالَ أَبِي: هَذَا أشبَهُ: عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، عن النبيِّ ﷺ، ولَزِمَ أَبُو عَتَّاب الطريقَ؛ فَقَالَ: عن عبد الله، عَن ثُمَامة، عَن أَنَسٍ.

وَقَالَ أبو زُرعة: هذا حديث عبد الله بن المُثَنَّى، أخطأ فيه عبد الله؛ والصَّحِيحُ: ثُمامة، عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ[1].

التَّخرِيج: هَذَا الحديثُ يُروَى عَن ثُمَامَة، **وَاختُلِف عَنهُ عَلَى وَجهَين:**

(١) فمرة يُروى عن ثُمامة، عن أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، عن النبي ﷺ.

(٢) ومرة يُروى عن ثُمامة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، عن النبي ﷺ.

---

(١) ينظر: «علل ابن أبي حاتم»: (١/ ٤٦٧ - ٤٦٨ مسألة رقم ٤٦).

الوجه الأول:

* أخرجه البزار في «مسنده» (١٤/ ٧٢٢ رقم ٥٤٨٤) من طريق أبي عتاب بن سهل بن حماد، به.

وقال البزار عقبه: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

* وأخرجه الطَّبَرَانيُّ في «المُعجَم الأوسَط»: ٤/ ١٣١ رقم ٨٥٤٧ من طريق عَبَّادِ بنِ مَنصُورٍ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ المُثَنَّى، عن ثُمامة، عَن أَنَس بن مَالكٍ، به بنحوه.

الوجه الثاني: يُروى عن ثُمامة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. أخرَجَهُ إسحاق بن رهوايه في «مُسندِه»: ١/ ١٥٥ رقم: ١٨٧، والدارمي في سننه ٨/ ١٨٩٥ رقم ٨٢٢٨ عن سليمان بن حرب، وأَحمَد في «مُسندِه»: ١٤/ ١٩ رقم: ٥٧٥٨ عن أبي كامل، وفي: ١٣/ ٨٩٧ رقم: ٢٤٧٥عن أسود بن عامر، وفي: ١٧/ ١٤ رقم: ٩٢٤٤ عن عفان بن مسلم، أَربَعَتُهُم: (سليمان بن حرب، وأبو كامل، وأسود بن عامر، وعفان بن مُسلم) من طريق حَمَّاد بن سلمة، عن ثمامة، عن أبي هريرة، به بنحوه.

دراسة إسناد البزار في مسنده:

١- زِيَاد بن يَحيَى: هُوَ زِيَاد بن يَحيَى بن زِيَاد بن حَسَّان الحَسَّانيُّ، أَبُو الخَطَّاب النُّكريّ، العَدَنيُّ، البَصرِيُّ. رَوَى عَن: سَهل بن حَمَّاد، وَمُعتَمِر بن

سُلَيمَان، وَحَاتِم بن وِردَانٍ، وَغَيرِهِم.

وَرَوَى عَنهُ: الجَمَاعَة، وَالبَزَّار كَمَا فِي هَذَا الإِسنَادِ، وَغَيرُهُم.

قال أبو حَاتِمٍ، والنَّسائِيّ: ثقة. وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّان فِي الثِّقَات. وقال ابن حجر: ثقة. توفي ٨٧٣هـ.

خُلَاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ: ثِقَة. ينظر: «مشيخة النَّسائِيّ»: ٢٤ «الجَرح وَالتَّعدِيل»: ٤/ ٧٣٩ رقم ٨٣٥٩، «الثِّقَات» لابن حِبَّان: ٢/ ٨٣٩، «تَهذِيب التَّهذِيب»: ٤/ ٤٢٢ - ٤٢٩ رقم ٥١٢، «تَقرِيب التَّهذِيب»: ص٨٨١ رقم ٨١٢٣.

٢- سَهل بن حَمَّاد: هو سَهل بن حَمَّاد العنقزِيّ، أَبُو عتاب الدَّلال، البَصرِيّ. رَوَى عَن: إِبرَاهِيم بن عَطَاء ابن مَيمُونَة، وَشُعبَة بن الحَجَّاج، وهَمَّام بن يَحيَى، وغيرهم.

وَرَوَى عَنهُ: علي بن المَدِينِيّ، وَزِيَاد بن يَحيَى الحَسَّانِيّ، وَحَجَّاج بن الشَّاعِر، وَغَيرهم.

قال العِجلِيُّ، وَأَبُو بَكر البَزَّار: ثِقَة. وَقَالَ أَحمَد بن حَنبَل، وَعُثمَان الدَّارِمِيُّ: لَا بَأسَ بِهِ. وقال عثمان الدَّارِمِيُّ عن ابن معين: لا أعرفه. وَقَالَ أَبُو زُرعَة، وَأَبُو حَاتِم: صَالِحُ الحَدِيث شَيخ. وَقَالَ ابن قَانِعٍ: بَصرِيّ صَالِح. وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّان فِي الثِّقَات. وقال الذَّهَبِيُّ، وَابن حَجَر: صَدُوق، وهو كما قالا.

ينظر: «معرفة الثِّقَات» للعجلي: ١/ ٣٤٩ رقم ٤٩١، «الجَرح وَالتَّعدِيل»: ٣/ ١٩٤ رقم ٢٣٧، «الثِّقَات» لابن حِبَّان: ٢/ ٨٩٢، «الكامل» لابن عَدِيّ: ٣/ ٧١٩ - ٧٨٢ رقم ٢٤٣، «تَهذِيب التَّهذِيب»: ٣/ ٨٣٩ - ٨٧٢ رقم ٣٤٥، «تَقرِيب التَّهذِيب»: ص٨٧٥ رقم ٨٤٧٣.

٣- عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أَنَس بن مَالكٍ الأنصَارِيّ، أبو المثنى الأنصَارِيّ، البَصرِيّ. روى عن: عمه ثُمامة بن عبد الله، والحسن البَصرِيّ، وثابت البُناني، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنى الأنصَارِيّ، وعبد الصَّمد بن عبد الوارث، وَمُسَدَّد، وغيرهم.

قال العِجليُّ: ثقة. وقال التِّرمذِيُّ: مُحَمَّد بن عبد الله الأنصَارِيّ ثقة، وأبوه ثقة. وقال ابن معين: صالح، ومرة قال: ليس بشيء. وقال أبو زرعة، وأبو حَاتمٍ: صالح، وزاد أبو حَاتمٍ: شيخ.

وقال النَّسائِيّ: ليس بالقوي. وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّان في الثِّقَات، وقال: ربما أخطأ. وقال الآجُرِّيّ عن أبي دَاوُد: لا أخرج حديثه، وقال في موضع آخر: حدثنا أبو دَاوُد، ثنا أبو طليق، ثنا أبو سلمة، ثنا عبد الله بن المثنى، ولم يكن من القريتين عظيم، وكان ضعيفًا مُنكر الحديث.

وقال السَّاجِيّ: فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير.

وقال العُقَيليُّ: لا يُتابع على أكثر حديثه.

واختلفت أقوال الدَّارَقُطنيّ فقال: ثقة حجة، وقال مرة: ثقة، وقال مرة: ضعيف.

وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، وقال في الهدي: لم أر البُخَاريّ احتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة، فعنده عنه أحاديث، وأخرج له من روايته عن ثابت عن أَنَس حديثًا تُوبع فيه عنده، وهو في فضائل القرآن، وأخرج له أيضًا في اللباس عن مُسلمِ بن إبراهيم، عنه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر في النَّهي عن الفزع بمتابعة نافع وغيره عن ابن عمر.

خُلاصَةُ حَالِهِ أَنَّهُ: ثقةٌ في رِوَايَتِهِ عَن عَمِّهِ ثُمَامَة سِوَى مَا أُنكر عَلَيهِ عَن عَمِّهِ لكونهِ أَعرفَ بحدِيثِهِ، ضَعِيف فيمَا عَدَاهُ لكثرَةِ غَلَطِهِ، وَلَيسَ ببعِيدٍ أَن يَضبط من رِوَايَتِهِ عَن عَمِّهِ، وَيَفقِد الضَّبط فيمَا سِوَاهُ، ويُؤخذ من أَقوَال الدَّارَقُطنيِّ مَا يُوَافق الأكثَرِينَ، وَيُحمل تَوثِيق العِجليِّ، وَالتِّرمذِيّ لَهُ عَلَى جَانبِ العَدَالَة.

قلت: وفي هذا الحديث يروي عن عمه، فانتفت علة الضَّعف، ولكن هذا الحديث مما أُنكر عليه.

٤- ثُمَامَة بن عَبد اللّه: هُوَ ثُمَامَة بن عَبد اللّه بن أَنَس بن مَالكٍ الأنصَارِيّ، البَصرِيّ قاضيها.

روى عن: جده أَنَس، والبراء بن عازب، وغيرهما.

وروى عنه: عبد الله بن عون، وحَمَّاد بن سلمة، ومَعمَر، وجماعة.

قال أَحمَد، والعِجلي، والنَّسائِيّ: ثقة. وقال ابن سَعد: كان قليل الحديث. وذَكَرَهُ ابن حِبَّان فِي الثِّقَات. وذكره ابن عَدِيّ في الكامل، وروى عن أبي يَعلَى أن ابن معين أشار إلى تضعيفه.

وقال ابن عَدِيّ: له أحاديث عن أَنَس، وأرجو أنه لا بأس به، وأحاديثه قريبة من غيره، وهو صالح فيما يرويه عن أَنَس عندي. وقال الذَّهَبيُّ: ثقة.

خلاصة حاله أنه: ثقة، فقد وثقه أَحمَد، والعِجليُّ، والنَّسائِيُّ، وابن شاهين، وابن حِبَّان، وروى ابن عَدِيٍّ عن أبي يَعلَى أن ابن معين أشار إلى لينه من أجل حديث أَنَس في الصدقات، لكون ثمامة قيل: إنه لم يأخذه عن أَنَس سماعًا، وقد بيّن ابن حجر نفسه في مقدمة الفتح أن ذلك لا يقدح في صحته، وهو مما أَخرَجَهُ البُخَاريّ؛ لذلك قال ابن عَدِيٍّ: هو صالح فيما يرويه عن أَنَس عندي.

ينظر: [العلل لأحمَد: ١٣٥٩، الكامل لابن عَدِيّ: ٨/ ٤٨١ رقم ٤٨٤، الثِّقَات لابن شاهين ١٧٤، إكمَال تَهذِيب الكَمَال لمغلطاي: ٤/ ١٢٤ رقم ٢٩٢، الكَاشِف للذهبي: ١/ ٨٢٧ رقم ٥١٤، هدي السَّاري لابن حجر: ١/ ٤٩٣، تَهذِيب التَّهذِيب لابن حجر: ٨/ ٨٢ - ٨٩ رقم ٣٩].

٥- أَنَس بن مَالكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ: صحابي جليل خادم النَّبي ﷺ.

- دراسة إسناد الوجه الثَّاني عند الإمام أَحمدَ فِي «مُسنَدِه»: عن عفَّان،

حدثنا حَمَّاد يعني ابن سلمة، قال: أخبرنا ثُمامة بن عبد الله بن أَنَس، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ...

١- عفّان: هو عفّان بن مُسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار، البَصرِيّ، وهو: ثقة ثبت. ينظر: [تَقرِيب التَّهذِيب: صـ: ٣٨٣ رقم: ٣٤٨٧].

٢- حَمَّاد بن سلمة: ثقه عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، لكن ما كان من روايته عن ثابت أو خاله حميد الطويل، أو من رواية عفان بن مُسلمِ عنه، فهى صَحِيحة. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٣- ثُمامة بن عبد الله: ثقة على قول الأكثرين. سبقت الترجمة له في دراسة إسناد البَزَّار الأول.

٤- أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حافظ الصَّحابة.

النَّظروالتَّرجيح:

يَتَّضِحُ مما سَبَقَ من التَّخرِيجِ وَدِرَاسَة أَحوَال الرُّوَاةِ أَنَّهُ اختُلف عَن ثُمَامَة في هَذَا الحَدِيثِ عَلَى وَجهَينِ، وَأَنَّ الرَّاجِح من الوَجهَين هُوَ الوَجهُ الثَّاني، **وذلك لما يأتي:**

- أَنَّ رَاوِيَ هَذَا الوَجه عَن ثُمَامَة هُوَ حَمَّاد بن سَلَمَة وَهُوَ ثِقَةٌ، وَقَد رَوَاهُ عَنهُ عَفَّان بن مُسلِم، وَرِوَايَته عَنهُ صَحِيحَة.

وأما الوجه الأول فمرجوح؛ وذلك لأنَّ الرَّاوي عنه هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أَنَس بن مَالكٍ الأنصَارِيّ، وهو ثقة في روايته عن عمه ثُمامة، سوى ما أُنكر عليه عن عمه، وهذا الحديث مما أُنكر على عبد الله بن المثنى عن عمه، وقد أخطأ في هذا الحديث كما قال أبو زُرعة الرازي، كما في العلل لابن أبي حَاتم: (١/ ٣٤٥-٣٤٢ مسألة رقم: ٣٤): هذا حديث عبد الله بن المثنى، أخطأ فيه عبد الله؛ والصَّحيح: ثمامة، عن أبي هريرة وقد يكون الخطأ من الراوي عن عبد الله بن المثنى، وهو سهل بن حَمَّاد الدلال -أبو عتّاب- كما قال أبو حَاتمٍ الرازي، وأيضًا هو لا يقارن بحَمَّاد بن سلمة عند الترجيح.

قلت: وسواء أكان الخطأ من سهل بن حَمَّاد كما قال أبو حَاتمٍ الرازي، أو من عبد الله بن المثنى كما قال أبو زُرعة، فعلى كلا القولين يترجح الوجه الثَّاني، وأنَّ الوجه الأول خطأ.

- ويلتقي هذا الترجيح مع ما ذهب إليه أبو زُرعة الرازي وأبو حَاتمٍ الرازي كما في «العلل» لابن أبي حَاتمٍ: (١/ ٣٤٥ - ٣٤٢ مسألة رقم ٣٤)، وقال: سألت أبي وأبا زُرعة عن حديث رواه سهل بن حَمَّاد أبو عتاب، عن عبد الله بن المثنى، عن ثُمامة، عن أَنَس، عن النَّبي ﷺ قال: **«إِذَا وَقَعَ الذُّبابُ فِي إِناءِ أَحَدِكم، فليَغمِسهُ فِيهِ؛ فإنَّ في أَحَدِ جَناحَيهِ دَاءً وفِي الآخَرِ شِفاءً»**. فقال أبي وأبو زُرعة جميعًا: رواه حَمَّاد بن سلمة، عن ثُمامة بن عبد الله، عن أبي هريرة. قال أبو زُرعة: وهذا الصَّحيح. وقال

أبي: هذا أشبه: عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ، ولزم أبو عتّاب الطريق؛ فقال: عن عبد الله، عن ثُمامة، عن أَنَس. وقال أبو زُرعة: هذا حديث عبد الله بن المثنى، أخطأ فيه عبد الله؛ والصَّحيح: ثُمامة، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ويلتقي هذا التَّرجيح أيضًا مع ما ذهب إليه الدَّارَقُطنيُّ في «العِلل»: (٢/ ٨٥٩ مسألة رقم ١٧٤٤) فقال: وقول حَمَّاد بن سلمة أشبه بالصواب.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الرَّاجح؛ وإن كان رجاله ثقات إلا أنَّه ضعيف لإرساله.

قلت: ويرتقي بالشَّاهد الآتي إلى الصَّحيح لغيره.

وأمَّا قول أبو حَاتم، وأبو زُرعة، والدَّارَقُطنيِّ: الصَّحيح ثُمامة عن أبي هريرة، هذا من التَّصحيح النِّسبي، أي: أن الرَّاجح في رواية ثُمامة أنها عن أبي هريرة؛ غير أن ثُمامة لم يدرك أبا هريرة، وروايته عنه مُرسلة. ينظر: «الجَرح وَالتَّعدِيل» لابن أبي حاتم: (٨/ ٣٤٤)، «تَهذِيب الكَمَال» للمزي: (٣/ ٣٢٧).

فللحديث شاهد: أَخرَجَهُ البُخَاريّ في «صَحِيحِهِ»، كتاب بَدءِ الخَلقِ - بَابُ (إذا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُم فَليَغمِسهُ، فَإِنَّ فِي إِحدَى جنَاحَيه

دَاء وَفِي الأخرَى شِفَاء): (٣/ ١٤٢ رقم: ٤٤٨٢) قال: «حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، قال: حدثني عتبة بن مُسلمٍ، قال: أخبرني عبيد بن حنين، قال: سمعت أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يقول: قال النبي ﷺ: **«إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُم فَلَيَغمِسهُ ثُمَّ لينزِعهُ، فَإِنَّ فِي إِحدَى جَنَاحَيهِ دَاءً وَالأُخرَى شِفَاءً»**.



أنموذج للاختلاف على الرَّاوي وصلًا وإرسالًا

- عَن أَبي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ المَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ، وَلَونِهِ**». أَخرَجَهُ ابنُ مَاجَه، وَضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ[1].

التَّخريج:

هذا الحديث يرويه راشد بن سعد، **واختُلف عليه من وجهين:**

١- فمرة يُروى عنه، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبي ﷺ موصولًا.

٢- ومرة يُروى عنه، عن النَّبي ﷺ مُرسلًا.

تخريج الوجه الأول: راشد بن سعد، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبي ﷺ.

أخرجه ابن ماجه في «سننه» كتاب الطَّهارة وسننها، باب الحياض، ١/ ١٧٤، (٥٢١)، قال: «حدثنا محمود بن خالد، والعباس بن الوليد الدمشقيان، قالا: حدثنا مروان بن محمد، حدثنا رِشدِين، أنبأنا معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال

---

(١) قال ابن أبي حاتم في العلل (مسألة ٩٧): «وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ عِيسَى بنُ يُونُسَ، عَنِ الأَحوَصِ بنِ حَكِيم، عَن رَاشِدِ بنِ سَعدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُنَجِّسُ المَاءَ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيهِ طَعمَهُ وَلَونَهُ». فَقَالَ أَبِي: يوصِّله رِشدِينُ بنُ سَعدٍ؛ يقول: عن أبي أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ، ورِشدِين لَيسَ بقَوِيٍّ، والصَّحيحُ مرسَلٌ.

رسول الله ﷺ ...».

وأخرجه الطَّبراني في «المعجم الكبير» ٨/ ١٠٤، رقم (٧٥٠٣) من طريق **العباس بن الوليد الخلال الدِّمشقي**.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، باب نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النجاسة، ١/ ٢٥٩، من طريق **أبي الأزهر**.

وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار»، مسند ابن عباس ٢/ ٧١٦ رقم (١٠٧٦)، عن **أبي شرحبيل، ثلاثتهم:** (العباس بن الوليد الخلال الدمشقي، وأبو الأزهر، وأبو شرحبيل) عن مروان بن محمد.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» كتاب الطهارة، باب الماء المتغير، (١/ ٢٩) رقم (٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» ١/ ٤١، وقال الدارقطني عقبه: «لَم يَرفَعهُ غَيرُ رِشدِينَ بنِ سَعدٍ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ صَالِحٍ، وَلَيسَ بِالقَوِيِّ، وَالصَّوَابُ فِي قَولِ رَاشِدٍ».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» ١/ ٢٢٦، رقم (٧٤٤)، وقال عقبه: «لم يَرو هذا الحديث عن معاوية بن صالح إلا رِشدين، تفرد به محمد بن يوسف» فتعقبه ابن الملقن في «البدر المنير» ١/ ٤٠٠، بقوله: «لا، فقد تابعه مروان بن محمد، كما أخرجه ابن ماجه، والبيهقي».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل»، ترجمة رشدين بن سعد ٣/ ١٥٦، رقم (٦٦٩) -ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» ٣/ ٢١٤، رقم (٩٨٣)،

ثلاثتهم: (الدارقطني، والطبراني، وابن عدي) من طريق محمد بن يوسف الغُضَيضِي، وقال ابن عدي عقبه: «وهذا الحديث أسنده رشدين». وروى عن ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة موصولًا أيضًا. رواه عن ثور حفصُ بن عمر الأيلي. ورواه الأحوصُ بن حكيم، مع ضعف فيه، عن راشد بن سعد عن النبي ﷺ مُرسلًا.

وأخرجه الطَّبري في «تهذيب الآثار»، مسند ابن عباس ٢/ ٧١٧ رقم (١٠٧٧)، و يعقوب بن سفيان الفسوي في «مشيخته» ص ١١٧، رقم (١٦٠) من طريق **محمد بن يزيد الحِزامي، ثلاثتهم**: (مروان بن محمد، ومحمد بن يوسف الغُضَيضِي، ومحمد بن يزيد الحِزامي) عن رِشدين بن سعد، به بنحو رواية الدارقطني، إلا أن البيهقي زاد في رواية الأزهر كلمة «قلتين»، وقال عقبه: «كذا وجدته ولفظ «القلتين» فيه غريب».

وتابع ثورُ بنُ يزيد معاويةَ بنَ صالح عن راشد بن سعد:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٨٩)، رقم (٥١١)، وعنه البيهقي في «السُّنن الكبرى»، كتاب الطَّهارة، باب نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النجاسة، (١/ ٢٦٠)، وابن الجوزي في «التَّحقيق» ١/ ٤١ ـ قال ابن عدي: ثنا ابن جَوصَاء، ثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم، حدثنا حفص بن عمر، عن ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ فذكره بنحو رواية الدارقطني، وقال عقبه: «هذا

الحديث ليس يوصله عن ثور إلا حفص بن عمر، ورواه رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة موصولًا أيضًا. ورواه الأحوص بن حكيم، مع ضعفه، عن راشد بن سعد، عن النبي ﷺ مُرسلًا، ولا يذكر أبا أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

وقال البيهقي عقبه: «ورواه عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، عن النبي ﷺ مُرسلًا. ورواه أبو أسامة عن الأحوص، عن أبي عون وراشد بن سعد، من قولهما. والحديث غير قوي، إلا أنَّا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغيَّر بالنجاسة خلافًا والله أعلم».

وأخرجه البيهقي في «السُّنن الكبرى» كتاب الطَّهارة، باب نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النَّجاسة، ١/ ٢٥٩، وفي الخلافيات ٣/ ٢١١، رقم (٩٨١)، من طريق بقية بن الوليد، عن ثور بن يزيد، به، بلفظ: «إن الماء طاهر إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه». وقال الحافظ في «التَّلخيص الحبير» ١/ ١٣١ بعد أن ساقه من طريق البيهقي المذكور: «وفيه تعقب على من زعم أن رِشدين بن سعد تفرد بوصله»اهـ. قلت: أشار به إلى الإمام أبي حاتم، والدَّارقطني، والطبراني كما تقدمت نقولهم في أثناء التَّخريج.

تخريج الوجه الثاني (راشد بن سعد، عن النبي ﷺ):

وروايته أخرجها الطَّحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطَّهارة،

باب الماء يقع فيه النَّجاسة، (١/ ١٦)، رقم (٣٠)، قال: «حدثنا محمد بن الحجاج، قال: ثنا علي بن معبد، قال: ثنا عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**المَاءُ لا يُنَجِّسُهُ شَيءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى لَونِهِ أَو طَعمِهِ أَو رِيحِهِ**». قال الطَّحاوي: «هذا منقطع».

وأخرجه الدَّارقطني في «سننه» كتاب الطهارة، باب الماء المتغير، (١/ ٢٩)، رقم (٥)، من طريق معلى بن منصور، عن عيسى بن يونس، وقال عقبه: «مرسل، ووقفه أبو أسامة على راشد».

وأخرجه الدَّارقطني في «سننه» كتاب الطهارة، باب الماء المتغير، (١/ ٢٩)، رقم (٢)، من طريق أبي إسماعيل المؤدب، وأبي معاوية، مقرونين.

وأخرجه عبد الرَّزَّاق في «المصنف» كتاب الطهارة، باب الماء لا ينجسه شيء وما جاء في ذلك، ١/ ٨٠، رقم (٢٦٤)، عن إبراهيم بن محمد، **أربعتهم**: (عيسى بن يونس، وأبو إسماعيل المؤدب، وأبو معاوية، وإبراهيم بن محمد) عن الأحوص، به، بلفظ: «لا ينجِّس الماء إلا ما غيَّر طعمه أو ريحه». وقال عقبه: «لَم يُجَاوِز بِهِ رَاشِدًا، وَأَسنَدَهُ الغُضَيضِيُّ عَن أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ».

دراسة إسناد الوجه الأول عند ابن ماجه في «سننه»: «حدثنا محمود بن

خالد، والعباس بن الوليد الدمشقيان، قالا: حدثنا مروان بن محمد، حدثنا رِشدِين، أنبأنا معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ...».

- محمود بن خالد بن أبي خالد يزيد السلمي أبو علي الدِّمشقِي، روى عن: أبيه، ومروان بن محمد الطاطري، وغيرهما. وعنه: أبو داود، وابن ماجه، وغيرهما.

قال أحمد بن أبي الحواري: حدثنا محمود بن خالد الثِّقة الأمين. وقال أبو حاتم: كان ثقة رضيًّا. وقال النَّسائي: ثقة. وقال الذَّهبي: ثبت. وقال ابن حجر: ثقة.

خلاصة حاله أنه: ثقة.

ينظر: (الجرح والتعديل ٨/ ٢٩٢، رقم (١٣٤٢)، ثقات ابن حبان ٩/ ٢٠٢، تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٩٥ رقم (٥٨١٣)، التهذيب ١٠/ ٥٥، رقم (١٠٠).

- **مروان بن محمد بن حسان الأسدي الطَّاطَرِي**، بالطائين المهملتين المفتوحتين، بينهما الألف، وفي آخرها الراء، ويقال بمصر ودمشق لمن يبيع الكرابيس والثياب البيض: طاطري، وهذه النسبة إليها، أبو بكر، الدِّمَشقِي. روى عن: سعيد بن عبد العزيز، وإبراهيم بن محمد الفزاري كما هنا، وغيرهما. وعنه: بقية بن الوليد، ومحمد بن وهب كما هنا وغيرهما. قال أبو حاتم، وصالح بن محمد، والدَّارقطني: ثقة. وذكره

ابن حِبّان في «الثقات». وقال عباس الدُّوري عن يحيى بن معين: لا بأس به، وكان مرجئًا. وقال ابن طالوت عنه: ثقة وهو مرجئ. وذكره العُقيلي في «الضُّعفاء»، ولم يذكر فيه سوى قول ابن معين: لا بأس به وكان مُرجئًا. وقال ابن حزم، وابن قانع: ضعيف.

وقال الذَّهبي: ثقة إمام.

وقال ابن حجر: ثقة.

خلاصة حاله أنه: ثقة على قول الأكثرين، ونُسب إلى الإرجاء، أما تضعيف ابن حزم وابن قانع له فتعقبهما حافظان: الذهبي، وابن حجر، فقال الذهبي في «المغني» ٢/ ٦٥٢، رقم (٦١٧٣): «ولا يلتفت إلى تضعيفه (أي: ابن حزم) بلا حجة». وقال ابن حجر في «التهذيب» ١٠/ ٨٦، رقم (١٧٦): «ضعفه أبو محمد بن حزم فأخطأ؛ لأنا لا نعلم له سلفًا في تضعيفه إلا ابن قانع، وقول ابن قانع غير مقنع». أما إيراد العقيلي له في «الضُّعفاء» فبسبب بدعته، قال الذهبي في «الميزان» ٤/ ٩٣: «وأورده العقيلى لكونه مُرجئا». أما قول ابن معين فمتعدد فيؤخذ منه ما يوافق مع الجمهور.

ينظر: (تاريخ ابن معين: ٤/ ٤٥٩، رقم (٥٢٨٥)، سؤالات ابن طالوت لابن معين: ص٧٢، رقم (٤٠)، ضعفاء العقيلي: ٤/ ٢٠٥، رقم (١٧٨٨)، الجرح والتعديل: ٨/ ٢٧٥، رقم (١٢٥٧)، ثقات ابن حبان:

٩/ ١٧٩، سنن الدارقطني: ٢/ ١٥٦، رقم (١)، المحلى: ١/ ٣٩٨، تهذيب الكمال: ٢٧/ ٣٩٨، رقم (٥٨٧٦)، الأنساب ٤/ ٢٨ إكمال مغلطاي: ١١/ ١٣٦، رقم (٤٤٩٥)، التهذيب: ١٠/ ٨٦، رقم (١٧٦) «الميزان» ٤/ ٩٣، رقم (٨٤٣٥) «التقريب» ص ٦١٢، رقم (٦٥٧٣).

- رِشدِينُ بنُ سَعد بنِ مُفلح بنِ هلَالٍ المهري، أَبُو الحَجَّاج، المِصرِيُّ.

روى عن: جرير بن حازم، وحميد بن هانئ الخولاني، وغيرهما.

روى عنه: بقية، وابن المبارك، وغيرهما.

قال الميموني: سمعت أبا عبد الله يقول: رشدين بن سعد ليس يبالي عمن روى، لكنه رجل صالح. قال: «فوثَّقَه الهيثم بن خارجة، وكان في المجلس، فتبسَّم أبو عبد الله، ثم قال: ليس به بأس في أحاديث الرقاق. وقال حرب: سألت أحمد عنه فضعَّفه وقدَّم ابن لهيعة عليه. وقال البغوي: سُئل أحمد عنه فقال: أرجو أنَّه صالح الحديث. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: لا يكتب حديثه. وقال عثمان الدَّارمي وغيره عن ابن معين: ليس بشيء. وقال عمرو بن علي، وأبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: مُنكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدّث بالمناكير عن الثِّقات، ضعيف الحديث، ما أقربه من داود بن المُحبَّر، وابن لهيعة أستر، ورشدين أضعف. وقال الجوزقاني: عنده معاضيل ومناكير كثيرة. وقال أيضًا: سمعت ابن أبي مريم يُثني عليه في دينه. وقال قتيبة: كان لا

يبالي، ما دُفعَ إليه قرأه. وقال النَّسائي: متروك الحديث. وقال في موضع آخر: ضعيف الحديث لا يكتب حديثه. وقال ابن عدي: أحاديثه ما أقل من يُتابعه عليها، وهو مع ضعفه يكتب حديثه. وقال ابن يونس: كان رجلًا صالحًا لا يُشكُّ في صلاحه وفضله، فأدركته غفلة الصَّالحين، فخلط في الحديث. وقال الدَّارقطني: ضعيف.

خلاصة القول فيه أنه: ضعيف الحديث، يحدّث بالمناكير عن الثِّقات.

مصادر ترجمته: «الطبقات الكبير» لابن سعد (٧/ ٥١٧)، و«تاريخ الدارمي» (رقم: ٣٢٧)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ٣٣٧)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٢/ ٦٦ - ٦٧)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٣)، و«المجروحين» لابن حبّان (١/ ٣٠٣)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (٤/ ٥٦٠ - ٥٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ١٩١ - ١٩٥)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٧٧ - ٢٧٩)، وغيرها.

- معاوية بن صالح بن حدير بن سعيد بن سعد بن فهر الحَضرَمِي، بفتح الحاء المهملة، وسكون الضاد المنقوطة، وفتح الراء، هذه النِّسبة إلى حضرموت، وهي من بلاد اليمن من أقصاها، أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الرَّحمن الحِمصِيُّ أحد الأعلام، وقاضي الأندلس، وقيل: في نسبه غير ذلك. روى عن: علي بن أبي طلحة، وراشد بن سعد، وغيرهما.

وعنه: أبو صالح كاتب الليث، ومروان بن محمد وغيرهما. وثقه الأئمة، وهم: أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي، والعجلي، والنسائي، والبزار، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال أبو زُرعة: ثقة محدث، وقال البزار مرة: لا بأس به، وقال الترمذي: ثقة عند أهل الحديث، ولا نعلم أحدًا تكلم فيه غير القطان. وقال الدَّارقطني في إسناد حديث، وهو أحد رجاله: إسناده حسن صحيح. وقال ابن عبد الهادي: ثقةٌ صدوقٌ، وثَّقه عبد الرَّحمن بن مهديٍّ وأحمد بن حنبل وأبو زرعة، وغيرهم. وروى له مسلمٌ في «صحيحه» محتجًّا به، وما روى شيئًا خالف فيه الثِّقات.

واختلف فيه قول ابن معين: فقال مرة: ثقة، وقال مرة: صالح، وقال مرة: ليس بمرضي، وقال مرة: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال أبو إسحق الفزاري: ما كان بأهل أن يُروَى عنه، وقال يعقوب بن شيبة: قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط، ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه. وقال ابن عدي: له حديث صالح، وما أرى بحديثه بأس، وهوعندي صدوق، إلا أنه يقع في حديثه إفرادات، وقال ابن خراش: صدوق، وقال الأزدي: ضعيف.

وقال الذَّهبي في «السِّير» ٧/ ١٥٨: الإمام الحافظ الثِّقة، قاضي الأندلس. وفي «الميزان» ٤/ ١٣٥، رقم (٨٦٢٤): وثقه أحمد، وأبو زُرعة، وغيرهما.

وكان يحيى القطان يتعنت ولا يرضاه. وفي «الكاشف» ٢/ ٢٧٦، رقم (٥٥٢٦): صدوق إمام.

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

خلاصة حاله أنه: ثقة له غرائب على قول الأكثرين، أما قول يحيى بن سعيد القطان وأبي حاتم المذكور فأجاب عنه ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» ٣/ ٢٠٦ - ٢٠٧، بقوله: «وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادحٍ فيه؛ فإنَّ يحيى شَرطُه شديدٌ في الرِّجال، ولذلك قال: لو لم أرو إلا عن من أرضى ما رويت إلا عن خمسة، وأمَّا قول أبي حاتم: «لا يحتجُّ به» فغير قادح فيه أيضًا، فإنَّه لم يذكر السَّبب، وقد تكرَّرت هذه اللفظة منه في رجالٍ كثيرين من أصحاب الصَّحيح من الثِّقات الأثبات من غير بيان السَّبب، كخالد الحذَّاء وغيره» انتهى.

وكذا تعقبه الذَّهبي في «الميزان» ٢/ ٤٤٠، رقم (٤٣٨٣) بقوله: «وكان يحيى القطان يتعنت ولا يرضاه».

وأما قول أبي إسحق الفزاري: «ما كان بأهل أن يُروَى عنه» فأجاب عنه الذَّهبي في «السير» ٧/ ١٦٠ بقوله: «أظنه يشير إلى مداخلته للدولة».

وأما قول ابن عدي: «وما أرى بحديثه بأس، وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في حديثه إفرادات» أي غرائب. قلت: وقوع الغرائب في حديث الرَّاوي لا يطعن في ضبطه إذا كان ثقة كثير الحديث، ومعاوية بن صالح

معروف بهذا، وموصوف به كما تقدم. ومما يوزن به ضبط الرَّاوي قلة خطئه في كثرة مروياته، ومعاوية بن صالح قد شهد له بعض النُّقاد بذلك، قال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث».

وأما قول ابن معين فهو متعدد، فيؤخذ منه ما يوافق مع الجمهور.

وأما قول الأزدي: «وهو ضعيف» فلا عبرة بقوله؛ لأنه مجروح في نفسه، قال الحافظ عنه، «الهدي» ١/ ٣٨٦: «ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات؟!» والله أعلم.

ينظر: (الطبقات الكبرى ٧/ ٥٢١، تاريخ ابن معين ٢/ ٥٧٣، ثقات العجلي ٢/ ٢٨٤، رقم (١٧٤٦)، جامع الترمذي ٥/ ٣١، رقم (٢٦٥٣). ضعفاء العقيلي ٤/ ١٨٣، رقم (١٧٥٩)، الجرح والتعديل ٨/ ٣٨٢، رقم (١٧٥٠)، الكامل لابن عدي ٦/ ٤٠٤، رقم (١٨٨٨)، إكمال مغلطاي ١١/ ٢٦٩. رقم (٤٦٤٢). التهذيب ٥/ ٢٢٥، رقم (٤٤٩).

- راشد بن سعد المَقرَائِي، ويقال: الحبراني الحِمصِي. روى عن: ثوبان، وأبي أمامة، وغيرهما، وعنه: الأَحوص بن حكيم وثور بن يزيد، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة، وكذا قال أبو حاتم، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي. وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: هو أحب إليَّ من مكحول. وقال المفضل الغلابي: من أثبت أهل الشام. وقال ابن سعد: كان ثقة. وقال أحمد: لا بأس به. وقال الدارقطني: لا بأس به، يعتبر به إذا لم يحدث عنه متروك. وقال البرقاني عنه: ضعيف لا يعتبر به. وذكره

ابن حبان في «الثقات»، وذكر الحاكم أن الدارقطني ضعفه، وكذا ضعفه ابن حزم. وقال أبو حاتم والحربي: لم يسمع من ثوبان. وقال الخلال عن أحمد: لا ينبغي أن يكون سمع منه، وقال أبو زرعة: راشد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، مرسل.

وقال الذَّهبي في «الكاشف» ١/ ٣٨٨، رقم (١٤٩٨): ثقة.

وقال الحافظ في «التَّقريب» ص ٢٤٥، رقم (١٨٥٤): ثقة كثير الإرسال.

خلاصة حاله أنه ثقة كثير الإرسال، ومن أنزله عن ذلك لم يذكر سببًا، أما قول ابن حزم وحده: هو ضعيف. فتعقبه الذهبي في «السير» ٤/ ٤٩٠ بقوله: «هذا من أقواله المردودة». وقال في «الميزان» ٢/ ٣٥، رقم (٢٧٠٦): «وشذ ابن حزم فقال: ضعيف».

ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٥٦، الجرح والتعديل ٣/ ٤٨٣ رقم (٢١٧٨)، ثقات ابن حبان ٤/ ٢٣٣، سؤالات البرقاني ص ٧٩، رقم (٥٣) تهذيب الكمال ٩/ ٨، رقم (١٨٢٦) التهذيب ٣/ ١٩٥، رقم (٤٣٢).

أبو أمامة: هو صُدَيّ بن عجلان البَاهِلِي، الصحابي الجليل، مشهور بكنيته، مات بالشام سنة ٨٦هـ.

ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢١١)، الإصابة لابن حجر (٥/ ٢٤١).

دراسة متابعة ثور بنِ يزيد لمعاويةَ بن صالح عند الإمام ابن عدي:

- ابن جوصا: هو الإمام الحافظ الأوحد، محدث الشام، أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن موسىٰ بن جوصا، مولى بني هاشم، ويقال: مولى محمد بن صالح الكلابي الدمشقي. سمع: عمرو بن عثمان الحمصي، وأبا أمية كما هنا، وغيرهما. وحدث عنه: حمزة الكناني، وابن عدي كما هنا وغيرهما. قال الطبراني: كان من ثقات المسلمين وأجلهم. وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد: حدثنا محمد بن إبراهيم الكرجي قال: ابن جوصا بالشام، كابن عقدة في الكوفة. وقال أبو علي الحافظ: ثنا ابن جوصاء: وكان ركنًا من أركان الحديث. وقال أيضًا: هو إمام من أئمة المسلمين قد جاز القنطرة.

وقال الدَّارقطني: تفرد بأحاديث، ولم يكن بالقوي. فأعقبه الذهبي في «السِّير»: وابن جوصا إمام حافظ له غلط كغيره في الإسناد لا في المتن، وما يضعفه بمثل ذلك إلا متعنت. توفي سنة عشرين وثلاث مائة.

خلاصة حاله أنه ثقة له أوهام جمعًا بين تعديل الأئمة له ونسبة بعض الأوهام إليه.

ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ١٥، التذكرة ٣/ ١٣، لسان الميزان ١/ ٢٣٩، رقم (٧٥٢).

- محمد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم الخزاعي أبو أمية الثغري الطَّرسُوسِي الحافظ، بغدادي الأصل.

روى عن: أحمد بن إسحاق الحضرمي، وأسود بن عامر، وغيرهما. وعنه: النَّسائي، وأبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصاء وغيرهما. قال أبو داود: ثقة. وقال أبو بكر الخلال: أبو أمية رفيع القدر جدًّا، كان إمامًا في الحديث مُقدمًا في زمانه. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من الثقات، دخل مصر، فحدثهم من حفظه من غَير كتاب بأشياء أخطأ فِيهَا، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره، إلا بما حدثت من كتابه. وقال مسلمة: روى عنه غير واحد، وهو ثقة ومما وهم فيه. وقال مرة: أنكرت عليه أحاديث ولج فيها، وحدث فتكلم الناس فيه. وقال ابن أبي حاتم: كتب إليَّ ببعض فوائده وأدركته ولم أكتب عنه. وقال ابن يونس كان من أهل الرحلة فهمًا بالحديث، وكان حسن الحديث. وقال الحاكم: صدوق كثير الوهم.

وقال الذَّهبي في «الكاشف» ٢/ ١٥٤ رقم (٢٧٠٢): لم يضعف. وقال في «السير» ١٣/ ٩١: الإمام، الحافظ، المجود، الرَّحال. وقال في «الميزان» ٣/ ٤٤٧ رقم (٧١٠٦): محدث رحال ثقة.

وقال الحافظ في «التَّقريب» ص ٥٤٤، رقم (٥٧٠٠): صدوق صاحب حديث يهم، من الحادية عشرة، مات سنة (٢٧٣هـ).

خلاصة حاله أنه: ثقة ربما يهم، أما قول الحاكم: «كثير الوهم» فمخالف لتوثيق مسلمة، وابن حبان مع إنكارهما بعضَ أحاديث توهم في أسانيدها.

ينظر: الجرح والتعديل ٧/ ١٨٧، رقم (١٠٦١)، ثقات ابن حبان ٩/ ١٣٧، تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٢٧، رقم (٥٠٣٢)، التهذيب ٩/ ١٤، رقم (٢٠).

- حفص بن عمر بن دينار أبو إسماعيل الأيلي، روى عن: ثور بن يزيد، ومسعر بن كدام، وغيرهما. وعنه: إبراهيم بن مرزوق، وأبو حاتم، وغيرهما. قال ابن عدي: أحاديثه كلها إما منكرة المتن أو السند، وهو إلى الضعف أقرب. وقال أبو حاتم: كان شيخًا كذابًا. وقال العقيلي: حفص بن عمر هذا يحدث عن شعبة ومسعر ومالك بن مغول والأئمة بالبواطيل. وقال الساجي: كان يكذب، وقد كتبت عن ابنه إسماعيل بن حفص. وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.

وقال الذَّهبي في «التَّنقيح» ١/ ٣٧١: «واهٍ».

وقال الحافظ في «موافقة الخبر الخبر» ١/ ٤٨٧ بعد أن ساق الحديث من طريق ابن عدي: «ضَعَّفَ حفصًا جدًّا».

خلاصة حاله أنه: ضعيف جدًّا.

ينظر: الجرح والتعديل ٣/ ١٨٣ رقم (٧٨٩)، الكامل ٢/ ٣٨٩، رقم (٥١١) الميزان ١/ ٥٦١، رقم (٢١٣٢) اللسان ٢/ ٣٢٤، رقم (١٣٢٧).

- **ثَور بن يزيد بن زياد الكَلَاعِي**، ويقال: الرحبي، أبو خالد الحمصي. روى عن: مكحول، ورجاء بن حيوة، وغيرهما. وعنه: بقية، وأحمد، وغيرهما. قال ابن معين، والعجلي، ودحيم، وأحمد بن صالح، وأبو داود، ومحمد بن إسحق، ومحمد بن عوف، والنسائي: ثقة قدري، زاد دحيم: هو صحيح الحديث. وقال ابن سعد: كان ثقة في الحديث، ويقال: إنه كان قدريًّا، وكان جده قتل يوم صفين مع معاوية، فكان ثور إذا ذكر عليًّا قال: لا أحب رجلًا قتل جدي. وقال أحمد: كان يرى القدر، هو ثقة في الحديث. وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت شاميًّا أوثق من ثور بن يزيد. وقال عيسى بن يونس: كان ثور من أثبتهم. وقال أيضًا: جيد الحديث. وقال الوليد بن مسلم: ثور يحفظ حديث خالد بن معدان. وقال أحمد: كان يرى القدر، كان أهل حمص نفوه لأجل ذلك ولم يكن به بأس. وقال أيضًا: لم يسمع ثور من راشد شيئًا. وقال أبو زرعة الدمشقي عن منبه بن عثمان: قال رجل لثور بن يزيد: يا قدري، قال: لئن كنت كما قلت إني لرجل سوء، وان كنت على خلاف ما قلت إنك لفي حل. وقال أبو حاتم: صدوق حافظ. وقال ابن عدي: لثور غير ما ذكرت أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثوري، وابن عُيَينَة، ويحيى القطان، وغيرهم من الثقات. ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأسًا إذا روى عنه ثقة أو صدوق، وله جزء من المسند لعله يبلغ مائتي حديث أو أكثر، ولم أر في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته. وهو مستقيم الحديث، صالح في الشاميين.

وقال الساجي: صدوق قدري. وقال في «المحلى» ١/ ٣٤٤ بعد أن ساق الحديث المذكور: صَحَّ أنَّ ثورًا لم يسمعه من رجاء بن حيوة. وقال أبو داود: وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء. وقال البغوي وموسى بن هارون: ثور لم يسمع هذا من رجاء.

وقال الذَّهبي في «الكاشف» ١/ ٢٨٥، رقم (٧٢٤): ثبت لكنه قدري.

وقال ابن حجر: ثقة ثبت، ولكنه يرى القدر.

خلاصة حاله أنه: ثقة قدري، إلا أنه يرسل عن راشد، ورجاء بن حيوة، وهذا من روايته عن رجاء، ومن أنزله عن درجة الثقة فلعله لأجل ما فيه من البدعة، ويُؤيده قول الإمام أحمد المذكور، ولكن جاء عن ثور ما يفيد رجوعه عن هذه البدعة كما تقدم في قول منبِّه بن عثمان، ولو افترضنا عدم رجوعه عن ذاك المعتقد، فإنه لا يؤثر في ثقته كما يرى الجمهور، لأنه لم يعرف عنه الدعوة إلى مذهبه.

ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٧، العلل لأحمد ٢/ ٧٤ رقم (١٥٩٤) سنن أبي داود ١/ ٦٤، رقم (١٦٥)، الجرح والتعديل ٢/ ٤٦٨، رقم (١٩٠٤) الكامل في الضعفاء ٢/ ١٠٢، رقم (٣٢٠) شرح السنة ١/ ٤٦٣، تهذيب الكمال ٤/ ٤١٨، رقم (٨٦٢)، جامع التحصيل ص١٩٥، رقم (٨٣)، التلخيص الحبير ١/ ٤١٧، التهذيب ٢/ ٣٠، رقم (٥٧).

- راشد بن سعد المَقرَائِي، ثقة كثير الإرسال، وهذا ليس منه، تقدم في الوجه الأول.

- أبو أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هو صُدَيّ بن عجلان البَاهِلِي، صحابي جليل تقدمت ترجمته.

دراسة إسناد الوجه الثاني عند الطَّحاوي في «شرح معاني الآثار» قال:
«حدثنا محمد بن الحجاج، قال: ثنا علي بن معبد، قال: ثنا عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد........».

- محمد بن الحجاج بن سليمان، أبو جعفر الحضرميُّ، مولاهم، المِصريُّ الجَوهريُّ. روى عَن: بشر بن بكر التنيسي، وعلي بن معبد، وغيرهما، وعنه: الطحاوي. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بمصر وهو صدوق ثقة. توفي سنة اثنتين وستين ومائتين.

خلاصة حاله أنه: ثقة.

ينظر: الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٥ رقم (١٢٨٤) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ٢/ ٥٧٦، تاريخ الإسلام ٦/ ٣٩٧ ت: د، بشار، مغاني الأخيار ٣/ ٥٤٠، رقم (٤٣٧).

- علي بن معبد بن شداد العَبدِي أبو الحسن، ويقال: أبو محمد الرقي نزيل مصر. روى عن: عبيد الله بن عمرو الرقي، وعيسى بن يونس، وغيرهما. وعنه: إسحاق بن منصور الكوسج، ومحمد بن الحجاج كما هنا، وغيرهما. قال أبو حاتم: ثقة. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: مستقيم الحديث. وقال الحاكم: هو شيخ من جلة المحدثين.

وقال الذَّهبي في «الكاشف» ٢/ ٤٧، رقم (٣٩٦٨): ثقة.

وقال الحافظ في «التقريب» ص ٤٧٣، رقم (٤٨٠١): ثقة فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة ثماني عشرة، ت س.

خلاصة حاله أنه: ثقة.

ينظر: الجرح والتعديل ٦/ ٢٠٥، رقم (١١٢٤)، ثقات ابن حبان ٨/ ٤٦٧، تهذيب الكمال ٢١/ ١٣٩، رقم (٤١٣٨)، التهذيب ٧/ ٣٣٦، رقم (٦٢٥).

- عِيسَى بنُ يُونُسَ بنِ أَبي إِسحَاقَ السَّبِيعِيُّ، أَبُو عَمرٍو، وَيُقَالُ: أَبُو مُحَمَّدٍ، الكُوفِيُّ.

روى عن: أبيه، وشعبة، وغيرهما.

روى عنه: ابن وَهب، وعَلِيُّ بنُ خَشرَمٍ، وغيرهما.

قال أَحمَد، وأبو حَاتِم، ويَعقُوب بن شَيبَة، وابن خِرَاش: ثِقَة. وقال ابن المَدِينِي: ثقة مأمون. وقال ابن سَعد، والعِجلِي: ثقة ثَبت. وقال أَحمَد مَرَّة: ثِقَة، ثَبت. وقال أبو زُرعَة: حافظ.

مصادر ترجمته: «الطبقات الكبير» (٩/ ٤٩٤)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٩٢)، و«ترتيب ثقات العجلي» للهيثمي (٢/ ٢٠٠)، و«ثِقَات ابن حِبَّان» (٧/ ٢٣٨)، و«تأريخ مدينة السلام» (١٢/ ٤٧٢)، و«تاريخ دِمَشق» (٤٨/ ٢٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٨٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٧٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٧١)، وغيرها.

- الأحوص بن حكيم بن عُمَير، وهو عمرو بن الأسود العَنسِي. ويقال: الهمداني الحمصي. روى عن: أبيه طاوس، وراشد بن سعد، وغيرهما. وعنه: ابن عُيينة، وعيسى بن يونس، وغيرهما. قال علي بن المديني: صالح. وقال مرة: ثقة. وقال مرة: لا يكتب حديثه. وقال علي أيضًا: كان ابن عُيينة يفضل الأحوص على ثور في الحديث. وأما يحيى بن سعيد فلم يرو عن الأحوص، وهو محتمل. وقال العجلي: لا بأس به. وقال ابن عمار: صالح. وقال يعقوب بن سفيان: كان عابدًا وحديثه ليس بالقوي. وقال أحمد، وابن معين: أبو بكر بن أبي مريم أمثل من الأحوص. وقال ابن معين في رواية عباس عنه: هو مثله. وقال غير واحد عنه: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: ليس بالقوي في الحديث. وقال النَّسائي: ضعيف. وفي موضع آخر: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، منكر الحديث، وكان ابن عُيينة يقدم الأحوص على ثور في الحديث فغلط ابن عُيينة في تقديم الأحوص على ثور، ثور صدوق، والأحوص منكر الحديث. وقال محمد بن عوف: ضعيف الحديث. وقال الدَّارقطني: يعتبر به إذا حدث عنه ثقة. وقال ابن عدي: له روايات هو ممن يكتب حديثه، وليس فيما يرويه شيء منكر إلا أنه يأتي بأسانيد ولا يتابع عليها. وقال ابن حبان: لا يعتبر بروايته. وحكي عن أبي بكر بن عياش: قيل للأحوص: ما هذه

الأحاديث التي تحدث بها عن النبي ﷺ؟ قال: أو ليس الحديث كله عن النبي ﷺ؟! وقال الساجي: ضعيف، عنده مناكير. وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، وكان ينتقص علي بن أبي طالب، تركه يحيى القطان وغيره، وقال الذهبي: ضُعف. وقال ابن حجر: ضعيف الحفظ، وكان عابدًا.

خلاصة حاله أنه: ضعيف الحفظ، وكان عابدًا على قول الأكثرين، وتوثيق من وثقه يحمل على جانب عدالته.

ينظر: ثقات العجلي ١/ ٢١٣، رقم (٥٠)، الجرح والتعديل ٢/ ٣٢٧ رقم (١٢٥٢)، المجروحين ١/ ١٧٥، الكامل ١/ ٤١٤، رقم (٢٢٨) تهذيب الكمال ٢/ ٢٨٩، رقم (٢٨٧) التهذيب ١/ ١٦٩ رقم (٣٥٨).

- راشد بن سعد المَقرَائِي، ثقة كثير الإرسال، تقدم في الوجه الأول.



النَّظروالتَّرجيح

بناء على ما تقدم في التَّخريج، ودراسة الأسانيد، وأحوال الرُّواة عن المدار، نجد أنه اختُلف على راشد بن سعد من وجهين، وأنَّ الرَّاجح منهما هو الوجه الثَّاني، وذلك لما يأتي:

أولًا: أنَّ الأحوص بن حكيم الحِمصِي بلدي راشد بن سعد.

ثانيًا: ترجيح الإمامين: أبي حاتم، والدارقطني إياه يؤيد رجحانه.

فقال الإمام أبوحاتم - كما في «علل الحديث» - لابنه في هذه المسألة: «وَرِشدِينُ لَيسَ بِقَوِيٍّ، وَالصَّحِيحُ مُرسلٌ».

وقال الدَّارقطني في «سننه» - كما تقدم - بعد أن ساقه موصولًا: «لَم يَرفَعهُ غَيرُ رِشدِينَ بنِ سَعدٍ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ صَالِحٍ، وَلَيسَ بِالقَوِيِّ، وَالصَّوَابُ فِي قَولِ رَاشِدٍ» اهـ، أي المرسل.

ولكنه قال في «العلل» ١٢/ ٢٧٤ بعد أن ساقه موصولًا ومرسلًا: «لا يثبت الحديث». فلعله قصد به الحكم على الرِّواية، لا التَّرجيح، بدليل أنَّه رجح المرسل في «سننه»، والله تعالى أعلم.

الحكم على الحديث من وجهه الرَّاجح:

ضعيف بإسناد الإمام الطَّحاوي؛ لإرساله، أما الشَّطر الأول من المتن فله شواهد صحيحة، من أمثلتها حديث عبد الله بن عباس فيرتقي به إلى الصَّحيح لغيره، وأما الاستثناء: «**إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيهِ طَعمُهُ وَلَونُهُ وَرِيحُهُ**».

فالأئمة الشَّافعية أبقوا الاستثناء على ضعفه، واحتجوا به؛ لأنَّ الأمة تلقته بالقبول.

فاحتج الإمام الشَّافعي بهذه الزِّيادة مع ضعفها، لأن الأمة تلقتها بالقبول، حيث لا خلاف بين العلماء أن الماء إذا غيرته النجاسة تنجس، أسند الإمام البيهقي في «السُّنن الكبرى» ١/ ٢٦٠ إلى الإمام الشَّافعي، فقال: «وَمَا قُلتُ مِن أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ طَعمُ المَاءِ وَرِيحُهُ وَلَونُهُ كَانَ نَجِسًا يُروَى عَنِ النَّبيِّ ﷺ مِن وَجهٍ لَا يُثبِتُ أَهلُ الحَدِيثِ مِثلَهُ، وَهُوَ قَولُ العَامَّةِ لَا أَعلَمُ بَينَهُم فِيهِ خِلَافًا»، وتابعه على ذلك البيهقي، فقال في «السُّنن الكبرى» ١/ ٢٦٠: «هذا حديث غير قوي، إلا أنا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغير خلافًا».

وقال ابن المنذر في «الأوسط» ١/ ٢٦٠: «أجمع أهل العلم على أنَّ الماء القليل أو الكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت النَّجاسة الماء طعمًا، أو لونًا، أو ريحًا، أنه نجس ما دام كذلك، ولا يجزي الوضوء والاغتسال به».

قال النَّووي في «المجموع» (١/ ١١١) بعد أن ساق كلام الأئمة في تضعيف الاستثناء المذكور: «فإذا عُلم ضعف الحديث، تعين الاحتجاج بالإجماع، كما قاله الشَّافعي والبيهقي، وغيرهما، من الأئمة».

قال الكمال بن الهمام في «فتح القدير» ٣/ ٤٩٣: «وَمِمَّا يُصَحِّحُ الحَدِيثَ أَيضًا عَمَلُ العُلَمَاءِ عَلَى وَفقِهِ».



البَابُ الثَّانِي

تحقيق النُّصوص

الباب الثاني
تحقيق النُّصوص

التَّعريف بالتَّحقيق وتاريخه:

إنَّ المفهوم الذي ينطوي عليه ما نُسميه اليوم علم تحقيق المخطوطات، قد عمل بأصوله العرب المسلمون عند تدوينهم للقرآن الكريم والسُّنة المشرفة منذ عهد النَّبي ﷺ، ثم دونوا هذا العلم وقعدوه بشكل ناضج في تصانيفهم المتعلقة بعلوم الحديث منذ القرن الرابع الهجري، فعلم التَّحقيق اليوم قائم على أُسس عُلماء الحديث[1]، على حين تأخر اهتمام الأوربيين بالنُّصوص المكتوبة قديمًا إلى القرن الخامس عشر، فأخذوا يطبعون كُتب القُدماء لكن دون بحث عن نُسخ أخرى، ودون منهج علمي في النَّشر، ثم أخذوا في مرحلة لاحقة يهتمون بالنُّسخ والتَّصحيح، غير أنه لم تظهر قواعد متبعة ومنهج علمي إلا في منتصف القرن التاسع عشر[2]، والعجب عندما يظن بعض الباحثين المحدَثين العرب أنَّ فن

(١) يقول الدُّكتور طه عبد الرَّحمن: «أما فيما يتعلق بعلوم الحديث فإني أسأل هؤلاء الَّذين يقدحون في الحديث، والَّذين يفخرون بأنهم يُمارسون النَّقد التاريخي: ما تقولون في الحقيقة التالية، وهي أنَّ المحدِّثين وضعوا أصول هذا النَّقد وطبقوها على نصوص الأحاديث قبل أن يعرفها الغربيون، فقد كانوا يتتبعون تاريخ النَّص وتاريخ الرَّاوية ويضبطونها ضبطًا كاملًا، وينتقلون إلى مقارنة الروايات فيما بينها، فإذا لم يكن هذا العمل هو روح النَّقد التاريخي فماذا عساه أن يكون؟! ينظر: الحوار أفقًا للفكر (ص: ١٦٥).

(٢) مِن أسبق المحاولات في هذا المجال هي محاولة المستشرق الألماني «برجستراسر» =

تحقيق النُّصوص فن حديث ابتدعه المعاصرون من المحققين العرب، أو استقوه من المستشرقين الذين سبقونا في العصر الحاضر بعض الوقت في تحقيق شيء من تراثنا ونشره بين الناس، ولكن الحقيقة بخلاف ذلك، فقد قام فن تحقيق النُّصوص عند العرب مع فجر التَّاريخ الإسلامي، وكان لعُلماء الحديث اليد الطولى في إرساء قواعد الفن في تُراثنا العربي، وتأثر بمنهجهم هذا أصحاب العلوم المختلفة(١).

وقال الدُّكتور أحمد معبد، حفظه الله: إنَّ الذي يقرأ في الكتب التي تتناول التَّحقيق يجد أن الكتابة فيها نوعان:

(١) نوع يجعل التحقيق علمًا له أصوله وقواعده وتطبيقاته التي ترجع إلى التراث الغربي، ويعتبرون أن التراث اليوناني هو الأصل، والكتب التي بيد أيدينا على هذا النَّهج.

(٢) ونوع يجعل علم التحقيق وأصوله إلى علماء العرب المسلمين، وخصوصًا علماء الحديث ومنهجهم في تصحيح النسخ وضبط النص(٢).

= الَّذي ألقى محاضرات على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب جامعة القاهرة، عام ١٩٣١م، نشرها في عام ١٩٦٩م الدكتور محمد حمدي البكري باسم أصول نقد النُّصوص، ونشر الكتب وصدرت عن مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية.

(١) ينظر: «تأصيل قواعد تحقيق النُّصوص عند العلماء العرب المسلمين»، د محمود مصريّ (ص: ٢ هامش)، و«مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدَثين» للدكتور رمضان عبد التواب (ص: ٣).

(٢) مُستفاد من مُحاضرات شيخنا الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم - حفظه الله - =

التَّحقيق في اللغة والاصطلاح:

ففي اللغة: يقال: حقَّ أمرٌ: أي صح وثبت ووجب، وأحَق الأمرَ: أحكمه وصححه، وحقق الرّجل القول: صدّقه. وحققتُ العقدة أحقُّها: إذا أحكمتَ شدها[1].

وجاء في لسان العرب: «وحقه يحقه حقًّا وأحقه، كلاهما: أثبته وصار عنده حقًّا لا يشك فيه، وحق الأمر يحقه حقًّا وأحقه: كان منه على يقين؛ تقول: حققت الأمر وأحققته إذا كنت على يقين منه»[2].

ومن خلال هذه المعاني يتبين لنا أنَّ كلمة التَّحقيق تدور حول إحكام الشَّيء وصحته، والتَّيقن والتَّثبت، ولا شك أن هذه المعاني لها ارتباط وثيق بالمدلول الاصطلاحي للتَّحقيق، إذ من مقتضياته إحكام تحرير النَّص وتصحيحه، والوصول به إلى درجة أشبه بالصورة التي كتبت به من مؤلفها.

وفي الاصطلاح: هو تأدية النَّص كما تركه مؤلفه كمًّا وكيفًا بقدر الاستطاعة، ويتم ذلك عن طريق جمع واستقصاء المخطوطات الكاملة للكتاب.

= في دورة تحقيق المخطوطات، وذلك ضمن دورة علمية يقيمها الرّواق الأزهري، بالتَّعاون مع معهد المخطوطات العربية بتاريخ ١٤ - ٣ - ٢٠١٧م.

(١) ينظر: «أساس البلاغة» للزَّمخشري: (١/ ٢٠٤).

(٢) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور: (١٠/ ٤٩).

مراحل التَّحقيق:

- توفر النُّسخ واختيار نسخة تكون أصلًا يعتمد عليه في التحقيق:

لقد اهتم العلماء قديمًا بالكتب، وبذلوا جهودًا مُضنية من أجل الحصول عليها، ولعل أول الخطوات العملية التي يتخذها المشتغل بفن التَّحقيق بعد اختياره تحقيق كتاب ما، هو السعي من أجل جمع نسخه، وذلك بالرجوع إلى الفهارس العامة، ككتاب تاريخ الأدب العربي للمستشرق الألماني كارل بروكلمان، وتاريخ التراث العربي للدكتور فؤاد سزكين، أو غير ذلك من فهارس المكتبات العالمية، كفهارس مكتبات مصر والمغرب وتونس وتركيا وفرنسا وألمانيا، وغيرها من المكتبات العالمية التي اهتمت بجمع الكتب المخطوطة أو تصويرها، وإذا تحددت أماكن وجود المخطوطات فلا بد للمحقق أن يسعى في الحصول عليها بواسطة التصوير، وهذا متاح في أغلب مكتبات العالم[1]، والتقصير في هذا الجانب أو الاكتفاء بما هو في متناول اليد من نُسَخ مخطوطة قد يؤدي إلى خروج العمل مبتورًا، غير مبرأ من الأخطاء والتَّصحيف والتَّحريف، أو النَّقص أو الزِّيادة، ذلك لأنَّ النُّسخ الموثقة

---

(١) قُلت: «أغلب مكتبات العالم»؛ لأنَّ أستاذنا الدُّكتور مُصطفي طُوبي، وهو من المشتغلين بتحقيق التراث من دولة المغرب الشَّقيقة حدثنا أنَّه أراد الحصول على إحدى المخطوطات من بعض الخزانات في دولة المغرب، فما استطاع إلا بالاستعانة بملك البلاد ببعثه لأحد مستشاريه مع الدُّكتور والذَّهاب إلى صاحب الخزانة حتى يُصور منها المخطوط!

والمتعددة يفتح بعضها مغاليق بعض، ويُصحح بعضها خطأ الآخر، أو يزيل لبسًا، أو يرشد إلى ما يعين على تقويم الكتاب دون زيادة أو نقصان[١].

وبعد أن تتوفر النُّسخ الخطية للكتاب المراد تحقيقه، يأخذ المحقق بدارسة هذه النُّسخ. ويجب أن يُراعي في اختيار نُسخة تتخذ كأصل ما يأتي:

(١) النُّسخة التي بخط مؤلفها: ومادة الكتاب فيها كاملة، وفي صورتها النِّهائية التي تمت على يد المؤلف، فهذه النُّسخة تعد أرقى النُّسخ وأعلاها منزلة؛ ذلك لأنها تمثل الصُّورة الصَّحيحة لأسلوب المؤلف ولغته وشخصيته العلمية، ويجب أن نضع في أذهاننا حين نعتمد على هذه النُّسخة مُراعاة إذا كان المؤلف ألف كتابه على مراحل أو دفعة واحدة، لنتأكد أنَّ النُّسخة التي في أيدينا هي آخر صورة كتب المؤلف بها كتابه، وأنها ليست المسودة أو التَّأليف الأول للكتاب الذي زاد فيه وغير مع نُضوجه، وذلك عن طريق ما يذكره القُدماء عن الكتاب ونقولهم منه، ومُقابلته بسائر نُسخ الكتاب إن وُجدت[٢].

(٢) قِدم النُّسخة المخطوطة: لا شك أنَّ قدم النُّسخة المخطوطة، لا سيما إذا كانت بخط المصنف، قد يكون من أهم الأسباب التي ترشحها لأن تتخذ كأصل يعتمد عليه في تحقيق الكتاب ونشره.

---

(١) ينظر: «تحقيق المخطوطات بين الواقع والنَّهج الأمثل» للدكتور/ عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤١٥هـ (ص: ١٢١).

(٢) ينظر: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، د أيمن فؤاد سيد، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٧م (٢/ ٥٤٩).

(٣) النُّسخة التامة: إن قدم النُّسخة قد لا يكون مبررًا كافيًا لأن تتخذ أصلًا في تحقيق الكتاب ونشره، بل لا بدَّ أن تتوفر أمور أخرى، ولعل من أهمها هو الحصول على نسخة كاملة غير ناقصة، فكم من نسخة قديمة لا تصلح أن تتخذ كأصل، وذلك لكثرة السَّقط والطمس فيها، أو غير ذلك من عوامل التآكل والرطوبة، أو أنها من مسودة المصنف.

(٤) النُّسخة المعارضة والمقابلة بأصل المصنف: وهي النُّسخة المصححة على عدد من العلماء، وعليها من البلاغات والسماعات، وخطوط العلماء، إضافة إلى كون ناسخها من أهل الضَّبط والتَّقييد.

(٥) النُّسخة التي كتبها في عصر المؤلف علماء مشهورون بسعة علمهم وضبطهم.

(٦) النُّسخة المكتوبة في عصر المؤلف، ووقف عليها بعض العلماء المشهود لهم بسعة العلم، ولهم عليها سماعات مثبتة بخطوطهم.

(٧) النُّسخة المكتوبة في زمن قريب من زمن المؤلف، وعليها شيء من السماعات لبعض العلماء المرموقين.

(٨) النُّسخة المكتوبة في عصر المؤلف، وليس عليها سماعات.

(٩) النُّسخة المكتوبة بعد عصر المؤلف، وليس عليها سماعات.

وإذا وجد شيء من هذه النسخ يكون هو المُقدم عند اختيار الأصل،

والنسخ الأخرى نقابل بها الأصل على حسب المراتب المذكورة ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النُّسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة السقط[١].

وإذا لم يتوافر أحد هذه الشروط، يفاضل المحقق بين النُّسخ المتوافرة من الكتاب المراد تحقيقه، ويعتمد على ما يثق في أصالته وقيمته، فلا يجوز نشر كتاب عن نسخة واحدة إذا كانت له نسخ أخرى معروفة، فقدم النسخة ليس وحده مبررًا لتفضيلها.

ضبط النَّص حسب الحاجة التي يراها المحقق:

يحتل ضبط النَّص والتَّعليق عليه وتقويمه أهمية عظيمة في علم تحقيق المخطوطات العربية، ويثير كثيرًا من الاختلاف والجدل بين المعنيين بهذا الفن الجليل، فمنذ أن بدأ العرب بتحقيق المخطوطات العربية ونشرها **يوجد رأيان متضاربان حول الطريقة التي ينبغي اتباعها عند نشر التراث العربي**:

الأول: يرى الاقتصار على إخراج النَّص مُصححًا مُجردًا من كل تعليق.

والثاني: يرى أنَّ الواجب يقتضي توضيح النَّص بالهوامش والتَّعليقات،

---

(١) ينظر: «تحقيق النصوص ونشرها» للشيخ عبد السلام هارون (ص: ٣٨)، و«تحقيق المخطوطات بين الواقع والنَّهج الأمثل» للدكتور/ عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤١٥هـ (ص: ١٢١).

وإثبات الاختلافات بين النُّسخ، والتَّعريف بالأعلام، وشرح ما يحتاج إلى شرح وتوضيح.

وأقام الفريق الأول رأيه على أنَّ الغاية من التَّحقيق هي إخراج ما يسمى بالنَّص الصَّحيح، فلا حاجة بعد ذلك إلى إثقاله بالهوامش والتَّعليقات، وقد أخذ بهذا الرأي كثرة كاثرة من المستشرقين ومن سار على نهجهم من العرب[١].

ويرى الفريق الثَّاني أن طبع النَّص مُجردًا هو تحريف لطبيعة البحث العلمي واستقامته، باعتبار أنَّ الأصل في إخراج النَّص أن ينظر المحقق فيه وفيما حوله، وهو ما يُسمى بإضاءة النَّص[٢].

ويقول الدُّكتور بشار عواد: «إن نشر النَّص مجردًا من كل مراجعة وتعليق لا يصلح لتحقيق المخطوطات العربية من عدة وجوه:

١ - نُدرة النُّسخ الخطية الصَّحيحة المتقنة السَّليمة الخالية من التَّصحيف والتَّحريف، وأنَّ أغلب المخطوطات العربية كثيرة التَّصحيف والتَّحريف والسَّقط، ونحو ذلك مما هو معروف عند أهل المعرفة به.

٢- والغالبية العظمى من المخطوطات لم تصل إلينا بخطوط مؤلفيها، بل بخطوط نساخ فيهم الجاهل والعالم، فتعرض كثير منها إلى التغيير والتبديل والتحريف، بحيث يؤدي نشرها على ما هي إلى أخطار

---

(١) ينظر: «ضبط النص والتعليق عليه» للدكتور بشار عواد معروف (ص: ٥).

(٢) وهذا تعبير شيخ المفهرسين أستاذنا عصام الشَّنطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

علمية وتربوية؛ لأنَّ القراء ليسوا دائمًا من المتخصصين المتعمقين في العلم الذي يتناوله النَّص، فضلًا عن أنَّ إخراجها بهذا الشَّكل ينفي بطبيعته مصطلح النَّص الصَّحيح.

٣- إنَّ جمهرة المؤلفين والنُّساخ لم يعنوا بالإعجام ووضع الحركات الموضحة للنَّص، بل ندر ذلك عندهم، وكانوا يعتمدون على ما للقارئ من معرفة في موضوع الكتاب، لذلك يصبح نشر مثل هذه الكتب بحالتها التي هي عليها لا يتعدى في أكثر الأحايين توفير نسخ خطية من الكتاب، وهو أمر ما أبعده عن التَّحقيق الدَّقيق.

٤- افتقار المؤلفين والنُّساخ إلى وحدة كتابية، مما يؤدي إلى تباين كبير في رسم بعض الكلمات، فضبط النَّص والتَّعليق عليه أمران متلازمان، فالغاية من التَّعليق يجب أن تتجه نحو خدمة ضبط النَّص وتوضيحه، ودفع كل إيهام عنه، ورفع كل غموض وإبهام فيه»[١].

علامات الترقيم:

إنَّ التَّرقيم هو وضع علامات بين أجزاء الكلام المكتوب؛ لتمييز بعضه من بعض وتنظيمه وجعله متسلسلًا مُقسمًا واضحًا، خاليًا من اللبس والغموض، أو لتنويع الصَّوت عند قراءته، فعلامات التَّرقيم توضح المعنى وتبرزه للقارئ، وتبين حالة الكاتب وقت كتابة حديثه، فهي الضَّوابط الكتابية التي لا يستغني عنها باحث أو محقق.

---

(١) ينظر: «ضبط النَّص والتَّعليق عليه» للدكتور بشار عواد معروف (ص: ٧).

وأكثر هذه العلامات محدثة، ولكن نظرًا لفائدتها العظيمة في ضبط النُّصوص وسلامتها وفق الطباعة الحديثة لزم الباحث والمحقق الاعتناء بها، وقد تنبه عُلماء الحديث إلى ما يشبه هذه العلامات، فابن الصَّلاح يشير إلى أنه: «ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما وتميز، وممن بلغنا عنه ذلك من الأئمة أبو الزناد، وأحمد بن حنبل، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد بن جرير الطبري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غُفلًا، فإذا عارض فكل حديث يُفرغ من عرضه يُنقط في الدارة التي تليه نقطة، أو يُخط في وسطها خطٌّ. قال: وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه[1].

وتناول ابن جماعة الفواصل بشيء من الإيضاح، فقال: «لا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة، فإنه أظهر في البيان وفي فواصل الكلام، وكذلك لا بأس به على أسماء ومذاهب أو أقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو ذلك، ومتى فعل ذلك بَيَّنَ اصطلاحه في فاتحة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيَها، وقد رمز بالأحمر جماعة من المحدثين والفقهاء والأصوليين وغيرهم لقصد الاختصار، فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب والفصول والتراجم بالحمرة أتى بما يميزه عن غيره من تغليظ القلم، وطول المشق، واتحاده في السطر، ونحو ذلك ليسهل الوقوف عليه عند قصده.

---

(١) ينظر: «مقدمة ابن الصَّلاح»: (٢٩٧ - ٢٩٨)، تحقيق د. ماهر ياسين الفحل، طبعة دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

وينبغي أن يفصل بين كل كلامين بدائرة أو ترجمة أو قلم غليظ، ولا يوصل الكتابة كلها على طريق واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود يضيع الزَّمان فيه»[١].

ويعد المحقق أحمد زكي باشا من أوائل من وضع أسس علامات الترقيم في العربية، ومن أتى بعده أفاد منه بسطًا أو تلخيصًا، **وهاك علامات الترقيم بشيء من الاختصار كما يلي:**

١- النقطة (٠): توضع في نهاية الجملة التامة المعنى.

٢- النقطتان القائمتان (:) توضعان بعد القول وأقسام الكلام للتفسير والتمييز.

٣- الفاصلة (،): توضع بين الجمل أو أجزائها المتصلة المعنى، وبعد المنادى، وبعد حرف الجواب.

٤- الفاصلة المنقوطة (؛): وتستعمل في موضعين بين الجمل الطويلة، وبين جملتين تكون الثانية منهما سببًا في الأولى.

٥- علامة الحذف (...) وهي تدل على ما حذف من الكلام أو ما سقط منه.

٦- علامة الاستفهام (؟): وهي توضع في نهاية الجملة المستفهم بها عن شيء.

---

(١) ينظر: «تذكرة السَّامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم» لابن جماعة: (ص: ٦٥).

٧- علامة التعجب أو التأثر (!): وهي توضع في نهاية الجملة التعجبية، أو المعبرة عن فرح وحزن، أو في نهاية جمل الدُّعاء.

٨- علامتا التنصيص («»): يوضع بينهما ما ينقل بنصبه دون تغيير، أو أسماء المصنفات.

٩- المعقوفتان ([]): ويوضع بينهما ما زاد عن نسخة الأصل، سواء من نسخة أخرى، أو ما أضافه المحقق من عنده.

تخريج النَّص:

توثيق النص وتخريجه من الأمور التي لها قيمتها وأهميتها في مجال التَّحقيق، ولا غنى عنها؛ لأنَّ تُراثنا على اختلاف أشكاله وفُنونه وعُلومه يشتمل على معارف وعلوم عديدة، وقد عني عُلماؤنا السَّابقون بظاهرة التَّعليق على الكُتب المخطوطة، ووضع الحواشي على جنباتها، وأشار علماء الحديث إلى إرشادات وضوابط حول ما يلحق الكتب من الحواشي، ومنهم القاضي عياض في كتابه «الإلماع» في باب التَّخريج والإلحاق للنَّقص، حيث ذكر أن كل ما يكتب في الطُّرر والحواشي من تنبيه أو تفسير أو اختلاف ضبط، فلا يجب أن يخرج إليه، فإنَّ ذلك يدخل اللبس ويحسب من الأصل، ولا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل[1].

ويقول العلموي: «ولا بأس بحواشي الكتاب من فوائد مُتعلقة به ولا يكتب في آخره «صح»، بل ينبه عليه بإشارة للتَّخريج بالهندي مثلًا، وبعضهم

---

(١) ينظر: «الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع» للقاضي عياض: (ص: ١٦٤).

يكتب على أول المكتوب في الحاشية «حـ»، ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل، مثل تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ، ونحو ذلك، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب»[١].

توثيق الآيات القرآنية:

إذا وردت آيات من كتاب الله تعالى في النَّص المحقق، فلا بد من الإشارة في هامش التَّحقيق إلى اسم السُّورة ورقم الآية في المصحف، وإذا كانت بعض الآيات تحتاج إلى تفسير فيقتصر على ما يناسب المقام الذي جاءت الآية في سياقة من كتب التفاسير المعتمدة، سواء أكان التفسير بالمأثور، أو بالمعقول، أو جامع بينهما، وربما يحتاج الأمر إلى التعليق على بعض القراءات القرآنية بالقدر الذي يوضح نوع القراءة؛ هل هي متواترة أم من غيرها؟

تخريج الأحاديث النَّبوية:

تخريج الأحاديث والآثار الواردة في النَّص أمر لا بُد منه للمحقق[٢]،

---

(١) ينظر: «المعيد في أدب المفيد والمستفيد» للعلموي (ص: ٢٦٦).

(٢) يُلاحظ أنَّ بعض المحققين يُسرف في الاستكثار من ذكر المصادر التي ورد فيها الحديث دون مُراعاة لأصول صناعة التَّخريج، حتى إنَّ بعضهم ربما ذكر ضمن مصادر التَّخريج مُؤلفات لمعاصرين أو لا تمت إلى الحديث بصلة، كأن يعزو بعضهم الحديث إلى بعض كتب الأدب كالعقد الفريد لابن عبد ربه، أو الكامل لابن المبرد وغيرهما.

والحديث الوارد في النص لا يخرج عن ثلاثة أمور:

١- أن يرد الحديث كاملًا إسنادًا ومتنًا، فالسبيل إلى تخريجه بالمتابعات التامة فالقاصرة.

٢- أن يرد الحديث مُقيدًا بصحابي، فلا بد من مراعاة تخريج الحديث عن هذا الصَّحابي كما ورد في النَّص المحقق[1].

٣- أن يرد جزء من متن الحديث.

توثيق النُّقول وأقوال العلماء:

وذلك بعزوها وإرجاعها إلى مصادرها الأصيلة في كل علم وفن، ويُراعي المحقق في ذلك التَّدرج التاريخي لهذه المصادر، فإذا وجدنا قولًا للبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلا بد أن نتلمسه في كُتب البخاري أولًا، ثم في كُتب مَن نقل عنه، وهكذا فلا نلجأ إلى الفرع إلا إذا عُدم الأصل، وتبدو الحاجة إلى ذلك ماسة عند بعض العلماء الذين ينقلون كثيرًا عن غيرهم دون عزو، بحيث يصعب التمييز بين ما هو للمؤلف وما هو منقول، ويحتاج هذا الصنيع إلى دراية المحقق وسعة اطلاعه، وهو ما يحتاجه أيضًا إذا كان الكتاب محتويًا على نُقولٍ متعددة.

---

(١) أعجب من بعض المشتغلين بتحقيق الكتب يأتي في النَّص المحقق الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وحديثه في مُسند البزار مثلًا، فيخرج الحديث عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ لأنه في الصَّحيحين، حتى لايدرس الإسناد! ولكن المنهج الصَّحيح أن يخرِّج الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أولًا، ثم يحكم على طريق أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بما يليق بحاله قبولًا أو ردًّا، ثم يبحث له عن شواهد إن احتاج الطَّريق المذكور إليها.

تخريج الأشعار:

إذا ورد في الكتاب المحقق شعر، أو كان الكتاب في الشِّعر والأدب، يتطلب الموقف من المحقق أن يخرجَ الشِّعر ويعزوه إلى مصادره المعتمدة، فإذا كان الشعر لواحد من الشعراء الذين وصلت إلينا دواوينهم اكتفينا بالعزو إلى ديوانه، على أن يكون عمدة المحقق في عزو الشعر وتخريجه المصادر الأصلية في الشعر والأدب ودواوين الشعراء وكتب الأدب الجامعة.

شرح الغريب والغامض:

قد يرد في المخطوطة التي نعمل على تحقيقها بعض الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى تفسير، وذلك بالرُّجوع إلى معاجم اللغة العربية المعتمدة، على أن يُراعى اختيار المعنى المناسب للسِّياق الذي وردت فيه اللفظة من بين معانيها المتعددة في المعجم، وأما إذا كانت اللفظة متعلقة بالحديث النَّبوي، فينبغي على المحقق الرُّجوع إلى كُتب غريب الحديث، ككتاب غريب الحديث للقاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، وغريب الحديث لابن قُتيبة (٢٧٦هـ)، وغريب الحديث للحربي (ت ٢٨٥هـ)، والدلائل في غريب الحديث للسرقسطي (٣٠٢هـ)، وغريب الحديث للخطابي (ت ٣٨٨هـ)، والفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، وبعدها يعول على كتب الشروح الحديثية كأعلام الحديث في شرح صحيح البخاري،

ومعالم السُّنن في شرح سنن أبي داود وكلاهما للإمام الخطابي.

ترجمة الأعلام:

الترجمة للأعلام الذين يرد ذكرهم في النَّص ترجمة موجزة، توضح معالم المترجم له، يركز فيها على أبرز ما يميزه، كذكر اسمه كاملًا مع كُنيته ولقبه، وذكر تاريخ مولده ووفاته، وبعضٍ من كُتبه، ثم الإشارة إلى بعض المصادر التي ترجمت له[1].

والنَّهج الأمثل في هذا أن يكون التَّركيز مُنصبًّا على الأعلام المغمورين، ومن لم تستفض شهرتهم، والتَّغاضي عن التَّعريف بالأعلام المشهورين شهرة مُستفيضة، وربما عمد البعض إلى ترجمة أعلام طبقت شهرتهم الآفاق، كالخُلفاء الرَّاشدين وغيرهم من المشاهير، في حين قد يُهمل التَّعريف بالمغمورين الَّذين يحتاج التَّعريف بهم إلى شيء من العناء والدِّراية في البحث.



---

(١) للاستفادة من المصادر المتعددة في ترجمة الأعلام في تُراثنا يراجع الكتاب القيم في هذا الباب، وهو كتاب «الموجز في مراجع التَّراجم والبُلدان والمصنفات وتعريفات العلوم» للدُّكتور محمود الطَّناحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال في مقدمته: «فهذا دليل موجز إلى أبرز تراجم العُلماء والأُدباء والمصنفين في كل فن من فُنون التُّراث العربي على اختلاف مناهج هذه المراجع، مع ذكر شيء من كتب الضَّبط والتَّقييد، وكُتب البلدان...» (ص: ٧).

مكمِّلات التَّحقيق وضرورياته

أولًا: المقدِّمة:

من مكمِّلات التَّحقيق ومقتضياته أن يقدِّم المحقق للكتاب مقدِّمة تتضمن أهمية الكتاب إن كان يحقق لأول مرة، أو بيان لمسوغات إعادة طبعه مرة ثانية، كظهور نُسخة نفيسة لم يُطلع عليها سابقًا.

ثانيا: ترجمة المصنف:

لا بد للمحقق أن يترجم للمصنف ترجمة وافية تُعرف القارئ به، ويجتهد المحقق في إبراز كل ما يُلقي الضوء على شخصية المصنف من خلال كتب التراجم والتاريخ، ومن خلال كتاب المؤلف نفسه، إذ قد نجد معلومات تتصل بشخصيته العلمية من خلال شيوخه، ويدور الحديث غالبًا بحسب المادة العلمية المتوافرة في المصادر، وما يعن للمحقق من اجتهاداتٍ واستنتاجات حول اسم المؤلف، ونسبته، وكنيته ولقبه، ونشأته، ورحلاته العلمية، وشيوخه وتلاميذه، وثناء العلماء عليه، وآثاره وبيان ما هو مطبوع منها، وما هو مخطوط، مع الإشارة إلى أماكن وجود ما لم يطبع منها إذا تيسر ذلك، ولا بد من ظهور اجتهادات المحقق فيما يتناوله بالترجمة، كأن يحقق في اسم المؤلف ونسبه، أو في تاريخ مولده ووفاته إذا وجد حولها خلاف، وكذلك الشَّأن فيما يدور حوله من تقويم لدى العلماء سلبًا وإيجابًا، مع الالتزام بجانب الموضوعية في ذلك، والبعد عن التَّوجهات المذهبية والأهواء الشَّخصية، وهذا يختلف باختلاف ثقافة المحقق، والحقل المعرفي المزمع التَّحقيق فيه.

ثالثا: دراسة الكتاب:

تعد دراسة الكتاب من الموضوعات العلميَّة البارزة في عملية التَّحقيق، فهي التي تبرز الأهمية العلميَّة للكتاب، ومدى الاستفادة منه، كما أنها تبرز المقدرة العلميَّة للمحقق، ومدى مُشاركته في العلوم المختلفة، أو الحقل المعرفي الذي يشتغل فيه.

وتحتاج دراسة الكتاب إلى قراءة مُتأنية للكتاب المحقق، مع دِراية وعلم بموضوعه الَّذي يدور حوله، ومن ثم يسهل عرض ما يحتويه الكتاب من مباحث، وما يتناوله من قضايا ومسائل عرضًا مُنسقًا يبرز أهم ما اشتمل عليه الكتاب من مادة علمية، مع شيء من التَّحليل والتَّقويم لها.

فيعرض في منهج المؤلف كيف عرض المؤلف المادة العلمية للكتاب المحقق مع المقارنة بغيره، ثم تبويب مادة الكتاب، وتنسيقها على النحو المناسب، ومدى توفيق المؤلف في ذلك أو إخفاقه، وكيف يتعامل مع النصوص التي يستشهد بها؟ وما مدى قيامه بتوثيقها، وعزوها إلى أصحابها؟ وعلى أي نحو يتعامل مع المصادر التي يستعين بها؟ والعلماء الذين يأخذ عنهم، هل يسرد أقوالهم بدون مناقشة لما يحتاج منها إلى ذلك؟ وهل تبرز شخصيته العلمية من خلال التَّحاور معهم؟ وما نوعية المصادر التي يرجع إليها وأهميتها؟ إلى غير ذلك من الظَّواهر التي تبرز للباحث من خلال مادة الكتاب[1].

---

(١) ينظر: «تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل» د عبد الله عسيلان (ص: ٢٣٤ - ٢٣٥).

التَّحقيق في عنوان الكتاب:

في بعض المخطوطات يوجد شيء من الاختلاف بين العنوان المسطور على الصفحة الأولى من إحداها والنُّسخ الأخرى، وأحيانًا بينها وبين بعض المصادر الأخرى التي تذكر المخطوطة، وقد تأتي بعض المخطوطات لا تحمل عنوانًا في الأصل، وهذه خطوة هامة ينبغي العناية بها ابتداءً للوصول إلى العنوان الصَّحيح للكتاب، **ولإدراك هذه النتيجة يمكن الاستعانة بما يأتي**:

(أ) التَّأمل في نُسخ الكتاب المخطوطة أولًا، فإذا كان من بينها نُسخة بخط المؤلف، وأثبت العنوان على الصَّفحة الأولى منها بالخط نفسه، كان ذلك من أقوى الأدلة على اعتماد هذا العنوان، ويقويه تواتر النُّسخ الأخرى واتفاقها عليه.

(ب) قراءة مقدمة المخطوطة، فكثيرًا ما يصرِّح المؤلفون في مقدماتهم بالعنوان الذي وضعوه للكتاب في مثل قولهم: «وسميته كذا». ولا يهمل المحقق خاتمة الكتاب، وهو ما يسمى بحرد المتن.

(ج) الاستعانة بكتب التراجم التي قد تنص على عنوان الكتاب، مع ملاحظة ما قد يوجد من اختلاف فيما بينهما، إذ قد يوجد الكتاب في المخطوطة بعنوان وفي غيرها من المصادر بعنوان أو عناوين أخرى، وهذا يتطلب قدرًا كبيرًا من الدِّراسة المتأنية والواعية لترجيح المناسب من العناوين بالقرائن والأدلة التي يتوصل إليها الباحث من خلال دراسة المخطوطات التي بين يديه.

وصف النُّسخ المعتمدة في التَّحقيق:

وصف النُّسخ التي اعتمد عليها المحقق في المقدِّمة أمر لا بد منه، على أن يجعل هذا الوصف واضح المعالم، يُظهر النُّسخ بصورة تجعل القارئ كأنه يتأمل نُسخ المخطوطة عيانًا، وذلك أدعى لإيجاد الثِّقة بالعمل المحقق، ويقتضي المقام هنا أن يشتمل الوصف على ما يأتي:

(١) ذكر مصدر النُّسخة بلدًا، ومكتبة، أو شخصًا إذا كانت في حوزة أحد الأفراد، مع النص على الرَّقم الذي تحمله في مكان وجودها.

(٢) وصف الورقة الأولى بما فيها من عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وما بها من تملكات وسماعات وقراءات، وما يوجد عليها من أختام.

(٣) عدد أوراق المخطوطات، ونوع الترقيم الموجود، وإذا لم يوجد يتم التنبيه على ذلك، مع الإشارة إلى ما قد يوجد من خلط في ترتيب الأوراق إن وجد، ثم قياس الصفحة طولًا وعرضًا، وما تشتمل عليه من سطور.

(٤) نوع الخط، وهل هو بقلم واحد أم مختلف، وهل ميزت العناوين بخط مغاير، ونوع المداد وألوانه، ونوع الورق، وجودة الخط من عدمها.

(٥) المصطلحات الكتابية التي تظهر من خلال المخطوطة، مثل التعقيبات والإحالات، والرموز، والمختصرات، وعلامات السقط، والتضبيب.

(٦) ما يوجد على النُّسخة من قراءات وسماعات، أو ما يُوحي بالمقابلة

والتَّصحيح في الورقة الأولى، أو الأخيرة، أو في ثنايا المخطوط.

(٧) أسلوب النُّسخة في الضَّبط بالشَّكل من حيث الوجود، والتَّمام والصِّحة من عدمها.

(٨) بيان ما يعتري النُّسخة من تصحيفات وتحريفات، وبيان ما يعتري النُّسخة من عوادي الزمن كالتآكل والخرم وآثار الأرضة والرطوبة.

(٩) النَّص على تاريخ النَّسخ إذا كان مُصرحًا به في خاتمة النُّسخة، أو الاجتهاد في الوصول إليه من خلال الخبرة والدِّراية بالخطوط القديمة وأنواعها، وتقدير أزمانها، وأنواع الورق، من خلال بعض التَّمليكات والسَّماعات المؤرخة مما يؤدي إلى تحديد زمن تقريبي لتاريخ النَّسخ، مع الانتباه للتَّاريخ المنصوص عليه من حيث مدى ملاءمته للخط والورق، وقِدم النُّسخة من عدمه.

(١٠) وضع نماذج مُصورة من المخطوطات المعتمدة في التَّحقيق بعد وصفها، وتكون ممثلة لصفحة العنوان، وصفحة المقدمة، والخاتمة، وصور بعض السَّماعات والقراءات إن وُجدت، أو أية صفحة أخرى تحمل عُنصرًا مهما يدل على قيمة النُّسخة وأهميتها، وإيراد بعض السطور من المقدمة والخاتمة.



وفيما يلي أنموذجًا عمليًا لكيفية وصف النُّسخ:

وصف نُسخة مكتبة كوبريلي من سنن أبي داود،

وهي نُسخة الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

مصدر النُّسخة: صورة عن الأصل المحفوظ باستانبول ضمن مجموع تحت الأرقام: ١/ ١٥٨ [١/ ٢٩٤]، وهي من ممتلكات الوزير الشَّهير المعروف بكوبريلي زاده.

وصف النُّسخة: نُسخة تامة سالمة من العيوب القادحة، كالأرضة والتَّلفيق ونحو ذلك، كُتبت بقلم واحد من أولها إلى آخرها، وخطها نسخي واضح، نقطت فيها الأحرف، والشَّكل فيها قليل يكاد يكون مُقتصرًا على المواضع المشكلة.

وتقع النُّسخة في مُجلدة ضمن مجموع عدد أوراقه (٣٦١) ورقة، تحتل النُّسخة منه عدد(٣٢٥)ورقة تبدأ من الورقة الثالثة وتحمل رقمًا داخليًّا: (٢٩٤) وهي من القطع المتوسط، وقد أضيف للمجموع بعض أوراق في آخره في كتاب المراسيل، ويبدو أنها عوض عن أوراق ناقصة من الأصل.

اسم النَّاسخ وتاريخ النَّسخ:

جاء في آخر المتن ما نصه: «علقه لنفسه الفقير إلى عفو ربه أحمد بن علي ابن محمد العسقلاني الشَّهير بابن حجر، وفرغ منه في يوم الجمعة سادس

عشر ربيع الأول سنة ثمانمائة بزبيد من بلاد اليمن، حرسها الله تعالى، والحمد لله أولًا وآخرًا»(١).

وعلى الحاشية اليسرى: «ثم قابلت الجزء الأخير في يوم السَّبت تاسع عشر ذي القعدة سنة ثلاث وثمانمائة».

نسخة مكتبة كوبريلي من سنن أبي داود وهي بخط الحافظ ابن حجر (٣٢٥/ أ)

(١) ينظر: نسخة مكتبة كوبريلي من «سنن أبي داود»: (٣٢٥/ أ).

توثيقات النُسخة:

المقابلات: قوبلت على أكثر من أصل خطي بروايات مُختلفة، بدليل الاختلافات المذكورة عن الرِّوايات، وأشار إلى أصل في بعض المواضع من الحاشية.

السَّماعات: توجد طبقة سماع لناسخها وصاحبها الحافظ ابن حجر على شيخه علي بن المطرز، وهي: الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ، سمع جميع السُّنن تأليف الإمام الأوحد، علم الحفاظ، قدوة الفقهاء أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عامر الأزدي السِّجستاني البصري، على الشَّيخ الصَّالح المبارك أبي علي محمد بن أحمد بن علي بن عبد العزيز المهدوي ابن المطرز البزاز، بسماعه لجميعه على أبي المحاسن يوسف بن عمر بن حسين الختني الحنفي، في سنة أربع وعشرين وسبعمائة بسماعه لجميعه على الشيخين: الحافظ الكبير زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، وصدر الدين أبي الفضل محمد بن محمد بن محمد البكري، سوى أنه فاته على المنذري خاصة الأول، والثاني، والثَّاني عشر، والتَّاسع عشر، بسماعهما لجميعه على أبي حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد الدارقزي بسماعه للأول، والثاني، والخامس، والسادس، والثامن، والثاني عشر، والرابع عشر، ومن أول السابع عشر إلى آخر الثاني والعشرين، ومن

أول الرابع والعشرين إلى آخر الثلاثين والثاني والثلاثين على أبي البدر إبراهيم بن محمد بن منصور الكرخي، وبسماعه لبقية الكتاب وللجزء الثاني، والثاني عشر أيضًا على مفلح بن أحمد بن محمد الدومي بسماعهما من الحافظ العلم الفقيه الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي الخطيب البغدادي، ح وبإجازة شيخنا عاليا من أبي النون يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الدبوسي إن لم يكن سماعًا عن علي بن الحسين بن علي البغدادي، عن الفضل بن سهل الإسفراييني، عن الخطيب بسماعه له بقراءته على أبي القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي العباسي بسماعه له من أبي علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلُئي بسماعه من أبي داود، بقراءة أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي العسقلاني، الشهير بابن حجر لطف الله به ...

أختام وتملكات

اشتمل المجموع على عدة أختام بيانها كالتالي: على وجه الورقة الأولى ختم قديم بالحاشية اليسرى كتب عليه: «إنما لكل امرئ ما نوى».

وعلى ظهر الورقة نفسها ختم وقفية: «هذا مما وقفه الوزير الأعظم أبو العباس أحمد ابن الوزير أبي عبد الله محمد عُرف بكوبريلي، أقال الله عثراتهما، وكذا على الحاشية السُّفلى للورقة الثَّانية[١] .

---

(١) ينظر: مقدمة «سنن أبي داود» طبعة دار التَّأصيل (ص: ١١٤).

بيان منهج التَّحقيق:

يجب على المحقق الإفصاح في المقدمة عن المنهج الذي سار عليه في التَّحقيق بشيء من التَّفصيل، ويشمل ذلك الإفصاح عن المنهج الذي اتبعه في اختيار النُّسخ المعتمدة، والأسباب التي أدت إلى ذلك الاختيار، إلى جانب الحديث عن منهجه في المقابلة وإثبات الفُروق، وفي التَّصحيح والتَّقويم، وفي التَّعليقات والتَّخريج.



الفهارس العلميَّة

إنَّ الفهارس لأي كتاب إنما هي كالمفاتيح للخزائن، فكم من كتاب قلَّ نفعه لأنه لم يفهرس، وكم أضاع الباحث عن اسم، أو حديث، أو جملة، من الوقت وهو يبحث عن كتاب لم يفهرس، وقد يجد بُغيته وقد لا يجدها، فبعد الانتهاء من جمع الكتاب يقوم المحقق بإعداد الفهارس التَّحليلية للكتاب، وتختلف الفهارس وأنواعها باختلاف موضوع الكتاب، مثلما يختلف التَّعليق على النص باختلاف موضوعاته، **ولكن هناك مجموعة مُن الفهارس مُتفق عليها يجب أن تكون في كل كتاب مُحقق:**

فهرس آيات القرآن الكريم:

مِن المحققين مَن يرتب الآيات حسب السور، فيجمع آيات كل سورة، ويرتبها حسب أرقامها في السورة، ثم يرتب السور حسب ورودها في المصحف، ولا بد من التَّنبيه في فهرس الآيات إلى أن نضع أمامها اسم السُّورة ورقم الآية، ثم رقم الصَّفحات التي وردت فيها الآية في ثنايا الكتاب.

فهرس الأحاديث:

تذكر هنا أطراف الأحاديث مُرتبة حسب حُروف الهجاء، الحرف الأول وما يليه، مع الإشارة إلى الصَّحابي الرَّاوي، ثم رقم الصَّفحة أو

الصَّفحات التي ورد فيها الحديث، وبعض المحققين يرتب الأحاديث بحسب ما يرد فيه من ألفاظ على النَّهج الذي سار عليه كتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النَّبوي»، ولكن الطَّريقة الأولى هي الأشهر والمعول عليها في العمل.

فهرس الأعلام:

وفيه يتم ترتيب الأعلام على حسب حُروف المعجم، مع مُراعاة الحرف الأول ثم الذي يليه، ولا بد من ذكر العلم في الفهرس باسمه واسم أبيه وكنيته ولقبه، ويتوسع بعض المحققين في فهرس الأعلام حيث يُقسمه حسب طوائف الأعلام وتوجهاتهم وتخصصاتهم، فيجعل للمحدِّثين فهرسًا، وللمفسرين فهرسًا، وللفقهاء فهرسًا، وللشُّعراء فهرسًا، ومناط الأمر في هذا إلى موضوع الكتاب ومادته، فإذا كان الكتاب في تراجم رُواة الحديث فينبغي على المحقق صناعة فهرسٍ خاصٍّ بالرَّواة ... وهكذا.

– فهرس المصطلحات ثم يوضع لكل كتاب فهارس تبعًا لموضوعه، فكتاب في متن الحديث النَّبوي يتطلب فهرسًا للأحاديث والآثار، وكتاب في الجرح والتَّعديل يتطلب فهرسًا للرُّواة، مُبينًا الحكم النَّقدي من المؤلف على الرُّواة[1]، وكتاب في الفقه يتطلب فهرسًا للمسائل الفقهية

(١) في الطَّبعة الجديدة لكتاب «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرَّافعي الكبير» =

الواردة به.

وليعذر الواقف عليه، فنتائج الأفكار على اختلاف القرائح لا تتناهى، وإنما ينفق كل أحد على قدر سعته، لا يُكلِّف الله نفسًا إلا ما آتاها، ورحم الله من وقف فيه على سهو أو خطأ فأصلحه، عاذرًا لا عاذلًا، ومُنيلًا لا نائلًا، فليس المبرأ من الخطل إلا من وقى الله وعصم، وقد قيل: الكتاب كالمكلَّف لا يسلم من المؤاخذة، ولا يرتفع عنه القلم! والله تعالى يقرنه بالتَّوفيق! ويُرشد فيه إلى أوضح طريق، وبذلك ينتهي كتاب «**طُرق التَّخريج وقواعده دراسة نظرية تطبيقية**»، فالله أسأل أن ينفع طُلاب العلم به، وأن يعصمنا من الزَّلل، وهو المسؤول وحده أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، مُستشفعًا به عنده للفوز برضوانه في جنات النَّعيم، وأن ينفع به كاتبه، وقارئه في الدُّنيا والآخرة، وألا يجعل علمنا علينا وبالًا، وسعينا ونصبنا فيه خيبةً وخسرانًا وضلالًا، إنه لا يخيب من رجاه، ولا يضل من هداه، ولا يَرُدُّ سائلًا، ولا يَحرِمُ مؤملًا، سائلًا اللهَ تعالى بَمَنِّهِ وكَرَمِهِ، وواسع فضله، وجزيل إحسانه، التَّوفيق والسَّداد، والتأييد والرَّشاد، إنّه أكرم الأكرمين، وغياث المستغيثين، وأرحم الرَّاحمين،

= للحافظ ابن حجر، صنع المحقق فهرسًا للرُّواة الَّذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر، وهذا له أهمية كبيرة لمُقارنة هذه الأقوال للحافظ ابن حجر بكتبه الأخرى، كتقريب التهذيب أو فتح الباري وغيرهما.

وإنه وليُّ ذلك، والقادر عليه، وهو سبحانه، نعم المولى، ونعم النَّصير.

فاللهُ من وراءِ القصدِ، وهو الهادي إلى سواءِ السَّبيلِ، وهو حسبُنَا ونِعمَ الوَكِيلُ.

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين

وصلِّ اللَّهمَّ وسلِّم وبارِك على سيِّدنا محمَّد، وعلى آلِه وصَحبِه



قائمة المصادر

فهرس بأهم مصادر ومراجع البحث

- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنَّهج الأمثل، د. عبد الله بن عبد الرَّحيم عسيلان، أستاذ الأدب والنَّقد بجامعة الإمام محمد بن سعود، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرِّياض ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- توثيق النُّصوص وضبطها عند المحدِّثين، د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المكتبة المكية، حي الهجرة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- جامع التِّرمذي ت ٢٧٩هـ، تحقيق الشَّيخ أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. وطبعة أخرى بتحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، وطبعة أخرى بتحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦م.
- سنن أبي داود السجستاني ت ٢٧٥هـ، تحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية. وطبعة أخرى بتحقيق الشَّيخ محمد عوامة، بيروت: مؤسسة الرَّيان، ط الأولى ١٤١٩هـ، وأخرى بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قرة بللي ط ١٤٣٠هـ.

- سنن ابن ماجه ت ٢٧٣هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط الحلبي، وط أخرى بتحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت: دار الجيل، ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، وطبعة أخرى بتحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وغيرهما، الرِّسالة العالمية ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- سنن سعيد بن منصور ت ٢٢٧هـ، تحقيق د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الرِّياض: دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- سنن النَّسائي ت ٣٠٣هـ (المجتبى)، عناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- السُّنن الكبرى للنَّسائي ت ٣٠٣هـ، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، إشراف الشَّيخ شُعيب الأرناؤوط، بيروت: مُؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- السُّنن الكبرى للبيهقي ت ٤٥٨هـ، وفي ذيله الجوهر النَّقي، الناشر: مجلس دائرة المعارف النِّظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد / الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ.
- سير أعلام النبلاء للذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

● الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

● صحيح البخاري ت ٢٥٦هـ، تحقيق محمد زُهير بن ناصر الناصر، دار طوق النَّجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

● صحيح مُسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

● طرق تخريج الحديث، لفضيلة شيخنا الأستاذ الدُّكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مكتبة الإيمان، وهي مصورة عن طبعة دار الاعتصام ١٩٨٦م.

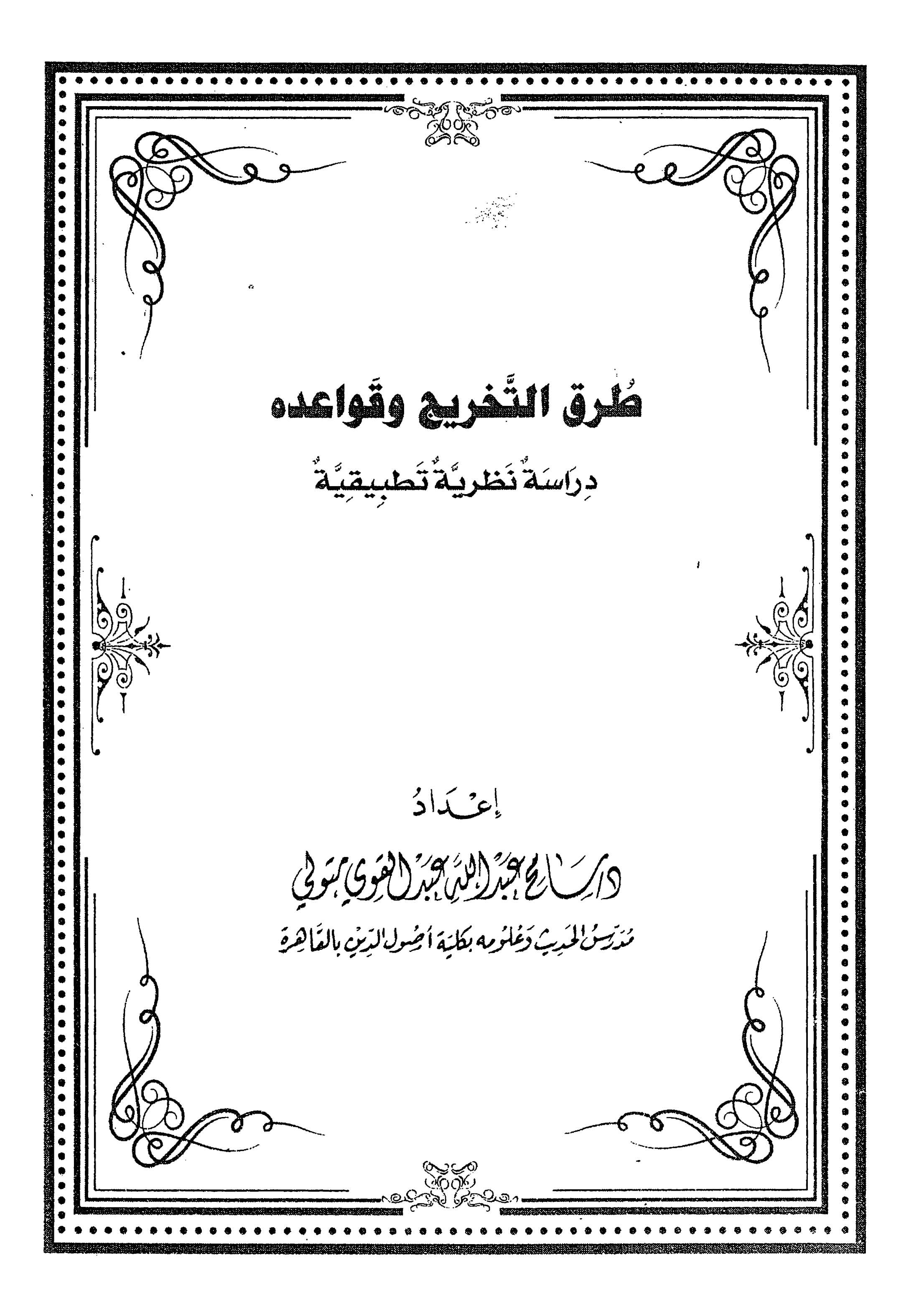
● فتح الباري لابن حجر ت ٨٥٢ هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩ هـ.

● فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي لشمس الدِّين أبي الخير محمد بن عبد الرَّحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السَّخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، نشر مكتبة السُّنة - مصر، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ت ٨٥٥هـ، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المحلى بالآثار لابن حزم الظاهري(المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الفكر - بيروت.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَّيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شُعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، النَّاشر: مؤسسة الرِّسالة الطَّبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م
- مُصطلح التاريخ، تأليف د. أسد رستم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.



مُحْتَوَيَاتُ الكِتَابِ



طُرق التَّخريج وقَواعده

دِراسَةٌ نَظريَّةٌ تَطبِيقِيَّةٌ

إعدادُ

د/ سامح عبد الله عبد القوي متولي

مُدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة